تقرير سنوي

إرث البارود

حالة حقوق الإنسان في اليمن للعام 2023

مواطنة لحقوق الإنسان

يونيو/حزيران 2024

إرث البارود

حالة حقوق الإنسان في اليمن للعام 2023

يونيو/حزيران 2024

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي 9

مقدمة 13

المنهجية 15

الفصل الأول: خلفية عامة 17

أولًا: نشأة ومراحل النزاع المسلح في اليمن 18

ثانيًا: خارطة السيطرة وأبرز الأحداث والانتهاكات خلال 2023 20

ثالثًا: الوضع الإنساني 26

رابعًا: النزاع المسلح في اليمن والقانون الدولي 31

خامسًا: تعاطي المجتمع الدولي مع الملف اليمني وجهود السلام 34

الفصل الثاني: انتهاكات القتل والتشويه 37

مدخل 38

أولًا: الهجمات الجوية 39

الإطار القانوني 40

الهجمات الجوية بالطيران المسير 40

نماذج لانتهاكات الطيران المسير 42

ثانيًا: الهجمات البرية 45

الإطار القانوني 46

نماذج لوقائع الهجمات البرية 48

ثالثًا: الألغام والأجسام المتفجرة 51

الإطار القانوني 53

نماذج لانتهاكات الألغام والأجسام المتفجرة 55

رابعًا: الرصاص الحي 59

نماذج لوقائع الرصاص الحي 61

خامسًا: الدهس بالعربات العسكرية 62
الإطار القانوني 63
نماذج لوقائع الدهس بالعربات العسكرية 65
الفصل الثالث: الانتهاكات المتعلقة بالتعذيب والحرمان التعسفي من الحرية 67
مدخل 68
أولًا: الاحتجاز التعسفي 69
الإطار القانوني 70
نماذج لانتهاكات الاحتجاز التعسفي 72
ثانيًا: الاختفاء القسري 74
الإطار القانوني 75
نماذج لانتهاكات الاختفاء القسري 77
ثالثًا: التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة 78
الإطار القانوني 79
نماذج لانتهاكات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والعقوبة القاسية والمهينة 81
الفصل الرابع: الانتهاكات المتعلقة بالمنشآت المحمية 83
مدخل 84
أولًا: الاعتداء على المدارس 85
الإطار القانوني 86
نماذج لوقائع الاعتداء على المنشآت 88
ثانيًا: الاعتداء على منشآت ومرافق الرعاية الصحية 91
الإطار القانوني 92
نماذج لانتهاكات الرعاية الصحية 94
الفصل الخامس: تجنيد واستخدام الأطفال 95
مدخل 96
الإطار القانوني 97
نماذج لانتهاكات تجنيد واستخدام الأطفال 99

الفصل السادس: منع وصول المساعدات الإنسانية 101
مدخل 102
الإطار القانوني 103
نماذج لتقييد ومنع وصول المساعدات الإنسانية 105
الفصل السابع: انتهاكات العنف الجنسي 107
مدخل 108
الإطار القانوني 110
نماذج لانتهاكات العنف الجنسي 111
الفصل الثامن: انتهاكات الفضاء المدني وتقييد الحريات 113
مدخل 114
الإطار القانوني 115
نماذج لانتهاكات الفضاء المدني وتقييد الحريات 116
التوصيات 121
إلى أطراف النزاع: 122
إلى جماعة أنصار الله (الحوثيين): 122
إلى قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات: 123
إلى الحكومة المعترف بها دوليًّا: 124
إلى قوات المجلس الانتقالي الجنوبي: 124
إلى القوات المشتركة: 125
إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة: 125
إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: 126
إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: 126
إلى مؤسسات المجتمع المدني: 126
شكر وتقدير 127

مقطورات غاز لمواطنين تم إحراقها بسبب مواجهات مسلحة بين
القوات الحكومية وقبائل مسلحة - محطة بن معيلي – الوادي - مأرب

الملخص التنفيذي

يدخل اليمنُ عامَه العاشر في ظلّ نزاعٍ دامٍ، نتج عنه واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية على مستوى العالم، ويواجه المدنيّون اليمنيّون على مدى عقدٍ كامل أنواعًا عدّة من التحديات وأشكالًا من المعاناة، وتُرتكب بحقهم العديد من الفظائع والانتهاكات، فلم تراعِ أطرافُ النزاع المختلفة في اليمن أيًّا من القواعد القانونية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولم تعِر المبادئَ الحاكمة للنزاعات المسلحة أيَّ اهتمام، وأظهرت تجاهلًا فاضحًا من خلال ارتكابها الآلاف من الانتهاكات الصارخة

ويستعرض هذا التقرير، وهو التقرير السنوي السابع الذي تصدره مواطنة لحقوق الإنسان، حالة حقوق الإنسان في اليمن، وأبرز الانتهاكات والأحداث والتحديات التي شهدتها اليمن خلال العام 2023، ويهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على أبرز الانتهاكات التي ارتكبتها أطرافُ النزاع المختلفة بما فيها جماعة أنصار الله (الحوثيين)، والمجلس الانتقالي الجنوبي بتشكيلاته المختلفة، وقوات الحكومة المعترف بها دوليًّا، وقوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات، والقوات المشتركة، خلال العام، بدرجة أساسية، بغرض الوقوف على حجم هذه الانتهاكات وأنواعها، وبما يسهم في نقل صورة واضحة عما يتعرض له اليمنيّون على مدى سنوات من النزاع المسلح، وما تعرضوا له خلال العام 2023 على وجه الخصوص.

تستند نتائج هذا التقرير إلى المقابلات التي أجراها فريق مواطنة الميداني، من باحثات وباحثين ومحاميات ومحامين في مختلف المحافظات، حيث أجرى الفريق الميداني لمواطنة في مختلف المحافظات والمناطق 2641 مقابلة، حول 1418 واقعة انتهاك، مع مصادر أساسية. وتستند نتائج التقرير أيضًا، إلى الزيارات الميدانية التي نفّذها الفريق المركزي والميداني لمواطنة، والمئات من الوثائق الساندة المختلفة، والتحديثات الدورية لمستجدات الوضع في اليمن، التي أعدّها فريق مواطنة الميداني طوال العام، بالإضافة إلى الإحصائيات والنشرات لمنظمات ووكالات دولية متعلقة بالشأن اليمني.

يتكوّن التقرير من مقدمة وثمانية فصول رئيسية، بالإضافة إلى التوصيات. قُسِّمت فصول التقرير بحسب النوع، إذ تضمّن كلُّ فصل من فصوله مجموعةً من الموضوعات أو الانتهاكات ذات الخصائص المشتركة، حيث خُصِّص الفصل الأول لتناول خمسة موضوعات رئيسية، هي: نشأة ومراحل النزاع المسلح في اليمن، وخارطة سيطرة أطراف النزاع، وأهم الأحداث التي شهدتها اليمن خلال العام 2023، وتصنيف النزاع المسلح في اليمن، بحسب القانون الدولي الإنساني والقوانين التي تنطبق عليه، وخُصص المحور الرابع والخامس من الفصل الأول، على التوالي، لتناول الوضع الإنساني في اليمن خلال العام 2023، وطرق تعاطي المجتمع الدولي مع الملف اليمني وجهود السلام.

وخُصِّصَت الفصول من الثاني وحتى الثامن، لتناول أبرز الانتهاكات التي حدثت خلال العام ووثقتها مواطنة لحقوق الإنسان؛ ففي الفصل الثاني تم استعراض الانتهاكات التي يمثّل القتل والتشويه أضرارًا مباشرة لها، وهي على التوالي: هجمات الطيران المسير، والهجمات البرية، والألغام والأجسام المتفجرة، والرصاص الحي، والدهس بالعربات العسكرية.

وتناول الفصل الثالث الانتهاكات المتعلقة بالتعذيب والحرمان التعسفي من الحرية، وهي: الاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب، وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والعقوبة القاسية والمهينة.

وخصص الفصل الرابع لاستعراض الانتهاكات التي تعرضت لها المنشآت والأعيان المدنية الحيوية التي ارتُكبت خلال العام، المتمثلة بالاعتداءات على المنشآت التعليمية والمدارس والاعتداء على الرعاية الصحية.

في حين خُصصت الفصول من الخامس وحتى الثامن، لتناول انتهاكات تجنيد واستخدام الأطفال، ومنع وصول المساعدات الإنسانية، والعنف الجنسي، وانتهاكات الفضاء المدني وتقييد الحريات.

المحاور الفرعية للفصول من الثاني وحتى الثامن، قُسمت إلى مداخل وإطار قانوني لكل نمط من أنماط الانتهاكات التي تضمنتها المحاور، ومحور خاص لاستعراض عدد من النماذج والأمثلة لكل نمط من الأنماط.

واستعرض التقرير في فصوله ومحاوره المختلفة، تفاصيلَ 1418 واقعة انتهاك ارتكبتها أطراف النزاع المختلفة في اليمن خلال العام 2023 وثقتها مواطنة، أسفرت عن مقتل 190 مدنيًّا، بينهم 107 أطفال و19 امرأة، وجرح 405 مدنيّون، بينهم 208 أطفال، و44 امرأة، بالإضافة إلى ما يقارب 789 مدنيًّا، بينهم 239 طفلًا و26 امرأة وقعوا ضحايا لأنواع أخرى من الانتهاكات؛ كتجنيد الأطفال، والعنف الجنسي، والاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب. ومن المهم التأكيد أنّ هذه الأرقام تمثل فقط ما توصل إليه فريق مواطنة وتمكن من توثيقه، ولا تشمل كافة الانتهاكات.

وكانت مواطنة في إحاطتها السنوية حول حالة حقوق الإنسان في اليمن 2023، قد نشرت ما وثقته حتى نهاية شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من العام 2023، ولم تتضمن ما وثقه الفريق خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول، في حين أنّ هذا التقرير يتضمن كافة الوقائع التي حدثت خلال العام 2023 وتمكن الفريق من توثيقها، والأطراف المسؤولة عن هذه الانتهاكات، وبحسب نتائج التقرير، تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) مسؤولية 828 واقعة انتهاك من إجمالي الوقائع الموثقة، ويتحمل المجلس الانتقالي الجنوبي المسؤولية عن 247 واقعة انتهاك، وتتحمل قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا المسؤولية عن 246 واقعة انتهاك، وتتحمل قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات، بما في ذلك قوات حرس الحدود السعودي، المسؤولية عن 47 واقعة انتهاك، وتتحمل القوات المشتركة المسؤولية عن 17 واقعة انتهاك، ويتحمل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب المسؤولية عن 5 وقائع انتهاك، فيما تتحمل أفراد وقوى غير ذات سلطة، على رأسها عصابات التهريب والاتجار بالبشر، المسؤوليةَ عن 28 واقعة انتهاك.

الانتهاكات التي شهدتها اليمن خلال العام 2023

1418
واقعة انتهاك

190 قتيل
107 طفل 19 امرأة

405 جريح
208 طفل 44 امرأة

789 مدنيـــاً
239 طفل 26 امرأة
وقعوا ضحايا لأنواع أخرى من الانتهاكات.

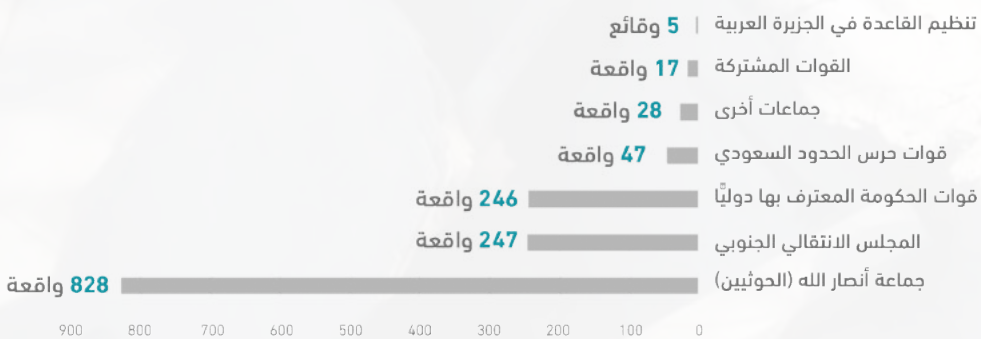

مقدمة

تستعرض مواطنة في تقريرها السنوي السابع هذا، حالةَ حقوق الإنسان في اليمن للعام 2023، وتحاول من خلاله تسليط الضوء على أبرز الانتهاكات وأهم الأحداث التي شهدتها اليمن على مستويات عدة، وتهدف لنقل معاناة المدنيين اليمنيين والمأساة التي يعيشونها، والأضرار التي لحقت بهم خلال العام، في ظل استمرار سيادة الإفلات من العقاب التي تسود المجتمع الدولي، وغياب آليات التحقيق والمساءلة، والتعاطي الباهت مع الملف اليمني، وتجاهل معاناة المدنيين اليمنيين على مدى عقد كامل من النزاع.

حيث ترتكب أطرافُ النزاع المسلح في اليمن، وبصورة مستمرة منذ اندلاع النزاع المسلح في اليمن، في سبتمبر/ أيلول 2014، وعلى حدٍّ سواء، أنواعًا عدة من الانتهاكات المباشرة بحق المدنيين اليمنيين، منها القتل والتشويه بطرق عدة؛ من بينها الهجمات البرية والجوية، والرصاص الحي، والألغام والأجسام المتفجرة، والدهس بالعربات العسكرية، بالإضافة إلى انتهاكات أخرى، على رأسها الاحتجازات التعسفية، والتعذيب، والاختفاءات القسرية، والقتل في أماكن الاحتجاز أو الإعدامات بإجراءات موجزة، وتجنيد واستخدام الأطفال، والاعتداء على المنشآت الحيوية، بما فيها المدارس والمستشفيات وغيرها من المنشآت الخدمية، وتقييد ومنع وصول المساعدات الإنسانية، والعنف الجنسي بأنواعه، والاعتداء على الحريات العامة والشخصية، وترقى بعض تلك الانتهاكات إلى جرائم دولية محتملة، كجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وبالإضافة إلى الانتهاكات المباشرة، تمارس الأطراف سياسيةً تستهدف من خلالها تجويع المدنيين والتضييق على سبل عيشهم الرئيسية، من خلال فرض الجبايات على نطاق واسع تحت مسميات ومبررات مختلفة، وزراعة الألغام والأجسام المتفجرة في الحقول الزراعية والمراعي والأماكن المخصصة لجمع الحطب وفي الطرقات وبالقرب من مصادر المياه، علاوة على التعدي بالسلب والنهب على المدنيين وإغلاق وقطع الطرق الرئيسية، وفرض القيود المختلفة.

لم يكن العام 2023 أخف وطأة على المدنيين اليمنيين من أعوام النزاع السابقة له، فقد عايش المدنيّون أنواعًا عدة من الانتهاكات، وأصنافًا متنوعة من الأذى، وتعيّن عليهم مواجهة الكثير من الصعوبات والنوائب، نتيجة استمرار الانتهاكات والاعتداءات التي ترتكبها الأطراف بحقهم، فمقابل الانخفاض المحدود على مستوى العمليات العسكرية الواسعة، وفي مقدمتها الغارات الجوية، ارتفعت وتيرة انتهاكات أخرى، كالألغام والأجسام المتفجرة، والطيران المسير، واستخدام المنشآت التعليمية، والاعتداء على المنشآت والمراكز الصحية، وتجنيد واستخدام الأطفال، وغيرها. ولم تنخفض نسبة الانتهاكات بالمجمل، وكذلك الضحايا مقارنة بالأعوام السابقة، وهو ما يعني استمرار الانتهاكات بنفس الوتيرة، وبحجم لا يتناسب مع توقف معظم العمليات العسكرية الواسعة، ويدل على بروز أنواع جديدة من الانتهاكات من جانب، كما يؤكد إمعان الأطراف في ارتكاب المزيد من الانتهاكات، وإلحاق الأذى بالمدنيين حتى في ظلّ عدم وجود أدنى ضرورات لذلك، وهو ما يتناقض بشكل صارخ مع مبادئ القانون الدولي الإنساني الذي عمدت أطراف النزاع إلى انتهاكها، وعدم مراعاة الجزء اليسير منها خلال سنوات النزاع العشر من جانب آخر.

المنهجية

تستند نتائج هذا التقرير إلى المقابلات التي أجراها فريق مواطنة الميداني من باحثات وباحثين ومحاميات ومحامين في مختلف المحافظات، حيث أجرى الفريق 2641 مقابلة مع مصادر أساسية، من بينهم ضحايا ناجون، وأسر الضحايا، وأصدقاؤهم، وعاملون صحيون، ومسعفون، وشهود عيان، بعد إبلاغهم بالغرض من التوثيق، والحصول منهم على موافقات مستنيرة. كما تستند نتائج التقرير إلى الأبحاث الميدانية الاستقصائية والتحقيقات المعمقة التي أعدّها الفريق من يناير/ كانون الثاني إلى نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2023، بالإضافة إلى عشرات الزيارات الميدانية التي نفّذها الفريق الميداني إلى مختلف المناطق، بما فيها المناطق المغلقة والأشدّ خطورة، والزيارات التي نفّذها الفريق المركزي للمنظمة إلى عددٍ من المحافظات خلال العام، للتحقق من المعلومات ومقابلة الضحايا وأسرهم وشهود العيان ومعاينة مواقع الوقائع والانتهاكات، والمئات من الوثائق الساندة من تقارير طبية ووثائق ثبوتية، والإفادات والصور ومقاطع الفيديو وغيرها، التي خضعت للفحص والتدقيق على مستويات عدة.

خلال العام 2023، أعدّ فريق مواطنة الميداني تقارير معمقة دورية وعددًا من المدونات حول الأحداث والمستجدات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان، وتحديثات الخارطة العسكرية، وأبرز الانتهاكات، ومستوى الخدمات في مختلف المحافظات؛ شكّلت جزءًا من بنية هذا التقرير.

وقامت مواطنة في الفترة (4-1) يناير/ كانون الثاني 2024، بعقد ورشة تدريبية لفريق الأبحاث والدراسات الميداني في مختلف المحافظات، بمقرها في العاصمة صنعاء. ناقشت خلالها انتهاكات حقوق الإنسان المختلفة التي حدثت، والانتهاكات التي برزت أو استُحدثت خلال العام. واستعرض الفريق خلالها خارطة السيطرة للأطراف المختلفة، ومستوى الخدمات في المناطق، وما تعرض له السكان المدنيّون من معاناة وتحديات، بالإضافة إلى ما تعرض له الفريق من صعوبات خلال عمليات التوثيق والزيارات الميدانية.

لدى مواطنة لحقوق الإنسان فريقٌ ميدانيّ مكوّن من باحثات وباحثين ومحاميات ومحامين، يعمل في 20 محافظة. ويتلقى الفريق تدريبات مكثفة ومتنوعة في طرق التحقق من المعلومة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان بشكل دوري، ويستخدم أساليب تحقق صارمة، وتمر المعلومات التي يتحصلون عليها بعمليات تدقيق ومراجعة معمّقة على مستويات مختلفة من الباحثين والمحامين المركزيين وضبّاط الأبحاث والدراسات والدعم القانوني والإدارات والوحدات ذات الصلة.

وبالإضافة إلى المصادر الميدانية، التي تعدّ المادّة الأساسية لهذا التقرير، قامت مواطنة لحقوق الإنسان ببحوث مكتبية في المصادر الثانوية، والنشرات والإصدارات المختلفة للمنظمات وعدد من الجهات الدولية، حول حالة حقوق الإنسان وموضوعاتها المختلفة في اليمن خلال العام 2023.

الفصل الأول:

خلفية عامة

أولًا: نشأة ومراحل النزاع المسلح في اليمن

في العام 2011، شهدت اليمن وبالتزامن مع ما عُرف بثورات الربيع العربي، انتفاضةً شعبية طالبت بالإصلاحات الاقتصادية والدستورية وعدم التوريث، ومرّت بمراحل وإرهاصات عديدة قادت إلى المطالبة بإسقاط نظام الحكم بقيادة علي عبدالله صالح. وتخلل مرحلةَ الانتفاضة الشعبية تلك، استخدامٌ واسع للعنف في قمع الانتفاضة، والعديد من الاشتباكات المسلحة بين قبائل وقوى مناصرة للثورة وقوات النظام، انتهت بتوسط دول مجلس التعاون الخليجي من خلال ما عُرف بالمبادرة الخليجية المزمنة؛ وهي وثيقة فوق دستورية قضت بنقل السلطة بشكل سلمي إلى رئيس توافقي هو نائب الرئيس -آنذاك- عبد ربه منصور هادي، حيث تمت تزكيته واختياره من خلال انتخابات لا تنافسية، كان هو مرشحها الوحيد، لتبدأ المرحلة الانتقالية، التي عُقد خلالها الحوار الوطني الشامل، وصِيغت خلالها مسودة دستور جديد للبلاد وعمليات إعادة هيكلة الجيش اليمني، وتوصلت الأطراف المشاركة في الحوار إلى اتفاق مبدئي حول القضايا الجوهرية الممثلة بشكل الدولة ونوع النظام، وطرحت حلولًا لمعالجة بعض القضايا الهامّة، كقضيتَي صعدة والحراك الجنوبي، التي استمرت سنوات في ظلّ نظام صالح. من ناحية أخرى، شهدت المرحلة الانتقالية ارتفاعًا في نسبة الاغتيالات والتصفيات السياسية، والتفجيرات والعمليات الإرهابية، إضافة إلى تذبذب في مستويات الخلاف المباشر بين الأطراف السياسية، وفي مقدمتها جماعة أنصار الله (الحوثيين)، والقوات الحكومية، وتشكيلات تابعة لحزب التجمع اليمني للإصلاح وقوى أخرى.

حيث دارت العديد من الاشتباكات المسلحة بين مسلحِي جماعة أنصار الله (الحوثيين) وقوات حكومية وتشكيلات تابعة للتجمع اليمني للإصلاح، في كلٍّ من صعدة وعمران ومناطق أخرى، علاوة على سعي تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية لاستغلال انعدام الاستقرار السياسي وضعف الأنظمة الأمنية، للسيطرة على بعض المناطق الهامّة في كلٍّ من محافظتَي أبين والبيضاء؛ ممّا تسبّب باندلاع العديد من الاشتباكات بينها وبين القوات الحكومية. لكن النزاع المسلح في اليمن بشكله الحالي، الذي دخل عامه العاشر على التوالي، بدأ في 21 سبتمبر/ أيلول 2014، عندما أعلنت جماعة أنصار الله (الحوثيين) سيطرتها الكاملة على العاصمة اليمنية صنعاء، وأبقت رئيس الجمهورية حينها عبدربه منصور هادي تحت الإقامة الجبرية، إلى أن تمكّن من الفرار إلى عدن، ومن عدن إلى العاصمة السعودية الرياض.

وما زاد من تعقيد النزاع المسلح في اليمن، وأدخلَه مرحلةً جديدة ومختلفة، هو إعلان السعودية على لسان سفيرها، عادل الجبير، من العاصمة الأمريكية واشنطن، تشكيلَ تحالف من أكثر من 10 دول بقيادة السعودية والإمارات للمشاركة في العملية العسكرية التي عُرفت بعاصفة الحزم، بهدف استعادة الشرعية في اليمن، والقضاء على المتمردين والتهديد الذي تمثله جماعة أنصار الله (الحوثيين) لليمن والمنطقة؛ بحسب بيان الإعلان عن العملية الذي صدر في 26 مارس/ آذار 2015.

وعلى مدى سنوات النزاع العشر، تعدّدت أطراف النزاع في اليمن بفعل انقسامات الأطراف الرئيسية فيها، وتشكُّل أطراف جديدة. ففي مايو 2017، أعلنت قوى جنوبية، على رأسها قوى الحراك الجنوبي، وحزب رابطة الجنوب العربي، وأحزاب أخرى، عن تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي، بقيادة عيدروس الزبيدي، وهي عبارة عن هيئة سياسية وعسكرية، تتلقى دعمها من الإمارات، وتطالب باستقلال جنوب اليمن، وتمثل المحافظات التي كانت تتشكل منها جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية قبل توحد شطرَي اليمن في مايو 1990.

وفي يناير 2018، ارتفعت وتيرة الخلاف بين المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات الحكومة المعترف بها دوليًّا، اللذين كانا يمثلان طرفًا واحدًا هو الحكومة المعترف بها دوليًّا منذ نشوب النزاع المسلح في اليمن، وبلغ التوتر أعلى مستوياته في أواخر يناير 2018 بسيطرة قوات المجلس الانتقالي الجنوبي على مدينة عدن ومختلف مقرات الحكومة فيها، بما فيها القصر الجمهوري، بعد سلسلة متفرقة من الاشتباكات، وتدخلت حينها دول التحالف للتهدئة بين الطرفين، وتوقفت الاشتباكات بضعة أشهر ثم تجددت في العام 2019، وتمكّنت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي من استعادة السيطرة على القصر الجمهوري والمعسكرات الهامّة في مدينة عدن، ولحلّ الخلاف بين الطرفين، أُجريت العديد من المحادثات بوساطة دول التحالف بقيادة السعودية والإمارات، استمرَّت أشهرًا وتمخض عنها اتفاق الرياض بين الطرفين، ومنذ ذلك الحين تسيطر قواتُ المجلس الانتقالي وتشكيلاتها المسلحة، ممثلة بالأحزمة الأمنية وقوات النخب، على معظم المناطق الجنوبية بشكل فعليّ، وتخضع المقرات والدوائر الحكومية والمجتمع المحلي لسلطتها بشكل مباشر.

ومن جانب آخر، وفي أواخر العام 2017، اشتدّ الخلاف بين كلٍّ من الرئيس اليمني الأسبق علي عبدالله صالح، الذي كان يملك سيطرة ونفوذًا واسعَين، حتى بعد تنحيه عن الحكم وبين جماعة أنصار الله (الحوثيين)، انتهت بمقتل صالح في 4 ديسمبر/ كانون الأول 2017، وتفكك ما كان يعرف حينها بتحالف الضرورة بين الطرفين، وهو تحالف قوى صالح وأنصار الله (الحوثيين)، الذي أُعلن عنه رسميًّا بالتزامن مع بدء العملية العسكرية للتحالف بقيادة السعودية والإمارات في اليمن، في مارس 2015، واستمر إلى ديسمبر 2017. تشكّلت على إثر هذا التفكك قوة جديدة وطرفُ نزاعٍ إضافي، تمثّل بالقوات المشتركة بقيادة طارق صالح ابن شقيق الرئيس صالح، التي أحكمت سيطرتها على عددٍ من مناطق الساحل الغربي، وتتلقى دعمها بصورة مباشرة من الإمارات.

وفي 7 أبريل/ نيسان 2022، نقل رئيس الحكومة المعترف بها دوليًّا، عبدربه منصور هادي، صلاحياته إلى مجلس القيادة الرئاسي، المؤلف من ثمانية أعضاء، برئاسة رشاد العليمي، وتعاقبت خلال فترتَي حكم هادي والعليمي عددٌ من الحكومات، وبذلك أصبحت الأطراف الرئيسية للنزاع المسلح في اليمن، هي: قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات، وجماعة أنصار الله (الحوثيين)، وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي، بتشكيلاته المختلفة، والقوات المشتركة، وقوات الحكومة المعترف بها دوليًّا، وتتكون من عددٍ من التشكيلات، على رأسها حزب التجمع اليمني للإصلاح.

خلال سنوات النزاع المسلح العشر، تباينت أهدافُ أطرافِ النزاع، ومن خلفها أهداف القوى الداعمة، وبات النزاع يمثّل صراعًا من أجل السيطرة على المناطق الاستراتيجية ومكامن الثروات، وتعزيز الانقسامات المجتمعية. وفي ظلّ تعدُّد أطراف النزاع وتقسُّم الرقعة الجغرافية للجمهورية اليمنية بين هذه الأطراف، تفاقمت معاناة المدنيين اليمنيين، وازدادت، بل وتنوعت القيود المفروضة عليهم؛ حيث يتصرّف كلُّ طرف على اعتباره دولة قائمة بذاتها، فيسنّ اللوائح والقوانين الخاصة، ويبتدع من القيود ما يتناسب مع شهيته في فرض السيطرة وإثبات الغلبة التي يتمتع بها، وأصبح كلُّ طرفٍ يقارن بين قدراته وقدرات خصمه، من خلال حجم القيود التي يفرضها على المدنيين وتنوع طرق إلحاق الأذى بهم، فلم تتوقف معاناة اليمنيين على ما يتعرضون له من انتهاكات مباشرة، على كبر حجمها ووحشيتها، حيث ألحق النزاع في اليمن أضرارًا جسيمة مختلفة بكل أفراد وفئات المجتمع اليمني.

ثانيًا: خارطة السيطرة وأبرز الأحداث والانتهاكات خلال 2023

على مدى سنوات النزاع العشر، ظلّت خارطة سيطرة الأطراف على الرقعة الجغرافية للجمهورية اليمنية في تغيير مستمر، تتحكم بها التقدمات العسكرية لبعض أو كل هذه الأطراف أو تراجعها، في ظل سعي كل طرف منها إلى إحكام السيطرة على أكبر جزءٍ ممكن من المناطق. وقد مثّلت مناطق الثروات والمناطق الاستراتيجية مطامع وأهداف استراتيجية لمختلف الأطراف؛ مما جعل من هذه المناطق مراكز رئيسية للنزاع في فتراته المختلفة، إلا أنه لم يحدث الكثير من التغييرات على مستوى الخارطة العسكرية ومواقع السيطرة لأطراف النزاع المختلفة خلال العام 2023، عما كانت عليه في أواخر العام 2022، حيث تسيطر جماعة أنصار الله (الحوثيين) بشكل كامل على 8 محافظات من أصل 22 محافظة، وهي: صنعاء والأمانة وإب وعمران وذمار وصعدة وريمة والمحويت، بالإضافة إلى أجزاء واسعة من محافظات الجوف والبيضاء والحديدة وحجة وعدد من مديريات محافظات تعز ومأرب والضالع، في حين يسيطر المجلس الانتقالي الجنوبي بتشكيلاته المختلفة بشكل كامل على محافظات عدن وأبين وشبوة وأجزاء واسعة من محافظات لحج والضالع وعدد من مناطق محافظات البيضاء ومديرية حريب بمحافظة مأرب.

وتسيطر الحكومة المعترف بها دوليًّا على محافظات حضرموت والمهرة وثلاث مديريات من محافظة مأرب، وهي: مدينة مأرب والوادي ومديرية رغوان، وهذه المديريات هي الأكثر أهمية وكثافة سكانية في المحافظة، ومديرية المقاطرة، وأجزاء من مديرية طور الباحة بمحافظة لحج، وأجزاء واسعة من محافظة تعز، أهمّها مديريات التربة والشمائيتين والمواسط والساحل، وأجزاء من مديريات القاهرة وصالة والمظفر وأجزاء محدودة من محافظة الضالع ومديريات حيران وميدي وبني حسن الغربية في محافظة حجة، والمناطق المحادَّة للسعودية بمحافظة الجوف، التي يشكّل سكانها 3% من إجمالي سكان المحافظة، وهي مناطق الربان الصحراوية، وأجزاء من مناطق مديرية خب والشعف، وجزء من مديرية الحزم، وأجزاء محدودة من محافظة البيضاء. وتسيطر القوات المشتركة بقيادة طارق صالح على أجزاء من مديريات محافظة تعز، وهي: الوازعية وموزع وذوباب ومديرية الخوخة بمحافظة الحديدة، وأجزاء من مديريات حيس والجراحي، وتتلقى هذه القوات بشكل مباشر الدعمَ من دولة الإمارات.

تتوزع سيطرة قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات مجتمعة أو متفرقة في المناطق المختلفة الواقعة تحت سيطرة كلٍّ من المجلس الانتقالي الجنوبي بتشكيلاته المختلفة والقوات المشتركة وقوات الحكومة المعترف بها دوليًّا، وتتركز هذه القوات بشكل رئيسي في كلٍّ من محافظتَي حضرموت والمهرة، ومديريات بيحان وعين في محافظة شبوة، ومديريات قعطبة ومريس في محافظة الضالع، ويقتصر الوجود الفعلي لقوات التحالف، بما فيها القوات السودانية في عدن، على مبنى قصر المعاشيق (القصر الجمهوري)، بالإضافة إلى بعض الألوية ومراكز الاحتجاز في المحافظة، وتسيطر القوات الإماراتية بشكل كامل على سقطرى، وهي المحافظة اليمنية الثانية والعشرين.

تتكون قوات التحالف المتواجدة بشكل فعلي في اليمن، من القوات الإماراتية، والقوات السعودية، بالإضافة إلى القوات السودانية. ومن المهم الإشارة هنا إلى أنّ القوات المشتركة والمجلس الانتقالي الجنوبي بتشكيلاته المختلفة، يتلقيان الدعم المالي واللوجستي ومعظم الأوامر، من دولة الإمارات،

في حين تتلقى قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا الدعمَ المالي واللوجستي ومعظم الأوامر أيضًا، من السعودية، وعلى الرغم من أنّ السعودية والإمارات يمثّلان رأسَي التحالف المشكّل تحت ذريعة استعادة الشرعية في اليمن، فإنّ علاقات الدولتين شابها الكثير من التوترات والخلافات، ومنذ تشكيل التحالف وبداية عملياته العسكرية في اليمن في مارس 2015، دارت الكثير من الصراعات على مستويات عدة بين الدولتين، بهدف السيطرة على مراكز النفوذ ومصادر الثروات في اليمن، ولكلٍّ منهما وكلاؤه من أطراف النزاع في الداخل اليمني.

علاوة على أطراف النزاع الرئيسيِّين في اليمن، لا يزال لأنصار الشريعة وتنظيم القاعدة حضورٌ في مناطق محدودة في كلٍّ من محافظة البيضاء، وقد حدثت اشتباكات متفرقة بين جماعة أنصار الله (الحوثيين) وتنظيم القاعدة في مديريتَي السوادية ومسورة بمحافظة البيضاء، في الفترة من يناير إلى أغسطس من العام 2023، بالإضافة إلى مناطق الصعيد وحطيب ومرخة العليا في محافظة شبوة، وقد حدثت العديد من الاشتباكات خلال العام بين تنظيم القاعدة وقوات دفاع شبوة في منطقة الصعيد، وتعتبر هذه المناطق من بين مناطق التماس التي شهدت اشتباكات متفرقة، ما بين متوسطة وخفيفة على مدى العام.

وعلى الرغم من أنّ انخفاض العمليات العسكرية والاشتباكات بشكل ملحوظ، وفي مقدّمتها الهجمات الجوية لقوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات منذ توقيع هدنة برعاية الأمم المتحدة في أبريل/ نيسان 2022، وانتهت في أكتوبر/ تشرين الأول، بعد أن تعذّر التوصل إلى اتفاق بين الأطراف بشأن تجديدها، فإنّ العديد من المحافظات شهدت اشتباكات متفرقة بمستويات عدة خلال العام، منها الاشتباكات التي شهدتها ما يساوي 30% من مناطق محافظة البيضاء، على رأسها مديريات الصومعة وناطع والسوادية ونعمان وريف البيضاء ومسورة، وأبرز تلك الاشتباكات وأكثرها حِدّة هي الاشتباكات التي حدثت في أغسطس/ آب 2023، في مديرية الزاهر، وهي إحدى المديريات الجنوبية لمحافظة البيضاء والمحادّة لمديريتَي الحد ويافع، التابعتين لمحافظة لحج الجنوبية، حيث شهدت بعض قرى الناصفة وآل برمان في المديرية اشتباكاتٍ عنيفةً طوال أغسطس/ آب 2023، بين قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي وجماعة أنصار الله (الحوثيين). تسببت الاشتباكات بسقوط العديد من الجرحى والقتلى في صفوف المدنيين، بالإضافة إلى أضرار مادية على مستويات عدة، منها تدمير العديد من منازل المدنيين بشكل كلي أو جزئي، وتضرر خزانات المياه وألواح الطاقة الشمسية، والعديد من وسائل النقل الخاصة بالمدنيين كالسيارات والشاحنات، وقطع الطرقات من وإلى مناطق الاشتباكات، ونزوح عدد من سكانها، وارتفاع مستوى التشديد الأمني والانتشار العسكري، وتقييد الحريات الأساسية، على رأسها حريات التنقل في هذه المناطق.

وعلى غرار محافظة البيضاء، شهدت محافظة شبوة العديدَ من الاشتباكات المتفرقة، منها اشتباكات مسلحة بين قوات دفاع شبوة وقوات العمالقة التابعة للمجلس الانتقالي وجماعة أنصار الله (الحوثيين) في الربع الأول من العام 2023، في أجزاء من مديريات عين بيحان ومرخة العليا، والاشتباكات التي حدثت في شهر أغسطس/ آب 2023، بين قوات دفاع شبوة وقوات العمالقة التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي وجماعة أنصار الله (الحوثيين)، أيضًا في مديرية عين على الحدود مع محافظة البيضاء، والاشتباكات التي حدثت في سبتمبر 2023، بين قوات دفاع شبوة التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي

وعناصر تنظيم القاعدة في منطقة المصينعة بمديرية الصعيد. وقد خلفت هذه الاشتباكات أعدادًا من الضحايا المدنيين بين قتلى وجرحى، بالإضافة إلى الأضرار المادية الكبيرة والانتشار العسكري، ودفعت إلى فرض المزيد من القيود على حرية التنقل والحركة، وغيرها من الحريات في المحافظة.

محافظة الحديدة هي الأخرى شهدت العديد من الاشتباكات خلال العام، منها اشتباكات متقطعة، بعضها حدثت بين جماعة أنصار الله (الحوثيين) وألوية العمالقة التابعة للقوات المشتركة في يوليو/ تموز 2023، في كلٍّ من منطقة البغيل جنوب مديرية الجراحي، ومنطقة الرون في مديرية حيس، بالإضافة إلى مناطق التماس، كمنطقة شمير بمديرية مقبنة بمحافظة تعز، وجبل دباس ومنطقة الحيمة في مديرية التحيتا بمحافظة الحديدة، والعديد من هجمات الطائرات المسيّرة المتبادلة بين الطرفين طوال العام وبوتيرة عالية. وبالإضافة إلى محافظات البيضاء والحديدة وشبوة، شهدت كلٌّ من مأرب وتعز ومناطق أخرى، اشتباكات متقطعة بين متوسطة وخفيفة طوال العام.

وقد شهد العام ارتفاعًا ملحوظًا في استخدام الطائرات المسيّرة من أطراف عدة، منها جماعة أنصار الله (الحوثيين) والمجلس الانتقالي الجنوبي والقوات المشتركة في مناطق كثيرة، على رأسها البيضاء والحديدة وتعز ومأرب ومناطق أخرى، وقد برز خلال العام استخدام جماعة أنصار الله (الحوثيين) لنوع جديد من الطائرات المسيرة، وهي الطائرات الموجّهة التي تمتلك القدرة على تنفيذ عمليتها الهجومية والعودة إلى موقعها.

ومن جانب آخر، ازدادت وقائع الألغام والأجسام المتفجرة بالتزامن مع انخفاض حدة الاشتباكات وعودة المدنيين إلى مساكنهم في العديد من المناطق، منها مديريات كتاف والبقع وحيدان والظاهر بمحافظة صعدة، والعديد من مناطق محافظات الجوف والبيضاء والحديدة وتعز وحجة وعمران ومناطق أخرى، كما تم استحداث العديد من الألغام والأجسام المتفجرة في بعض المناطق، كمديرية حريب بمحافظة مأرب.

وازداد خلال العام استخدامُ الأطراف للمنشآت التعليمية، في مقدمتها المدارس، التي بات استخدامُها للتحشيد وخدمة مصالح أطراف النزاع، فضلًا عن استخدامها كمساكن للمقاتلين أو غيره، نمطًا بارزًا علاوة على ظهور وتوسع ما يسمى بالنظام التعليمي الموازي، وهي مدارس داخلية يطلق عليها مدارس شهيد القرآن أو أعلام الهدى، تدرِّس أفكار جماعة أنصار الله (الحوثيين) والثقافة والمهارات القتالية الخاصة بها، وتمثّل معقلًا للتجنيد والتحشيد، وتتركز هذه المدارس في محافظة صعدة، واستخدام مدارس خاصة يطلق عليها المراكز النموذجية على نطاق واسع، لإقامة معارض المجسمات العسكرية واللافتات والصور الخاصة بجماعة أنصار الله (الحوثيين)، وتؤدي نفس غرض المدارس الداخلية، إضافة إلى توسع نشاط المراكز الصيفية بنوعيها، المغلقة والمفتوحة، في مختلف المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله (الحوثيين)، وقيام أطراف النزاع بإشراك التلاميذ من الأطفال في الفعاليات الخاصة بها، كالوقفات الاحتجاجية والمسيرات، وإقامة الفعاليات الخاصة بأطراف النزاع في المدارس بصورة شبه مستمرة وتعطيل هذه المنشآت عن عملها.

وما زال احتلال واستخدام المدارس من القوات التابعة لأطراف النزاع مستمرًّا في مختلف المناطق، وإن كانت بوتيرة أقل مقارنة بالأعوام السابقة.

وعلى الرغم من انخفاض العمليات العسكرية والإعلان عن قرب التوصل إلى اتفاق بين الأطراف في أواخر العام 2023، فإن عمليات تجنيد واستخدام الأطفال استمرّت على مدى العام، وشهدت ارتفاعًا ملحوظًا في الشهور الأخيرة من العام، بالتزامن مع الأحداث التي يشهدها قطاع غزة في فلسطين، بالإضافة إلى استحداث مراكز لتدريب المجنّدين في عمران وصعدة وإب ومناطق أخرى، واستقطاب الأطفال من المدارس والمراكز والأحياء، وعدد كبير من الوقائع التي حدثت خلال العام ووثقتها مواطنة لتجنيد أطفال، لم يكن بعِلم أو رضا أُسَر المجنَّدين.

وعلى مستوى تقييد الحريات الأساسية والعامة، بما فيها حريات التنقل وحرية التعبير، فقد استمرّ بنفس الوتيرة، وعلى الرغم من انخفاض حدة الاستقطاب والعمليات العسكرية المباشرة بين الأطراف فإنّ حرية الحركة ما زالت تحكمها الكثير من القيود والاشتراطات غير القانونية التي تبتدعها الأطراف بصورة مستمرة وتفرضها على السكان المدنيين، ولا سيما في المناطق المغلقة كصعدة وحَجّة، أو مراكز سيطرة الأطراف الرئيسية كمحافظات مأرب وعدن وصنعاء.

وفيما يتعلق بحرية التعبير، فتشهد تضييقًا ومنعًا مستمرًّ في مختلف المناطق ومن جميع الأطراف، ولا تسمح الأطرافُ بأيّ تجمعات سلمية أو فعاليات تتعارض معها أو لا تتفق مع أهدافها، بما فيها التجمعات التلقائية غير المنظمة، التي لا تستهدفها أو توجّه ضدها بشكل مباشر، كالتجمعات ومظاهر الاحتفال التي شهدتها المحافظات التي تسيطر عليها جماعة أنصار (الحوثيين) بالتزامن مع ثورة السادس والعشرين من سبتمبر، حيث نفّذت الجماعة حملات احتجاز عشوائية وواسعة لمئات المحتفلين، بينهم أطفال، ولم تطلق سراحهم إلا باشتراطات معينة، منها التعهد بعدم الاحتفال مرة أخرى، والمشاركة في فعالية المولد النبوي التي نظمتها الجماعة في اليوم التالي لعمليات الاحتجاز تلك، بالإضافة إلى عدم الإفصاح عمّا تعرضوا له خلال مدة الاحتجاز، ولا عن أسباب احتجازهم وغيرها.

بالإضافة إلى فرض الكثير من القيود على الحريات الشخصية، والموجّهة بصورة أكبر ضد النساء، كفرض المزيد من القيود على تحركهن وملابسهن وعملهن في أماكن معينة، وقيود أخرى على احتفالات التخرج من المدارس والجامعات والأعراس والمناسبات الأخرى، وفرض المزيد من القيود على الأعمال المختلفة، وفرض الجبايات.

ولوحظ خلال العام، ارتفاع نسبة الانتهاكات المتعلقة بالحرمان التعسفي من الحرية، بما فيها الاحتجاز التعسفي والاختفاء والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة في مختلف مناطق سيطرة أطراف النزاع في اليمن، وفي مقدمتها حملات الاحتجاز التي نفّذتها جماعة أنصار الله (الحوثيين) بالتزامن مع الاحتفالات الشعبية بالذكرى السنوية لثورة 26 سبتمبر، وما قامت به قوات النُّخبة الحضرمية وإدارةُ أمن ساحل حضرموت التابعة للقوات الحكومية من حملات مداهمةٍ واسعةِ النطاق في أحياء منطقة الديس في مدينة المُكلا، يوم الثلاثاء 3 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، حيث قام الجنود على متن أطقمٍ عسكريةٍ وعرباتٍ مدرعة، ومُدَججين بالأسلحة، بمحاصرة عددٍ من منازل المدنيين الذين وصفتهم بـ«المطلوبين» بتهمة إقلاق السكينة العامة وزعزعة الأمن والاستقرار في مدينة المُكلا، وداهمتها بالقوة المسلحة، واحتجزت 19 مدنيًّا، بينهم طفلان، واعتدت بالضرب المبرح بأعقاب البنادق على عدد من المحتجزين، وأخلّت بكافة مبادئ العدالة الإجرائية وقوانين وإجراءات الضبط طبقًا للقوانين

الوطنية والدولية[1].

وعلى مدى العام 2023، تعرضت المنشآت الصحية للعديد من الانتهاكات، وكذلك المنشآت الحيوية، واستمرّت انتهاكات الرصاص الحي بنفس وتيرة الأعوام السابقة، وكذلك الانتهاكات المتعلقة بتقييد ومنع وصول المساعدات الإنسانية بطرق ووسائل مختلفة، والاعتداء على الفضاء المدني والناشطين والعاملين في مجال حقوق الإنسان، والصحافيين والمؤسسات الإعلامية.

ومن الانتهاكات الخطيرة التي ازدادت خلال العام، انتهاكاتُ وحوادث العنف الجنسي بأنواعها، سواء من أفراد وجماعات تابعة لأطراف النزاع أو في أوساط المجتمع المدني، بسبب حالة الانفلات الأمني السائدة، وغيرها من الأسباب اللصيقة باستمرار النزاع المسلح الذي وفّر بيئة خصبة لانتهاكات واعتداءات وسلوكيات مختلفة، وعلى الرغم من حساسية هذا النمط وصعوبة الوصول له، فإن العديد منها برز إلى السطح ووصل إلى وسائل الإعلام خلال العام، علاوة على ما تمكّنت مواطنة من توثيقه في مناطق مختلفة، سيجري استعراضها في فقرات قادمة من هذا التقرير.

واستمرّت حوادث الدهس بالعربات العسكرية بأنواعها، من مختلف أطراف النزاع وفي مناطق متفرقة، كما استمرت الاعتداءات والانتهاكات بحق المهاجرين الأفارقة خلال عبورهم للأراضي اليمنية، من جميع أطراف النزاع وعصابات التهريب والاتجار بالبشر.

وثقت مواطنة لحقوق الإنسان 1418 واقعة انتهاك ارتكبتها أطرافُ النزاع المختلفة في اليمن خلال العام 2023، أسفرت عن مقتل 190 مدنيًّا، بينهم 107 أطفال و19 امرأة، وجرح 405 مدنيّين، بينهم 208 أطفال و44 امرأة، بالإضافة إلى ما يقارب 789 مدنيًّا، بينهم 239 طفلًا و26 امرأة، وقعوا ضحايا لأنواع أخرى من الانتهاكات، كتجنيد الأطفال، والعنف الجنسي، والاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب. ومن المهم التأكيد أنّ هذه الأرقام تمثّل فقط ما توصل إليه فريق مواطنة، وتمكّن من توثيقه، ولا تشمل كافة الانتهاكات. وكانت مواطنة في إحاطتها السنوية حول حالة حقوق الإنسان في اليمن 2023، قد نشرت ما وثقته حتى نهاية شهر نوفمبر/ تشرين الثاني من العام 2023، ولم تتضمن ما وثقه الفريق خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول، في حين أنّ هذا التقرير يتضمن كافة الوقائع التي حدثت خلال العام 2023 وتمكّن الفريق من توثيقها.

تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) مسؤوليةَ 828 واقعة انتهاك من إجمالي الوقائع الموثقة، ويتحمل المجلس الانتقالي الجنوبي المسؤوليةَ عن 247 واقعة انتهاك، وتتحمل قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا المسؤوليةَ عن 246 واقعة انتهاك، وتتحمل قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات، بما في ذلك قوات حرس الحدود السعودي، المسؤوليةَ عن 47 واقعة انتهاك، وتتحمل القوات المشتركة المسؤولية عن 17 واقعة انتهاك، ويتحمل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب المسؤوليةَ عن 5 وقائع انتهاك، فيما تتحمل أفراد وقوى غير ذات سلطة، على رأسها عصابات التهريب والاتجار بالبشر، المسؤوليةَ عن 28 واقعة انتهاك.

1 احتجاز مدنيين بينهم أطفال في المكلا، مواطنة لحقوق الإنسان، متاح على الرابط التالي:
https://www.mwatana.org/posts/detention-of-civilians-in-mukalla

صور لطفل نازح يجلب الحطب من مسافة 2 كيلو إلى حيث يسكن في منطقة سواحل محافظة أبين - م/زنجبار- حي سواحل - الأحد 4 – 2023

ثالثًا: الوضع الإنساني

يزداد الوضع الإنساني في اليمن سُوءًا بمرور كل يوم في ظل النزاع المسلح، الذي أحدث أضرارًا واسعة على حياة جميع المدنيين، وكان له آثاره السلبية العميقة على مختلف المستويات، وعلى الرغم من أنّ اليمن يشهد حالةً من السكون النسبي من حيث العمليات العسكرية الواسعة مقارنة بالأعوام السابقة من عمر النزاع، فإن حالة اللاسِلم واللاحرب التي يعيشها، ليست بأفضل من حالة النزاع، وهذا السكون لم ينعكس على الوضع الإنساني للسكان المدنيين الذين باتت الحياة في نظرهم حالة من المعاناة والصعوبات الجمة، وبات الحصول على أبسط مقومات الحياة، بما فيها أكثر المقومات إلحاحًا كالغذاء والمياه الصالحة للشرب والرعاية الصحية والتعليم، يتطلب جهودًا مضنية ومحاولات منهكة، في ظل انعدام مصادر الدخل، وتدهور الاقتصاد بصورة مستمرة والقيود التي تُفرَض على الأعمال، بما فيها الأشدّ بساطة والأقل دخلًا، وفرض الجبايات غير القانونية بأنواعها، وعلى مختلف الأنشطة، تحت مسميات مختلفة، بالإضافة إلى توقف النشاط الاستثماري، وتقييد حركة البضائع والأفراد، والتضخم الذي تشهده البلاد والفارق الكبير في سعر الصرف بين مناطق سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) ومناطق سيطرة الأطراف الأخرى، والارتفاع الكبير في الأسعار، في ظل الانكماش الكبير في مستويات دخل الفرد؛ فبحسب تقديرات البنك الدولي، تسبب النزاع المسلح في اليمن، بانكماش بنسبة 52% في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، مما ترك ثلثَي السكان في حاجة إلى مساعدات إنسانية[2].

وبحسب البنك الدولي أيضًا، تسبّب النزاع الدائر في اليمن، في تجزِئة اليمن إلى منطقتين اقتصاديتين تحكم كلٌّ منهما مجموعة فريدة من المؤسسات والسياسات؛ ممّا أدى إلى تفاوت كبير بينهما، وأن الحصار التي تفرضه جماعة أنصار الله (الحوثيين) على صادرات النفط، بالإضافة إلى عوامل أخرى، فاقم الصعوبات الاقتصادية، وساهم في ارتفاع الأسعار، وانخفاض سعر الصرف إلى أدنى مستوياته في عدن، وأنّ أكثر من 17 مليون شخص في اليمن، يواجهون انعدام الأمن الغذائي، منهم 3.5 ملايين يعانون من سوء التغذية الحادّ[3].

وبحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية، فإنّ 540 ألف طفل دون سن الخامسة خلال 2023، يواجهون سوء التغذية الحادّ مع تعرضهم المباشر لخطر الوفاة[4]، ويعاني اليمنيون من نقص إمدادات مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي، حيث تسبب النزاع المسلح بأزمة حادّة في الحصول على المياه النظيفة والصالحة للشرب. وبحسب بيان أصدرته منظمة هيومن رايتس ووتش في ديسمبر 2023، عن تفاقم أزمة المياه في اليمن، فإنّ 15.3 مليون يمني لا يحصلون على مياه كافية ومأمونة

2 اليمن – عرض عام، البنك الدولي، متاح على الرابط التالي: https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/overview

3 اليمن – عرض عام، البنك الدولي، متاح على الرابط التالي: https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/overview

4 منظمة الصحة العالمية تدعو إلى زيادة التمويل لدعم ملايين اليمنيين، منظمة الصحة العالمية، متاح على الرابط: https://www.emro.who.int/ar/2023-arabic/yemen-health-crisis-who-calls-for-increased-funding.html

ومقبولة للاستخدامات الشخصية والمنزلية[5]. ومما قد يزيد الوضع سُوءًا على مستويات الأمن الغذائي، إعلانُ برنامج الأغذية العالمي في اليمن في 5 ديسمبر/ كانون الأول 2023، عن إيقاف برنامج مساعداته الغذائية العامة في المناطق الخاضعة لسلطات صنعاء؛ بسبب محدودية التمويل وعدم التوصل إلى اتفاق مع السلطات، من أجل تنفيذ برنامج أصغر يتناسب مع الموارد المتاحة للأُسَر الأشدّ ضعفًا واحتياجًا[6].

بالإضافة إلى قيام أطراف النزاع بمنع وتقييد وصول المساعدات الإنسانية، بطرق عدة، تحُوْل دون حصول الكثير من الأفراد والأُسَر الأشدّ احتياجًا، على حقهم من المساعدات الإنسانية الضرورية. وفاقم من أزمة انعدام مصادر الدخل، ومن ثَمّ انعدام الأمن الغذائي؛ انتشارُ الألغام والأجسام المتفجرة في الحقول الزراعية ومناطق الرعي وبالقرب من مصادر المياه وفي الطرقات الرئيسية.

ومن جانب آخر، أصيبت القطاعات الحيوية الأهم، كقطاعات الصحة والتعليم والكهرباء والمياه، بالشلل نتيجة نقص الإمدادات والمعدات اللازمة، وانقطاع رواتب الموظفين، وارتكاب الأطراف العديدَ من الانتهاكات والسلوكيات التعطيلية، فضلًا عن تعرّض جزءٍ كبير من البنى التحتية للقطاعات الحيوية للتدمير الكلي أو الجزئي، جراء استهدافها من أطراف النزاع بطرق عدة، منها: الغارات الجوية، والهجمات البرية، والاحتلال، واستخدام العديد من المنشآت الهامّة من أطراف النزاع، ما جعل من الحصول على الخدمات التي تقدّمها هذه القطاعات تحدّيًا كبيرًا أمام السكان المدنيين، فضلًا عن رداءة المتوفر من منها. وخلال العام 2023، وفي ظل تدهور القطاع الصحي، ارتفعت نسبة بعض الأوبئة، من بينها الأوبئة التي يمكن الوقاية منها بالحصول على اللقاحات اللازمة مقارنة بالأعوام السابقة، من بين تلك الأوبئة الكوليرا، حيث وصل عدد الحالات التي تم الإبلاغ عنها، من 16 أكتوبر وحتى 31 ديسمبر 2023، إلى 1018 حالة في 23 مديرية في تسع محافظات جنوب وشرق اليمن، من بينها محافظات عدن وحضرموت وأبين ولحج والمهرة والضالع وتعز والحديدة[7].

وبالإضافة إلى الكوليرا، شهد العام ارتفاعًا كبيرًا في معدلات الإصابة بمرض الدفتيريا (الخناق)، حيث ارتفع بنسبة 57%، عما كان عليه في عامي 2021 و2022، وقد تم الإبلاغ خلال العام عن 1671، بينها 109 حالات وفاة.[8]

وفي ظلّ تردي الأوضاع الإنسانية التي يعاني منها جميع اليمنيين، فإنّ الوضع أكثر سوءًا بالنسبة للنازحين الذين يتجاوز عددهم الأربعة ملايين نازح، موزعين في مختلف المحافظات، وتفتقر حياتهم إلى أبسط المقومات على المستويات المعيشية والصحية والنفسية، ويجدون صعوبة في الوصول إلى الخدمات الضرورية، وبحسب النداء الأخير الذي أطلقته منظمة اليونيسف التابعة للأمم المتحدة

5 انتهاكات الحوثيين والحكومة اليمنية للحق في المياه في تعز، منظمة هيومن رايتس ووتش، متاح على الرابط: https://www.hrw.org/ar/report/2023/12/08/386666

6 أكثر من نصف الشعب اليمني بحاجة إلى المساعدة، أخبار الأمم المتحدة، متاح على الرابط: https://news.un.org/ar/tags/alymn

7 تقرير عن وضع اليمن، منظمة الأوتشا، متاح على الرابط: https://reports.unocha.org/ar/country/yemen

8 الوضع الوبائي في اليمن: الخُناق (الدفتيريا)، منظمة الصحة العالمية، متاح على الرابط: https://www.emro.who.int/ar/2023-arabic/epidemiological-situation-in-yemen-diphtheria.html

في ديسمبر 2023، فإنّ 21.6 مليون شخص، بما في ذلك 11.1 مليون طفل، يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية، بينهم 4.5 ملايين نازح داخليًّا.[9]

وبحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإنّ 93% من العائلات اليمنية النازحة، لديها فردٌ واحد على الأقل، يمرُّ بحالةٍ ما من الضعف (...)، وأنّ النزاع والنزوح المطوّلين والافتقار إلى سبل العيش والخدمات الأساسية والغذاء، أدّت إلى زيادة المخاطر التي تعتري الحماية، كالتسرب المدرسي، والزواج المبكر والتسول وعمالة الأطفال[10].

ومن جانب آخر، تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى وجود ما يقرب من 4.9 ملايين حالة إعاقة في اليمن، وأنّ نقص البيانات الشاملة الخاصة بالإعاقة تحُول دون فهم احتياجات المعاقين والتحديات التي يواجهونها، خاصة بالنسبة للنساء والفتيات[11].

وعلى مستوى قطاع التعليم، فقد ازدادت معدلات التسرب المدرسي، وانخفضت جودة ومستوى التعليم، وتم توظيف المناهج والمدارس لأهداف التنشئة وفق أفكار ومعتقدات أطراف النزاع، وحرف العملية التعليمية عن مسارها، لا سيما في مناطق سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين)، كما فاقم انقطاع رواتب المعلمين في معظم مناطق اليمن، انخفاضَ جودة التعليم وقدرة المعلمين على أداء واجباتهم، بشكل جيد، نتيجة ارتباطهم بأعمال أخرى، والضغوطات التي يواجهونها نتيجة انعدام مصدر دخلهم الأساسي.

يتلقى الأطفال اليمنيّون تعليمهم في مبانٍ غير مؤهلة وغير كافية، تفتقر لأهم المقومات، والعديدُ منهم في مناطق متفرقة يتلقى التعليم في العراء أو في فصول بلا مقاعد دراسية وبأقل الإمكانيات، ويواجهون صعوبة في الحصول على الكتب المدرسية؛ لارتفاع أسعارها وعدم توفرها في المدارس، بالإضافة إلى الرسوم التي تزداد بشكل سنوي وتكاليف الدراسة التي أرهقت الأسر وأثقلت كاهلها؛ ممّا دفع بالكثير منهم إلى إخراج أبنائهم من المدارس، والدفع بهم للعمل أو التجنيد.

وكذلك قطاعا المياه والكهرباء، حيث تعاني مختلف المناطق اليمنية من انقطاع التيار الكهربائي فترات طويلة، وهو ما يعرض سكان المناطق ذات درجات الحرارة المرتفعة، كالحديدة وعدن وغيرها، لأنواع من المعاناة الإضافية، والأمراض الناتجة عن ارتفاع درجات الحرارة. قالت منظمة هيومن رايتس ووتش، في بيان أصدرته في 16 نوفمبر 2023: «يشكّل التعرض للحرارة الشديدة خطرًا جسيمًا على الصحة، يمكن أن يسبّب طفحًا حراريًّا، أو تشنجات، أو إنهاكًا حراريًّا، أو ضربة شمس، ما قد يسبّب الموت أو عواقب مدى الحياة. وفي السنوات التسع التي تلت بَدء النزاع، تدهورت إمكانية الحصول على المياه

9 نداء اليمن - العمل الإنساني من أجل الأطفال، منظمة اليونيسف، متاح على الرابط التالي: https://www.unicef.org/appeals/yemen

10 ثغرات التمويل لليمن تتهدّد حصول السكان على المساعدات الإنسانية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، متاح على الرابط التالي:
https://www.unhcr.org/ar/63fc910a4

11 تقارير عن الوضع- اليمن، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، متاح على الرابط:
https://reports.unocha.org/ar/country/yeme

الصالحة للشرب والكهرباء الكافية في مدينة عدن، على الرغم من أنها تشهد استقرارًا نسبيًّا منذ سنوات مقارنة بالمناطق الأخرى، ويرجع ذلك إلى تقاعس الحكومة المعترف بها دوليًّا والمجلس الانتقالي الجنوبي عن تقديم تلك الخدمات بدرجة أساسية[12]".

محافظة تعز أيضًا، تعاني من نقص حادّ في المياه نتيجة سيطرة الأطراف على مصادر المياه، ومنع المناطق الواقعة تحت سيطرة الأطراف الأخرى من الحصول على المياه، «فمن بين خمسة أحواض تغذي الشبكة العامة لتوصيل المياه في محافظة تعز، يقع اثنان منها تحت سيطرة الحوثيين (الحيمة وحبير والحوبان)، واثنان منها على الخطوط الأمامية للنزاع، ولا يمكن للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي في تعز الوصول إليهما (الضباب والحوجلة)، ولا يزال أحدها تحت سيطرة الحكومة (حوض المدينة)، وساهم نقص مياه الشرب المأمونة والكافية ونقص الصرف الصحي المناسب أيضًا، في انتشار الأمراض والأمراض المنقولة بالمياه"[13].

أطراف النزاع جميعها تسبّبت في أزمة نقص المياه التي تعاني منها تعز والمحافظات الأخرى؛ «ففي تعز سيطرت القوات العسكرية التابعة للحكومة اليمنية، في وقت سابق من الحرب، على عدة آبار في الحوض الوحيد لمدينة تعز، وباعت إمدادات المياه العامة إلى السكان بغية تحقيق مكاسب مالية خاصة، في حين شنّت قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات غارات جوية على البنية التحتية للمياه، بما في ذلك خزانات المياه ومحطات الضخ وخطوط الأنابيب وغيرها في جميع أنحاء البلاد، واستخدم الحوثيون المياه في تعز كسلاح من خلال منع المياه في الحوضين الخاضعين لسيطرتهم من التدفق إلى مدينة تعز، التي تسيطر عليها الحكومة، حيث تقع محطة التحكم الرئيسية في المياه التي تعالج وتُوزّع المياه في جميع أنحاء الشبكة[14]».

وكذلك الحديدة واحدة من المحافظات الأكثر تضررًا نتيجة الانقطاع المتواصل للتيار الكهربائي وارتفاع أسعار المتوفر منها، في ظل ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض مستويات الدخل للأفراد إلى أدنى مستوياته.

لا تختلف حالات القطاعات الأخرى عن القطاعات المذكورة، حيث لحقت بها أضرارٌ مباشرة من جراء استمرار النزاع وسلوكيات الأطراف غير المسؤولة، فضلًا عن الانتهاكات التي تعرضت لها؛ ممّا أخرج معظم هذه القطاعات عن الخدمة، وتسبّب في زيادة معاناة السكان على مختلف المستويات.

هذه المؤشرات وغيرها تعكس تردي الأوضاع الإنسانية في اليمن، على مختلف المستويات، التي لم تشهد تحسُّنًا خلال العام 2023، الذي مثّل عامًا إضافيًّا من المعاناة والتحديات بالنسبة لليمنيين الذين استنفدوا آمالهم في أن يكون العام القادم أفضل من عامهم السابق على مدى ما يقارب العقد

12 انقطاع الكهرباء والمياه في عدن يهدّد الحقوق، منظمة هيومن رايتس ووتش، متاح على الرابط:
https://www.hrw.org/ar/news/2023/11/16/yemen-aden-electricity-water-cuts-threaten-rights

13 انتهاكات الحوثيين والحكومة اليمنية للحق في المياه في تعز، منظمة هيومن رايتس ووتش، متاح على الرابط:
https://www.hrw.org/ar/report/2023/12/08/386666

14 انتهاكات الحوثيين والحكومة اليمنية للحق في المياه في تعز، منظمة هيومن رايتس ووتش، متاح على الرابط:
https://www.hrw.org/ar/report/2023/12/08/386666

من الزمن، لكنهم لم يحظوا بعدُ بتحقق ولو بعض آمالهم تلك.

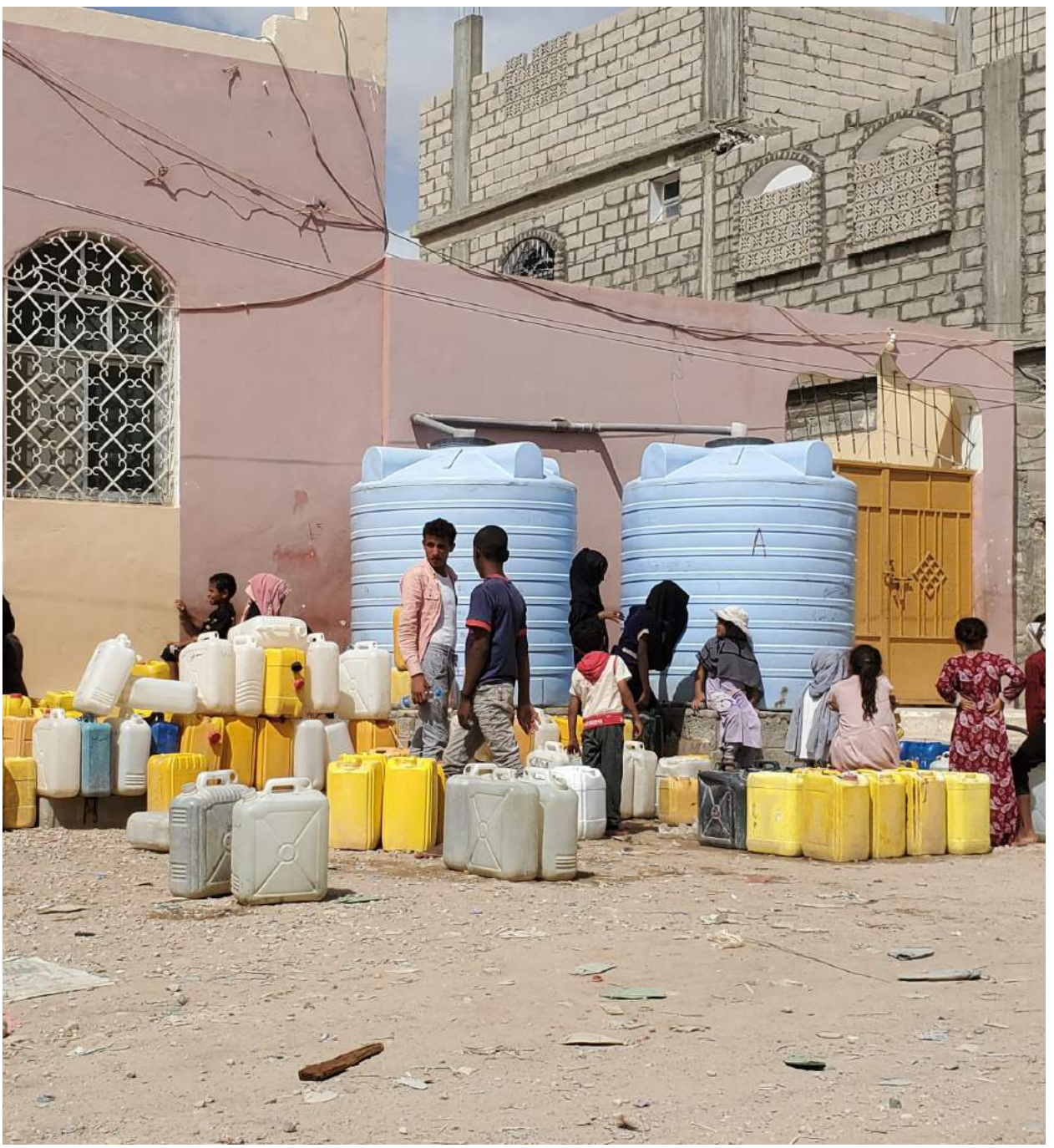

صورة لطوابير من النساء والأطفال من أجل الحصول على الماء لانقطاعه عن الأحياء السكنية في أوقات كثيرة من الشهر 2 السوق القديم (الوادي) /مديرية عتق/ شبوة - 2023/5/24

رابعًا: النزاع المسلح في اليمن والقانون الدولي

وفقًا لاتفاقيات جنيف لعام 1949، وقواعد القانون الدولي الإنساني التي تعمل على التمييز بين النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، يُصنَّف النزاع المسلح في اليمن، ضمن النزاعات المسلحة غير الدولية على اعتبار أنّه مواجهة مسلحة بين قوات حكومية، وه في الحالة اليمنية، بين قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا وجماعات مسلحة على قدر كافٍ من التنظيم، وتمتلك قدرات وسيطرة تُمكّنها من تحمل العمليات العسكرية والتقيد بمبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وهذه الجماعات ممثلة في الحالة اليمنية بـ: جماعة أنصار الله (الحوثيين)، والمجلس الانتقالي الجنوبي، والقوات المشتركة، وغيرها، أو بين مجموعتين أو أكثر من هذه الجماعات.

وعلى الرغم من أنّ النزاع المسلح في اليمن، منذ بدايته الأولى، اتخذ بُعدًا دوليًّا عقب التدخل العسكري لقوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات في 26 مارس 2015، وتدخل أطراف أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية من خلال تقديم الدعم المالي واللوجستي لقوات التحالف، بما في ذلك تزويد الطائرات الحربية للتحالف بالوقود، خلال الطلعات الجوية التي نفّذتها في اليمن، ومدّها بالمعلومات الاستخباراتية، بالإضافة إلى ضلوع أطراف دولية أخرى بشكل أو بآخر في النزاع المسلح اليمني، كالاستمرار في تصدير الأسلحة بأنواعها المختلفة لقوات التحالف، على رأسها السعودية لاستخدامها في اليمن، على الرغم من ارتكابها لجرائم دولية كجرائم الحرب، والدعم الذي تقدمه إيران لجماعة أنصار الله (الحوثيين) على مستويات مختلفة- فإنّ تلك التدخلات، وفقًا لمعايير القانون الدولي في تصنيف النزاعات المسلحة، لم تكن كافية لتغيير تصنيف النزاع المسلح في اليمن، باعتباره نزاعًا غير دولي بالنظر إلى أنّ تدخُّل قوات التحالف يأتي في إطار التعاون الدولي، كونه جاء بطلب من رئيس اليمن المعترف به دوليًّا -آنذاك- عبدربه منصور هادي، وعلى اعتبار أنّ التدخلات التي قامت بها الأطراف الدولية الأخرى لا ترقى إلى مستوى المواجهة المباشرة بين دولتين أو أكثر، ما يجعل منها أطرافًا غير مباشرة في النزاع، وفي الوقت ذاته يبقي على النزاع المسلح في اليمن نزاعًا غير دولي.

يخضع النزاع المسلح في اليمن، باعتباره نزاعًا مسلحًا غير دوليّ للمادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع 1949، التي تعد جميع الأطراف المشتركة في النزاع اليمني، سواء مباشرة أو غير مباشرة، أطرافًا فيها، كما يخضع للبروتوكول الثاني الملحق باتفاقيات جنيف 1977، باعتبار اليمن ودول أخرى مشتركة في النزاع اليمني أطرافًا فيه.

ووفقًا لاتفاقيات جنيف ومبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني الأخرى، فإنّ التفاوت في القدرات القتالية بين أطراف النزاع وأسباب النزاع، أيًّا كانت، ونوع القوى ومدى شرعيتها لا يترتب عليه أي تمييز، فجميع الأطراف، وبغض النظر عن شرعية وجودها والأسباب التي دفعتها للمشاركة في النزاع وعن مستوى قدراتها القتالية، ملزمةٌ وعلى حد سواء بالتقيد بمبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعده المختلفة، وعلى رأسها مراعاة مبادئ التمييز والتناسب والاحتياط، والمعاملة الإنسانية لمن توقف عن المشاركة في العمليات القتالية لأيّ سبب، وتجنُّب إلحاق أضرارٍ لا داعي لها أو لا تُحقّق ميزة عسكرية ملموسة للأطراف، بما فيها استخدام بعض أنواع الأسلحة التي تتسبّب بأضرار طويلة المدى. ووفقًا لهذه الاتفاقيات، فإنّ مبدأ المعاملة بالمثل يمثّل انتهاكًا، وأنّ انتهاك طرف أو مجموعة أطراف للقانون

الدولي الإنساني لا يبرر للأطراف الأخرى نفس الفعل، ويلزم جميع الأطراف باحترام القانون والتقيد به، بغض النظر عن مدى تقيد الطرف/ الأطراف الأخرى به، وإخفاق أيّ طرف في اتخاذ الاحتياطات الممكنة لا يُبطل التزامات الأطراف الأخرى بموجب القانون الدولي الإنساني، إذ يجب على جميع الأطراف اتخاذ جميع الاحتياطات عند الهجوم لتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين، بما في ذلك القيام بكل ما هو ممكن للتحقق من طبيعة أهداف الهجوم وإعطاء تحذيرات فعّالة.

ويتوجب على الأطراف المتنازعة احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتجنب إلحاق الأذى بالمدنيّين والأعيان المدنيّة أثناء النزاع، وعليها اتخاذ جميع الاحتياطات لحماية السكان المدنيّين والأعيان المدنيّة الخاضعة لسيطرتها من آثار الهجمات. ويجب على القوات تجنّب تحديد مواقع الأهداف العسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بالقرب منها، وأن تتخذ كافة التدابير لحماية المدنيين من مخاطر العمليات العسكرية، بما في ذلك تخزين الأسلحة والمواد المتفجرة داخل المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، أو تحويل المنشآت والأعيان المدنية كالمدارس والمنازل لمواقع قتالية أو مراكز للتدريبات العسكرية أو استخدامها بأيّ شكلٍ يجعل منها هدفًا مشروعًا من الناحية العسكرية، الذي من شأنه إلحاق أضرار بالمدنيين حال استهدافها لوجودها في أحياء مكتظة.

ووفقًا للمادة الثالثة المشتركة، فإنّه في حالة وقوع نزاع مسلح ليس له طابعٌ دوليّ في إقليم أحد الأطراف، يلتزم كلُّ طرف في النزاع بـ: بالمعاملة الإنسانية دون تمييز مجحف للأشخاص الذين لا يشاركون مباشرة في الأعمال القتالية، بمن فيهم المقاتلون الذين توقفوا عن القتال لأيّ سببٍ كان، ويعدّ العنف ضدّ الحياة والأشخاص، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية والتعذيب، وأخذ الرهائن والاعتداء على الكرامة الشخصية والمعاملة المهينة والحاطّة بالكرامة، وإصدار وتنفيذ أحكام الإعدام، محظورًا في أي وقت وفي أي مكان.

ويتعيّن على الأطراف، وفقًا لهذه المادة، جمع الجرحى والمرضى ورعايتهم، والسماح للوكالات الدولية بالوصول وتقديم خدماتها للمدنيين، بمن فيهم الجرحى والمحتجزون.

وفقًا للبروتوكول الثاني 1977، الملحق باتفاقيات جنيف 1949، الذي ينطبق على النزاع المسلح في اليمن؛ كون اليمن وأطراف أخرى في النزاع اليمني طرفًا فيه، وباعتباره المرجع القانونيّ الذي يمثّل امتدادًا للمادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف، ويفسّرها ويُعنى بتنظيم حالات النزاع المسلح غير الدولي، فإنّ السكان والأشخاص المدنيين، ما لم يقوموا بدور مباشر في الأعمال العدائية، يتمتعون بحماية عامة من الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية، ولا يجوز أن يكون السكان المدنيّون محلًّا للهجوم، وتُحظَر الأعمال الرامية إلى بثّ الذعر بين المدنيين، ويُحظر تجويع المدنيين ومهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، كالمواد الغذائية والمناطق الزراعية والماشية ومرافق مياه الشرب وشبكاتها وأشغال الري، كما يُحظر استهداف الآثار التاريخية أو الأعمال الفنية وأماكن العبادة أو استهداف المنشآت التي تحتوي على قوة خطرة كالجسور والسدود.

ووفقًا للبروتوكول نفسه أيضًا، يُحظر الترحيل القسري للسكان المدنيين أو إرغامهم على النزوح عن أراضيهم لأسباب تتصل بالنزاع، كما يُحظَر تجنيد الأطفال أو السماح باشتراكهم في الأعمال القتالية، وإصدار أيّ أحكام جنائية بحق الأفراد لأسباب متعلقة بالنزاع، خلال فترة النزاع أو بعدها، إلا بضمان الالتزام بمبادئ وشروط العدالة الإجرائية المختلفة، وضمان قانونيّة الأحكام، وحصول المتهَمِين على كافة الضمانات والحقوق المتعلقة بالدفاع، وعدم القسر على الاعتراف، وغيرها، كما يُحظر توقيع أيّ عقوبات على أيّ شخص لقيامه بمهامٍ ذات صفة طبّية أو استهداف المنشآت ووسائل النقل الطبية.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أنّ القانون الإنساني الدولي المتعلق بوسائل الحرب وأساليبها ينطبق، وبنفس الدرجة، على مختلف النزاعات، سواء كانت دولية أو غير دولية، حيث يحظر شنّ هجمات باستخدام أسلحة عشوائية الأثر، والهجمات غير المتناسبة، التي من المحتمل أن تُحدِث أضرارًا بالمدنيين تفوق الميزة العسكرية المرجوة، وغيرها من الأسلحة والهجمات المشابهة.

تلتزم أطرافُ النزاع وفي مقدمتها الدول، بالتحقيق في الجرائم الدولية المحتملة، بما فيها جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، التي تُرتكَب من أفراد القوات التابعة لها وغيرهم من الأشخاص الخاضعين لولايتها، وضمان مساءلة المتورِّطين في تلك الجرائم، وفقًا لأنماط المسؤولية المختلفة ومحاسبتهم، والانتصاف للضحايا وتعويضهم عمّا لحق بهم من أضرار أو خسائر.

وبالإضافة إلى مواد واتفاقيات القانون الدولي الإنساني، التي تنطبق على اليمن، يظلّ القانون الدولي لحقوق الإنسان ساريًا في فترات النزاع المسلح إلى جانب قواعد القانون الدولي الإنساني، وهو ما يعني أنّ أطراف النزاع في اليمن ملزمة بقواعدها ومبادئها المختلفة، وباعتبار اليمن طرفًا في العديد من المعاهدات الدولية، بما فيها العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من أشكال العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية أوتاوا لحظر الألغام الفردية، وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات لحقوق الإنسان، التي يتعيّن على مختلف الأطراف الالتزام بها، ولا يمثّل النزاع مبررًا لاختراق قواعدها المختلفة، وتمثّل ضمانات لحقوق الحياة والأمن والتعليم والحصول على الغذاء والمسكن والرعاية الصحية والعمل والحريات العامة والشخصية والمحاكمة العادلة، وغيرها من الحقوق والحريات الأساسية.

خامسًا: تعاطي المجتمع الدولي مع الملف اليمني وجهود السلام

ظلّ تعاطي المجتمع الدولي مع الملف اليمني منذ بداية النزاع، وحتى الآن، باهتًا لا يرقى إلى مستوى المعاناة وحجم الانتهاكات بحق المدنيين اليمنيين، حيث تسود سياسة الإفلات من العقاب من خلال تعاطي المجتمع الدولي مع القضايا المختلفة، القائم على تقديم مصالح الحلفاء والدول النافذة وازدواجية المعايير؛ إذا بات النظر إلى هذه القضايا بمحمل الجد أو التعامل معها كورقة للمساومة أو حتى تجاهلها بالمجمل، يعتمد على شخوص ومكانة الأطراف المعنية بها. وعلى مدى السنوات العشر، ونتيجة لتعاطي المجتمع الدولي مع القضية اليمنية، باعتبارها قضية ثانوية، لم يتم إيجاد أيّ آليات مساءلة شفافة ونزيهة من شأنها تحقيق العدالة للضحايا والانتصاف لهم ومحاسبة المسؤولين عن الجرائم الجسيمة في النزاع اليمني، وليس هناك أيّ مؤشرات على اتجاه المجتمع الدولي نحو إنشاء مثل هذه الآليات، علاوة على عدم وجود آلية تحقيق دولية عقب تعطيل الآلية الوحيدة التي شكّلت على مدى سنوات النزاع في اليمن، والممثلة بفريق خبراء الأمم المتحدة البارزين بشأن اليمن، الذي أُنشِئ بقرار من مجلس حقوق الإنسان في العام 2017، ورفض المجلس تجديد ولايته في أكتوبر/ تشرين الأول 2021، تحت ضغط من السعودية والإمارات، وساهم استخدام حق الفيتو في إجهاض أيّ محاولات من شأنها اتخاذ قرارات فعّالة في الشأن اليمني، فيما يتعلق بالتحقيق والمُساءلة، وأغلق تعاطي المجتمع الدولي مع الملف اليمني، وفق هذه المعايير، البابَ أمام الكثير من خيارات المساءلة، كإحالة الملف اليمني للمحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة جنائية خاصة، وغيرها من آليات المساءلة.

وبدخول العام العاشر للنزاع المسلح في اليمن، لم تتغير سياسة التساهل مع صادرات السلاح للدول المتورطة في جرائم دولية في اليمن، ولم يتوقف السعي الحثيث لإيجاد المبررات للدول الضليعة في جرائم دولية في اليمن، كالسعودية والإمارات، من أيّ تهم تُوَجّه إليها، ممّا أفقدَ الكثيرَ من اليمنيين الأملَ في اتخاذ قرارات من شأنها إنصافهم، وفقدَ جلُّهم إيمانَه بالمنظومة الدولية التي جعلت من نفسها مراقبًا صامتًا، بل ومتواطئًا في أحيانٍ كثيرة أمام ما يتعرضون له من معاناة، وما يرتكب في حقّهم من انتهاكات على مدى عقد كامل دون رادع.

شهد العالمُ في العام 2023، الكثيرَ من الأزمات واشتعال عدد من النزاعات، وهو ما فاقم من مسألة تهميش القضية اليمنية، وتجاهلها إلى حدّ كبير، مع تغير الأولويات على المستوى الدولي.

وعلى مستوى الجهود الدولية وتعاطي المجتمع الدولي مع الملف اليمني، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بجهود السلام في العام 2023، أعلن المبعوث الأممي لليمن هانز جروندبرج، يوم السبت 23 سبتمبر/ كانون الأول 2023، عن توصل أطراف النزاع في اليمن إلى اتفاق للالتزام بمجموعة من التدابير، تشمل وقفًا شاملًا لإطلاق النار، ودفع رواتب القطاع العام، واستئناف صادرات النفط، وفتح الطرق، واستئناف عملية سياسية جامعة ضمن خارطة طريق تحت رعاية الأمم المتحدة، ومثّل هذا الإعلان بصيصَ أملٍ لليمنيّين في إنهاء فصل النزاع الدامي الذي امتدّ لجيل كامل، ولم تقتصر تأثيراته وأضراره على فئة من الفئات أو قطاعات بعينها، وإنّما شمل مختلف الفئات والأفراد والقطاعات وجوانب الحياة المختلفة، إلّا أنّ حدوث العديد من المتغيرات بالتزامن مع هذا الإعلان وعقبه، تثير الكثير من المخاوف

بشأن استئناف فصل النزاع الدامي وتقويض عملية السلام التي حلم بها اليمنيّون، ومن ذلك أنه في 19 نوفمبر/ 2023، بدأت جماعة أنصار الله (الحوثيين) بشنّ هجمات متكررة على السفن المتجهة إلى الموانئ الإسرائيلية، بالتزامن مع العملية العسكرية الواسعة التي تشنّها إسرائيل على قطاع غزة بفلسطين، التي ترتكب فيها انتهاكات واسعة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وجرائم مروعة ترقى إلى مستوى الجرائم الدولية كجرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وفق نشرات وتقارير العديد المنظمات والوكالات الدولية، في إطار ردّها على العملية العسكرية، التي شنّتها حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى على المستوطنات بغلاف غزة في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023. واشترطت جماعة أنصار الله (الحوثيين) عدم استهدافها للسفن البحرية قرابة السواحل اليمنية، بالسماح بدخول المساعدات الإنسانية الضرورية لسكان القطاع. وردًّا على هجمات الجماعة على السفن البحرية، شكّلت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفًا ضمّ عددًا من الدول، وباشرت مع بريطانيا شنَّ غارات جوية على محافظات متفرقة، تقع تحت سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين)، في مقدمتها صنعاء والحديدة وتعز وحجة، وهو ما قد يقوّض جهود الأمم المتحدة في تحقيق السلام وإنهاء النزاع المسلح في اليمن، والإيذان بمرحلة جديدة من النزاع يدفع المدنيين اليمنيين كلفته. وتنعكس ازدواجية المعايير في التعامل مع القضايا المختلفة، في رفض مجلس الأمن والمجتمع الدولي ربط الهجمات على السفن في البحر الأحمر، التي يشنّها الحوثيون، بما يحدث في قطاع غزة من جرائم مروعة، والتعامل مع تلك الهجمات، باعتبارها حدثًا مستقلًّا، الطريق الوحيد لمواجهته يتمثل في ردعه بالقوة، وعوضًا عن العمل على إنهاء الأسباب الجذرية، لهذه الهجمات، المتمثلة باستمرار جرائم الإبادة الجماعية في قطاع غزة، اتجهت لتوجيه الضربات على مناطق متفرقة في اليمن، وهو ما قد يُدخل اليمنَ، بل والمنطقة، في حلقة نزاع واسعة النطاق.

وقد عقد مجلس الأمن عددًا من الاجتماعات بشأن مهاجمة السفن البحرية التي تشنّها جماعة أنصار الله (الحوثيين)، كان آخرها الاجتماع الذي عقده في 10 يناير/ كانون الثاني 2024، وسبقه عدة اجتماعات في شهرَي نوفمبر وديسمبر من العام 2023، وانتهى الاجتماع بإصدار القرار رقم 2722 الذي قضى بإدانة الهجمات التي تشنّها جماعة أنصار الله (الحوثيين)، وضرورة معالجة الأسباب الجذرية، بما في ذلك النزاعات التي تُسهم في التوترات الإقليمية والإخلال بالأمن البحري، وتصنيف الحوثيين جماعة يسري عليها حظر توريد الأسلحة[15].

ورأى العديد من المهتمين، بمن في ذلك ممثلو الجزائر وروسيا، في مجلس الأمن في الأمم المتحدة، أنّ القرار يهدف إلى إضفاء الشرعية على التحالف الذي شكّلته الولايات المتحدة الأمريكية لشنّ هجمات في اليمن، أكثر من كونه يهدف لمعالجة الأسباب الجذرية التي قادت لشن هذه الهجمات، وأنّ أيّ تدخُّلٍ عسكري وفقًا لهذا القرار، سيُقوّض مختلف جهود السلام التي سعت لتحقيقها الأمم المتحدة في اليمن، وسيُنهي آخر الآمال في إنهاء النزاع المسلح في اليمن[16].

15 مجلس الأمن يعتمد قرارًا يُدين هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر، أخبار الأمم المتحدة، متاح على الرابط: https://news.un.org/ar/story/2024/01/1127557

16 مجلس الأمن يعتمد قرارًا يدين هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر، أخبار الأمم المتحدة، متاح على الرابط: https://news.un.org/ar/story/2024/01/1127557

ومع أنّ مواطنة تُقرّ بخطر أيّ هجمات على السفن البحرية، التي من شأنها تهديد الملاحة والتجارة العالمية، وتدين أيّ هجمات من شأنها توسيع نطاق النزاع والتسبُّب بمزيد من المعاناة للمدنيين اليمنيين وغيرهم من المدنيين، وتقويض جهود السلام، فإنّها لا ترى أن مواجهة مثل هذه الهجمات بهجمات مشابهة على مناطق يمنية متفرقة تحت ذريعة التصدّي لها، مجدية بأيّ شكل، وعوضًا عن حلّ هذه المشاكل، ستفاقمها وتتسبّب بحلقة نزاع جديدة أوسع نطاقًا، وأنّ الحل لمثل هذا الممارسات، يكمن، بالدرجة الأولى، في معالجة الأسباب والتعامل بمسؤولية مع ما يتعرض له الفلسطينيون في قطاع غزة، وإيقاف إطلاق النار، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية الضرورية لسكان القطاع، والتوقف عن الدعم المخجل لإسرائيل في هجومها الوحشي، وإيجاد سبل تضمن تحقيق العدالة، الذي بدوره سيقضي على الأسباب التي أعلنتها جماعة أنصار الله (الحوثيين) لشنّ هجماتها على السفن البحرية، ويُمكّن من إيجاد تسوية من شأنها تحقيق أهداف حماية وتأمين الملاحة البحرية والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وعدم التسبب بكارثة إنسانية جديدة نتيجة استئناف النزاع في اليمن، تحت أيّ ذريعة، أو توسيع دائرة النزاع في المنطقة، كون استمرار المجتمع الدولي باتباع سياسة ازدواجية المعايير، وتجاهل ما يتعرض له الفلسطينيون في قطاع غزة من شأنه أن يوسع دائرة النزاع ليس في اليمن والسواحل اليمنية وحسب، وإنما في المنطقة، وهو ما يجعل من التعامل بمسؤولية والتراجع عن السياسة غير العادلة التي سيطرت على المجتمع الدولي في التعامل مع مختلف القضايا، حلًّا وحيدًا للحيلولة دون التسبُّب بمآسٍ جديدة وإغراق العالم في النزاعات وتعزيز سياسة الغاب ومنطق القوة السائد.

صورة لرسي القوارب في مركز الإنزال السمكي في الخوخة الصيادين - مركز الإنزال السمكي - الخوخة – الحديدة - 6 يونيو 2023

الفصل الثاني:
انتهاكات القتل والتشويه

مدخل

تُعدّ انتهاكات القتل والتشويه من أكثر الانتهاكات شيوعًا في فترات النزاع المسلح، وهذا الأمر ينطبق على اليمن؛ إذ تسبّب النزاع المسلح بسقوط آلاف الضحايا بين قتلى وجرحى، نتيجة لاستهدافهم بطرق عدة، منها: الهجمات الجوية بالطيران المسير، والهجمات البرية، والرصاص الحي، والألغام والأجسام المتفجرة، والدهس بالعربات العسكرية، والاعتداء على المدنيين بالطعن والضرب وغيره. وعلى مدى سنوات النزاع المنصرمة بما فيها العام 2023، لم تتخذ أطرافُ النزاع ولو الجزء اليسير من الاحتياطات لتجنب إلحاق ضرر مباشر بأرواح المدنيين وممتلكاتهم.

وثقت مواطنة لحقوق الإنسان خلال العام 2023، 1418 واقعة انتهاك ارتكبتها أطرافُ النزاع المختلفة في اليمن، أسفرت عن مقتل 190 مدنيًّا، بينهم 107 أطفال و19 امرأة، وجرح 405 مدنيين، بينهم 208 أطفال و44 امرأة. هذا الرقم المهول من الانتهاكات في ظل انخفاض كبير للعمليات العسكرية الواسعة، يؤكّد عدم بذل الأطراف أدنى جهد لحماية المدنيين وتجنب إلحاق الأذى بهم، واستمرارها في انتهاك مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني، الذي يحظر العنف ضدّ الحياة والأشخاص، وبخاصة القتل بجميع أشكاله والتشويه، ويوجب على كافة أطراف النزاع، وبغض النظر عن طبيعة النزاع المسلح والقوى المشتركة فيه، تجنب إلحاق الأذى بالمدنيين أو استهدافهم تحت أيّ ظرف، ويرتب عليهم مسؤوليات حمايتهم وصون كرامتهم وتمكنيهم من أكبر قدر ممكن من حقوقهم المشروعة.

يعد القتل والتشويه ضررًا مباشرًا لعدة أنواع من الانتهاكات، على رأسها: الهجمات البرية والجوية، والرصاص الحي، والألغام والأجسام المتفجرة، والدهس بالعربات العسكرية، وغيرها من الانتهاكات، التي يُعدّ كلٌّ منها انتهاكًا ونمطًا قائمًا بذاته في إطار النزاع اليمني. وإلى جانب القتل والتشويه، الذي يمثل أضرارًا مباشرة، يُحدث هذا النوع أضرارًا أخرى واسعة النطاق على المدنيين وحياتهم، كتدمير البنى التحتية ومصادر الغذاء والمياه، وتدمير المنشآت الحيوية، ودفع السكان إلى النزوح من مساكنهم، وانتشار الذعر في أوساط المدنيين، علاوة على الأضرار النفسية طويلة المدى التي تلحق بالمدنيين، وعلى وجه الخصوص الأطفال منهم، نتيجة مشاهدتهم المستمرة لمشاهد الدم والقتل والدمار، ولفقدهم بعض أو كل ذويهم بسبب هذه الهجمات. سيتم تخصيص هذا الفصل لاستعراض أبرز انتهاكات القتل والتشويه التي حدثت في العام 2023، وذلك على النحو التالي:

أولًا: الهجمات الجوية

تتمثّل الهجمات الجوية التي تم توثيقها خلال العام، من جميع أطراف النزاع، بهجمات الطيران المسير، التي ارتفعت وتيرة استخدامها من جميع الأطراف، مقارنة بالأعوام السابقة، في حين انخفضت الغارات الجوية إلى الصفر، بحسب ما وثقته مواطنة، وهذا الانخفاض استثنائي والأول من نوعه منذ بدء النزاع المسلح في سبتمبر 2014، وهذه واحدة من المؤشرات الجيدة التي لمسها السكان المدنيّون، والتي كانت نتيجة مباشرة لانخفاض العمليات العسكرية الواسعة وتوقف غارات التحالف بقيادة السعودية والإمارات من أبريل/ نيسان 2022، وعلى الرغم من انخفاض نسبة الهجمات الجوية، وعلى وجه الخصوص الغارات، فإنّ الوقائع التي تم توثيقها، وبحسب إفادة الشهود والأبحاث الاستقصائية التي أجرتها مواطنة، استهدفت مواقع مدنية، ولم تحدّد مواطنة أهدافًا عسكرية بالقرب من مواقع هذه الهجمات.

الإطار القانوني

تنصّ قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني على ضرورة حماية المدنيين، والتمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، وحظر استهداف المواقع التي يُتوقع أن تنتج عنها أضرارٌ واسعة في أوساط المدنيين تفوق الميزة العسكرية المرجوة، وفي الحالات التي يُتوقع فيها أن تُحدِث الهجمات أضرارًا على المدنيين، فإنّه يتعيّن على الأطراف إصدار تحذيرات فعّالة للمدنيين.

ويُلزم القانون الدولي الإنساني أطرافَ النزاع باتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين، وتُعدّ الهجمات غير المتناسبة جرائمَ حرب عند توافر القصدية في تنفيذها، وبالنظر إلى مختلف وقائع الهجمات الجوية بالطيران المسير التي حدثت خلال العام 2023، ووثّقها فريق مواطنة، فإنه لم يراعَ عند تنفيذها أيٌّ من مبادئ القانون الدولي الإنساني، وفي حالات محدودة، تم التحقق من وجود أهداف عسكرية بالقرب من مواقع هذه الهجمات، في حين أنّ الغالب منها استهدف مواقع وأفرادًا مدنيين؛ بعضها استهدف أحياء سكنية مكتظة، وبعضها استهدف وسائل نقل مدنية في الطرقات العامة، وبعضها الآخر استهدف منشآت مدنية، من بينها منشآت طبية وخدمية، وهو ما يمثّل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويكشف عن نية إلحاق الأذى بالمدنيين لعدم تناسبها وهذه الانتهاكات وغيرها من الانتهاكات المشابهة، التي تستوجب المساءلة ومحاسبة المتورّطين.

الهجمات الجوية بالطيران المسير

وثقت مواطنة لحقوق الإنسان 19 واقعة قصف بطيران مسير، أسفرت عن جرح ومقتل 49 مدنيًّا، بينهم 27 طفلًا و7 نساء. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤولية عن 14 واقعة، في حين تتحمل قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا المسؤولية عن 3 وقائع، وتتحمل قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات ووحدات حرس الحدود السعودي المسؤولية عن واقعتَي قصف بطيران مسير بواقع واقعة لكلٍّ منهما.

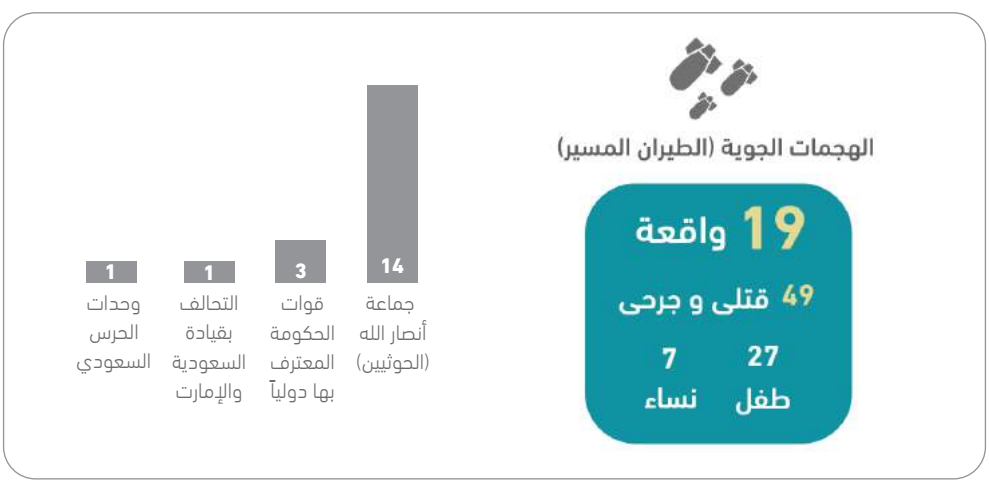

لم يتناول أطفالي فطورهم، ذهب أكرم لإحضار اللبن للفطور، لكنه لم يعُد ولم يُحضر اللبن، وعادت صبوحة مصابة، وقد فقدَت أقرب الناس لها، وشهدت لحظات موته

نماذج لانتهاكات الطيران المسير

في يوم الثلاثاء، الموافق 24 يناير/ كانون الثاني 2023، قرابة الساعة الـ8:30 صباحًا، أطلقت طائرة مسيرة تابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين) مجموعةً من القذائف التي استهدفت حيًّا سكنيًّا في قرية الشرجة السفلى بمديرية الجراحي- محافظة الحديدة، ممّا أدّى إلى مقتل طفلتين من أسرة واحدة، ومقتل طفل وإصابة طفلة من أسرة أخرى بجروح بليغة، كان الأطفال في طريقهم إلى منزل أحد سكان القرية للحصول على بعض اللبن عندما أسقط الطيران القذائفَ على الحي. نُقِلَ الضحايا عقب إصابتهم إلى المركز الصحي بمديرية الجراحي، ولسوء حالاتهم نُقِلوا إلى مستشفى تهامة بمديرية بيت الفقيه، وهناك تلقّت الطفلة الجريحة (11 عامًا/ أنثى) العلاجَ اللازم، في حين تُوفِّيَ شقيقُها والطفلتان الأخريان في الطريق إلى المستشفى.

قالت جدة الطفل القتيل والطفلة الجريحة (70 عامًا)، لمواطنة:

«طلبت من حفيدَي أكرم محمد (10 أعوام/ ذكر)، وشقيقته صبوحة محمد (11 عامًا/ أنثى)، الذهابَ إلى منزل جارنا لإحضار بعض اللبن لنا للفطور، كما أفعل كل يوم. سمعت صوت انفجار بعد خروجهم بقليل، وهي أصوات اعتدنا عليها؛ لذا لم أهتم، وبعد ساعة أتى إلينا جارنا الذي قصد الأطفال داره لجلب اللبن، وأخبرني أنّ حفيدَي أُصيبَا بقصف الطيران أمام منزله. هرعت إليهم، وجدت أربعة أطفال مصابين، بينهم حفيدَي، وجدت صبوحة تمسك على جرحها، ووجدت أكرم يتنفس ببطء ويجلس في حضن شقيقته وتمسك بيدها الأخرى على جرحه، وبعد وصولي بلحظات فارق أكرم الحياة»[17].

وأضافت الجدة: «لم يتناول أطفالي فطورهم، ذهب أكرم لإحضار اللبن للفطور، لكنه لم يعُد ولم يُحضر اللبن، وعادت صبوحة مصابة، وقد فقدَت أقرب الناس لها، وشهدت لحظات موته»، قالت كلماتها تلك وهي تبكي، «لم يستطع ابني تجاوز فقده لأكرم، أراه يبكي كل يوم وليس بيدي ما أفعله سوى الدعاء بأن ينتقم الله لنا ممن آذونا»[18].

وقال عم الطفلتين القتيلتين؛ هدية داكم (8 أعوام/ أنثى)، وحميدة داكم (11 عامًا/ أنثى)، لمواطنة: «ذهبت حميدة وهدية لإحضار اللبن للفطور من أحد جيراننا، وكان الطيران المسير يحلق، وبعد عشر دقائق من مغادرتهن المنزل، سمعنا صوت الانفجار، وفور سماعي صوت الانفجار سألت عن مكانه، وأخبروني أنه في الحي. بعد دقائق جاء بعضُ السكان إليّ وأخبروني بوفاة ابنتَي شقيقي. أخي والد الطفلتين متوفًّى منذ سنة، ونحن نقوم برعايتهن. أما والدتهن فقد فقدت عقلها عقب وفاتهن، كان منظرهن عندما رأيتهن يدمي القلب، وحالة والدتهن يرثى لها، لم تستطع استيعاب ما حدث لهن».[19]

17 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، مع جدة الضحايا، في مديرية الجراحي، بمحافظة الحديدة، بتاريخ 31 يناير 2023.

18 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، مع جدة الضحايا، في مديرية الجراحي، بمحافظة الحديدة، بتاريخ 31 يناير 2023.

19 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، مع قريب الضحايا، في مديرية الجراحي، بمحافظة الحديدة، بتاريخ 31 يناير/ كانون الثاني 2023.

في يوم الأحد، 19 فبراير/ شباط 2023، قرابة الساعة الـ7:30 صباحًا، قامت طائرة مسيرة تابعة للتحالف بقيادة السعودية والإمارات، بإلقاء قنبلة في قرية شذبين، بمديرية حرض- محافظة حجة، ممّا أدّى إلى إصابة طفل (12 عامًا/ ذكر) عندما كان الطفل في طريقه إلى أحد المراعي القريبة من التجمعات السكانية لرعي الأغنام، وكان الطفل مع والده أثناء الحادثة. تم إسعاف الطفل إلى إحدى العيادات التابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، وهي المرفق الصحي الوحيد الموجود في المنطقة.

قال والد الضحية (27 عامًا)، لمواطنة: «كنتُ أتحدث إلى أخي ونحن في الطريق إلى المرعى عندما كان ابني يلعب بالقرب منا، عندها وقعت قنبلة بالقرب من ابني، أسقطتها طائرة مسيرة وانفجرت، جريت إليه، وعندما وصلت وجدته مرميًا على الأرض ينزف بشدة ويصرخ بأعلى صوته، لم أستطع القيام بشيء وكنت أصرخ معه دون وعي، ثم حملته أنا وأخي ونقلناه إلى العيادة الوحيدة الموجودة في المنطقة لتلقي العلاج. ولم نستطع استخراج الشظايا من جسده، لعدم وجود تكاليف لنقله إلى مستشفى مؤهل، واكتفينا بتنظيف جراحه وإعطائه المسكنات، ولا يزال يتألم باستمرار؛ بسبب وجود الشظايا في جسده»[20].

في يوم الأربعاء، 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، قرابة الساعة الـ10:30، استهدفت طائرة مسيرة تابعة للواء الأول مغاوير، التابع للقوات الحكومية في عزلة بلاد اليوبي، بمديرية قعطبة- محافظة الضالع، عددًا من الأطفال أثناء خروجهم من مدرسة الشهيد شاكر المرح، ممّا أدّى إلى مقتل طفل وإصابة 11 مدنيًّا، بينهم 9 أطفال، تتراوح أعمارهم بين 9 و13 عامًا، وقد أُسعِف الضحايا إلى مستشفى الثورة بمدينة إب، لتلقي العلاج اللازم.

قال والد أحد الأطفال المصابين (49 عامًا)، لمواطنة: «شاهدت ابني علي سيف (13 عامًا/ ذكر)، يذهب إلى المدرسة لأداء الامتحان. لم تكن هناك أصوات اشتباكات ولا أصوات لإطلاق النار، وإلا ما كنّا سمحنا لهم بمغادرة المنزل. سمعنا صوت القصف، ولسوء الحظ وقع المقذوف بالقرب من مكان التلاميذ على تربة رملية، مما أدّى إلى انتشار الشظايا في المكان، وقتل طفل وإصابة ١١ شخصًا، بينهم ابني وابن أخي، أصبنا بصدمة كبيرة وشعرنا بقلق وخوف كبيرين»[21].

وقال والد الطفل عبدالرزاق علي (28 عامًا): «ذهب ابني وطلاب القرية لأداء الامتحانات النصفية، وعند عودتهم استهدفهم الطيران المسير، وأصيب الكثير من الأطفال، منهم ابني، وقُتل طفل. تسبب الحادث بإرهاب نفسي لدى أطفال المدرسة الذين شاهدوا زملاءهم بين قتيل وجريح، وتسبّبت الحادثة

20 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع قريب الضحية، في منطقة شذبين، بمديرية حرض- محافظة حجة، بتاريخ 8 مارس/ آذار 2023.

21 مقابلة أجرتها مواطنة مع والد الضحية في منطقة الفاخر، مديرية قعطبة- محافظة الضالع بتاريخ 19 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023

بتشوهات بارزة في أجساد عدد من الضحايا»[22].

وتُظهر النماذج التي وثقتها مواطنة، عدمَ اتخاذ أطراف النزاع أيّ تدابير لحماية المدنيين، ولا تميز بين الأهداف العسكرية وغيرها من الأهداف، وتتعمد إلحاق الأذى بهم متجاهلة مختلف القوانين. والجدير بالذكر أنّ الهجمات الجوية بالطيران المسير، هي من الانتهاكات التي تُحدِث أضرارًا واسعة في ممتلكات المدنيين ومنازلهم، وفي المواقع المحمية، والبنى التحتية، ولا يقتصر تأثيرها على ما يسقط إثرها من ضحايا في الأرواح بين قتلى وجرحى، كما أنّها تسبب بحالة من الذعر بين المدنيين.

طفلان ينظران إلى تهدم مدرستهم بسبب تعرضها للقصف- مدرسة أم المعارك -النزالي – حيس – الحديدة - 22 أبريل 2023

22 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، مع والد الضحية، في منطقة الفاخر، مديرية قعطبة- محافظة الضالع، بتاريخ 19 نوفمبر 2023.

ثانيًا: الهجمات البرية

شهدت مناطقُ متفرقة في اليمن اشتباكاتٍ مسلحةً خلال العام 2023، وبدرجات متفاوتة، وتزامن مع تلك الاشتباكات وقوعُ الكثير من الهجمات البرية من الأطراف المختلفة، وإلى جانب الهجمات البرية التي صاحبت الاشتباكات، حدثت الكثير من الهجمات البرية الفردية. عددٌ من تلك الهجمات، استهدفت الأماكنَ الآهلة بالسكان؛ الأمر الذي أدّى إلى مقتل وجرح العديد من المدنيين، وإلحاق أضرارٍ جسيمة بالممتلكات والبنى التحتية الحيوية.

وبحسب ما وثقته مواطنة، تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤوليةَ عما يقرب من نصف الهجمات البرية خلال العام 2023، حيث وثقت مواطنة لحقوق الإنسان 39 واقعة قصف بري، أسفرت عن جرح ومقتل 93 مدنيًّا، بينهم 50 طفلًا و11 امرأة. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤوليةَ عن 19 واقعة قصف بري، في حين تتحمل وحدات حرس الحدود المسؤوليةَ عن 13 واقعة، وتتحمل قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا المسؤوليةَ عن 6 وقائع انتهاك، ويتحمل المجلس الانتقالي الجنوبي بتشكيلاته المختلفة المسؤوليةَ عن واقعة قصف بري واحدة.

الإطار القانوني

ينطبق على الهجمات البرية ما ينطبق على الهجمات الجوية طبقًا للقانون الدولي الإنساني، حيث يحظر على أطراف النزاع شنّ هجمات غير متناسبة، التي قد تتسبّب بإلحاق ضرر في المدنيين يفوق الميزة العسكرية، ويحظر الهجمات في المناطق الآهلة بالسكان، إلا في حالات محددة ووفق شروط معينة وعقب إصدار إنذار فعّال للمدنيين، وأيّ هجمات لا تتفق مع هذه المبادئ تمثّل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني، يتطلب المساءلة ومحاسبة المسؤولين عنه.

كما يحظر القانون الدولي الإنساني استخدام الأسلحة غير الموجهة في هجماتها البرية، حيث يتعيّن على أطراف النزاع اختيار وسائل وأسلحة الهجوم التي يمكن توجيهها بدقة للأهداف العسكرية، ويلزم الأطراف باتخاذ كافة التدابير لتقليل الأضرار التي قد تلحق بالمدنيين وممتلكاتهم والأعيان المدنية.

ويحظر الهجمات المباشرة على المدنيين والهجمات العشوائية التي تصيب الأهداف العسكرية والمدنية من دون تفرقة، ومن بين الهجمات التي يحظرها القانون الدولي الإنساني هجماتُ المدفعية وغيرها من الأسلحة التي تتعامل مع أهداف عسكرية متفرقة باعتبارها هدفًا واحدًا ممّا يُلحق أضرارًا هائلة بين الأشخاص والأعيان المدنية، ويفرض القانون الدولي الإنساني على الأطراف اتخاذَ التدابير اللازمة لحماية المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرتهم من خلال تجنب وضع الأهداف العسكرية بالقرب من الأهداف المدنية أو في المناطق الآهلة بالسكان ممّا يعرضها لخطر الاستهداف، ومِن ثَمّ إلحاق الأذى بالمدنيين.

معظم ما وثقت مواطنة من هجمات برية خلال العام، يُظهِر تجاهل الأطراف لمبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعده، وتعريض المدنيين للخطر، بل واستهدافهم بشكل مباشر في بعض الوقائع، علاوة على استخدامها أسلحة غير موجهة، كالقنابل وقذائف الهاون، وإلقائها بطرق عشوائية في الأحياء الآهلة بالسكان والأسواق، وغيرها من الأماكن المدنية بطبيعتها.

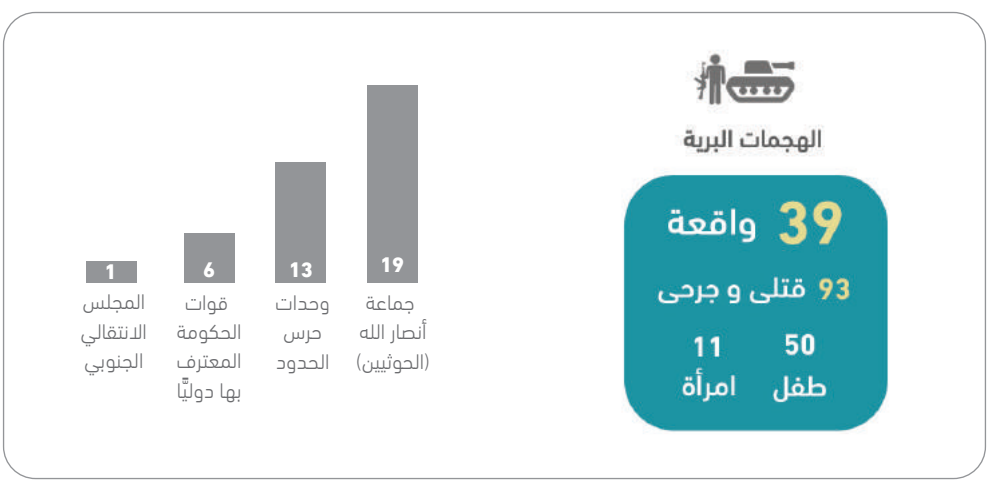

عندما انتهى ابني من جمع الأغنام
سقطت قذيفة أخرى بالقرب من ابني
سالم. نظرت خلفي، فوجدت ابني مرميًا
على الأرض، هرعت إليه واحتضنته وهو
مضرج بدمائه،

نماذج لوقائع الهجمات البرية

في يوم الأربعاء، 1 فبراير/ شباط 2023، قرابة الساعة الـ4:00 مساء، أطلقت قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي قذيفةَ هاون على مرعى شعب وادي الطريق في قرية المضبي، عزلة آل برمان، بمديرية الزاهر- محافظة البيضاء، ممّا أدّى إلى جرح الطفل سالم علي (15 عامًا/ ذكر) أثناء عودته إلى المنزل بأغنامه، حيث أصيب بجروح متفرقة. أسعف الضحية إلى مركز الحنكة الصحي، ومن ثم إلى مستشفى الثورة العام؛ ونظرًا لسوء الحالة تم نقله إلى مستشفى الزهراء النموذجي، وبسبب تعرض الضحية للنزيف الحادّ، نُقل إلى المستشفى الدولي النموذجي في مدينة رداع.

قال والد الضحية (69عامًا)، لمواطنة: «في يوم الحادث، كانت قوات الحزام الأمني تقصف المنطقة والمناطق المجاورة بشكل متقطع، لا يوجد أي هدف عسكري محدد، فقط تقصف بشكل عشوائي، وعندما كنّا في المرعى سقطت قذيفة بالقرب منّا، فقمنا بجمع الأغنام بقصد العودة إلى منازلنا، وعندما انتهى ابني من جمع الأغنام سقطت قذيفة أخرى بالقرب من ابني سالم. نظرت خلفي، فوجدت ابني مرميًا على الأرض، هرعت إليه واحتضنته وهو مضرج بدمائه، أسرعت بنقله على سيارة أحد سكان القرية، وسط الخوف من سقوط قذيفة أخرى، تنقلت به بين أربعة مستشفيات بسبب سوء حالته، كدت أجن من خوفي عليه، لكن الله حفظه لي».

وأضاف: «أرهقتنا الحادثة وزرعت لدينا هاجسًا من الخوف من الخروج أو العمل والمرور من الطرقات؛ الموت يأتيك من كل جانب، لا تعلم هل ستدوس على لغم أم تصيبك رصاصة طائشة أم قذيفة أم غيرها. أُرهق ابني وتأثرت نفسيته، وساءت صحته كثيرًا. عانينا كثيرًا وتكبّدنا الكثيرَ من الخسائر في العلاج والمتابعة والتنقل بين المستشفيات»[23].

في يوم الجمعة، 14يوليو/ تموز 2023، قرابة الساعة الـ9:00 مساء، قامت جماعة أنصار الله (الحوثيين) بإطلاق قذيفة هاون على أحد المنازل في منطقة الهجمة، شمال مديرية طور الباحة، مديرية حيفان، محافظة تعز، مما أدّى إلى مقتل طفل (16 عامًا/ ذكر) ووالدته (41 عامًا/ أنثى)، نتيجةً لإصابتهما بشظايا متفرقة في جسديهما.

قال شاهد عيان (42 عامًا)، لمواطنة: «عقب وقوع القذيفة على منزل الضحايا، تجمع السكان، وأحضرنا سيارة إسعاف، وقمنا بحملهما على بطانيات إلى سيارة الإسعاف، كانا ينزفان بشدة، رافقهما رب الأسرة الذي كان مصدومًا ومنهارًا، غير مستوعب لما حدث لزوجته وابنه»[24].

23 مقابلة أجرتها مواطنة، مع والد الضحية، في عزلة آل برمان، بمديرية الزاهر- محافظة البيضاء، بتاريخ 23 يونيو 2023.

24 مقابلة أجرتها مواطنة، مع شاهد عيان، في طور الباحة، بمحافظة لحج، بتاريخ 15 يوليو 2023.

وأضاف: «هذه المناطق تحدث فيها الاشتباكات دائمًا، وقد سقط الكثير من الضحايا، بعضٌ من سكان المنطقة نزح، ولكن الكثير منا لا يستطيع النزوح ومغادرة المنطقة؛ الزراعة والرعي مصدر دخلنا الأساسي، ولا نملك مكانًا آخر للذهاب إليه، نحن مجبرون على البقاء رغم الخطر حتى لا نصبح بلا مأوى».

في يوم السبت، 18 مارس/ آذار 2023، قرابة الساعة الـ5:30 فجرًا، في وادي الجرعاء، مديرية منبه، بمحافظة صعدة، قام حرس الحدود السعودي بإطلاق مقذوف استهدف اثنين من العتالين، أحدهما طفل يدعى محمد حسن (17 عامًا)، مما أدى إلى مقتل الطفل، وإصابة الآخر بجروح بليغة، نقل الضحية الجريح إلى المستشفى الجمهوري لتلقي العلاج في حين حضرت أسرة الطفل القتيل واستلمت جثمانه لدفنه.

قال قريب الطفل القتيل وزميله في السكن: «كان محمد يقيم عندي، وقبل مقتله بثلاثة أيام تغدّينا سويًّا ثم غادر إلى منبه. وعند مقتله، شعرت بأن شيئًا سيِّئًا أصابه. قمت بالاتصال بالشخص الذي غادر معه لمنبه وسألت عنه، كان يبدو عليه الخوف من صوته وكان يرجف، وأخبرني بأن محمدًا قُتل.

ذهبت لرؤيته وحاولت استلام جثمانه، لكنهم رفضوا، فقمت بعدها بالتواصل بأقاربه، وذهبنا لاستلام جثمانه، وقمنا بدفنه في صعدة. من الصعب عليّ تجاوز الصدمة والأثر النفسي، فقد كان صديقي».

وأضاف: «أشاهد الكثير من الجرحى والقتلى الذين يتم نقلهم للمستشفيات، بسبب هجمات حرس الحدود السعودي الذي لا يميز، ويستهدف من يأتي بطريقه. من يقيم هنا يدرك مدى الوحشية، وكم شخص يقتل في اليوم الواحد. الوضع عصيب للغاية»[25].

في يوم الإثنين 2 يناير/ كانون الثاني 2023، قرابة الساعة الـ2:30، قام أحد عناصر جماعة أنصار الله (الحوثيين) على متن إحدى السيارات «الشاص»، التابعة للجماعة، أثناء مروره في سوق المضبي بمديرية الزاهر- محافظة البيضاء، برمي قنبلة يدوية وسط تجمع من الناس في السوق، بهدف إخافة الناس وإغلاق السوق، مما أدى إلى انفجار القنبلة وجرح طفل ورجلين بالغين ممن كانوا في السوق عند إلقاء القنبلة.

قال أحد الضحايا (35 عامًا)، لمواطنة: «كنتُ أعمل في بيع القات في السوق، عندما مرت من أمامي سيارة شاص، عليها عناصر تابعون لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، فقام أحدهم برمي القنبلة. أصبت بذهول من جراء الصدمة، ولم أنتبه لإصابتي بعدة شظايا في قدمي اليمنى وعدد من الجروح العميقة، لم تكن هناك أي اشتباكات، ونتج عن هذه الحادثة تعطُّل الكثير من الأعمال في سوق المضبي، وفقدَ

25 مقابلة أجرتها مواطنة، مع شاهد عيان، في حي السلام، بمحافظة صعدة، بتاريخ 2 نوفمبر 2023.

الكثير ممّن كانوا يعملون في السوق أعمالهم»[26].

وأضاف والد الطفلين الضحايا (40 عامًا)، لمواطنة: «كنتُ في السوق عندما مرت سيارة تابعة للحوثيين ورمى أحد الأشخاص من على متنها قنبلةً يدوية إلى وسط تجمع من الناس داخل السوق، يريد إرهاب الناس؛ لإغلاق السوق، كونه يقع في منطقة محادّة لمحافظة لحج الجنوبية، التي يسيطر عليها المجلس الانتقالي الجنوبي. فزع كلُّ مَن في المكان، كان الأمر أشبه بالكابوس، ولا يمكن تصديقه، هكذا نقضي أيامنا في هذه المنطقة، في انتظار الموت. كل يوم ننتظر الموت بأيّ شكل من الأشكال التي تتفنن تلك الجماعات بخلقها، هنا لا تعلم قد تموت بصاروخ أو لغم أو رصاصة أو بأي شكل»[27].

هذه النماذج وغيرها تعكس إمعان الأطراف في إلحاق الأذى بالمدنيين، واستهتارها بأرواحهم وممتلكاتهم، ولا تأبه لما قد يصيبهم.

تشويه لشخص بالغ من القصف البري في الحرب على صعده العام 2014 يعالج في المستشفى التخصصي في صعده - وادي علاف – سحار-صعده - 2203-12-23

26 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، في قرية المخبي، بمديرية الزاهر- محافظة البيضاء، بتاريخ 20 يونيو 2023.

27 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، في قرية المخبي، بمديرية الزاهر- محافظة البيضاء، بتاريخ 20 يونيو 2023.

ثالثًا: الألغام والأجسام المتفجرة

شهدت وقائع الألغام والأجسام المتفجرة ارتفاعًا كبيرًا مقارنة بالأعوام السابقة، وذلك بالتزامن مع عودة العديد من السكان إلى منازلهم في المناطق الملوثة بالألغام ومخلفات الحرب، عقب انخفاض العمليات العسكرية، ونتيجة لما يعرف بهجرة الألغام الناتجة عن جرف السيول للعديد من هذه الألغام والأجسام المتفجرة إلى مناطق لم تكن ملوثة بها، بالإضافة إلى تسبب هذه السيول بإزالة الإشارات التحذيرية من أماكنها؛ مما جعل من الصعوبة على السكان المدنيين تحديدُ أماكن هذه الألغام، ومن ثم تجنبها. ومنذ السنوات الأولى، تسبّبت حوادث الألغام ومخلفات الحرب بسقوط مئات الضحايا، وتسببت بخلق العديد من الصعوبات والمخاطر في التنقل والحركة والوصول لمياه الشرب، فضلًا عن أنّ جزءًا كبيرًا من هذه الألغام، ولا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) مزروع في الحقول الزراعية والطرق الرئيسية والمراعي، وأماكن جمع الحطب، ما تسبب في فقدان العديد من الأُسَر التي تعتمد في دخلها على الرعي والزراعة لمصادر دخلها؛ إذ أصبحت مخيرة بين الموت جوعًا أو بفعل انفجار تلك الألغام والأجسام والمتفجرة المنتشرة في كل مكان.

وعلى الرغم من انخفاض العمليات العسكرية، فإنّه تم استحداث العديد من الألغام في مناطق مختلفة، منها مديرية حريب بمأرب، وبعض مناطق محافظة البيضاء. وبحسب إفادة شهود عيان قابلتهم مواطنة، فإن العديد من الأماكن تكون خالية من الألغام في اليوم الأول، ويفاجأ السكان بوجود هذه الألغام في اليوم التالي، عند انفجارها بالماشية أو أحد السكان، ولم يعُد من السهل تحديد الأماكن الآمنة.

تتركز الألغام في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) والمناطق التي سبق لها السيطرة عليها، وتعد محافظات البيضاء والحديدة والجوف وصعدة وبعض مديريات محافظتَي مأرب وتعز، أهمَّ المناطق التي تنتشر فيها الألغام بدرجة كبيرة. وتتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤوليةَ عمّا يقارب 96% من وقائع الألغام، وما نسبته 71% من وقائع الأجسام المتفجرة التي حدثت خلال العام 2023، تنتشر الأجسام المتفجرة وبقايا الحرب في مختلف مناطق الجمهورية، وعلى وجه التحديد، بالقرب من مواقع القتال السابقة، وفي المناطق التي شكّلت مناطق تماس في فترة سابقة من فترات النزاع.

وثقت مواطنة لحقوق الإنسان 183 واقعة ألغام وأجسام متفجرة؛ منها 92 واقعة أجسام متفجرة، و91 واقعة ألغام، توزعت تلك الوقائع بين انفجار الألغام الأرضية، بنوعيها الفردية والمضادّة للمركبات، والشراك الخداعية والعبوات المموهة، وبقايا الأسلحة كالعبوات الفارغة للرصاص، والقنابل اليدوية، والعبوات الناسفة، وغيرها من المقذوفات البرية، وأسفرت عن جرح ومقتل 324 من المدنيين، بينهم 213 طفلًا و26 امرأة. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤوليةَ عن 86 واقعة ألغام، و57 واقعة أجسام متفجرة أخرى، في حين تتحمل قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا المسؤولية عن 4 وقائع ألغام، و16 واقعة أجسام متفجرة أخرى، وتتحمل قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المسؤوليةَ عن واقعة ألغام واحدة و7 وقائع أجسام متفجرة أخرى، في حين تتحمل كلٌّ من القوات المشتركة المسؤوليةَ عن 4 وقائع أجسام متفجرة، ويتحمل تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية المسؤوليةَ عن 3 وقائع أجسام متفجرة، ويتحمل التحالف بقيادة السعودية والإمارات المسؤوليةَ عن واقعتَي أجسام متفجرة، و3 وقائع أجسام متفجرة لم يتمكن فريق مواطنة من تحديد الطرف المسؤول عنها.

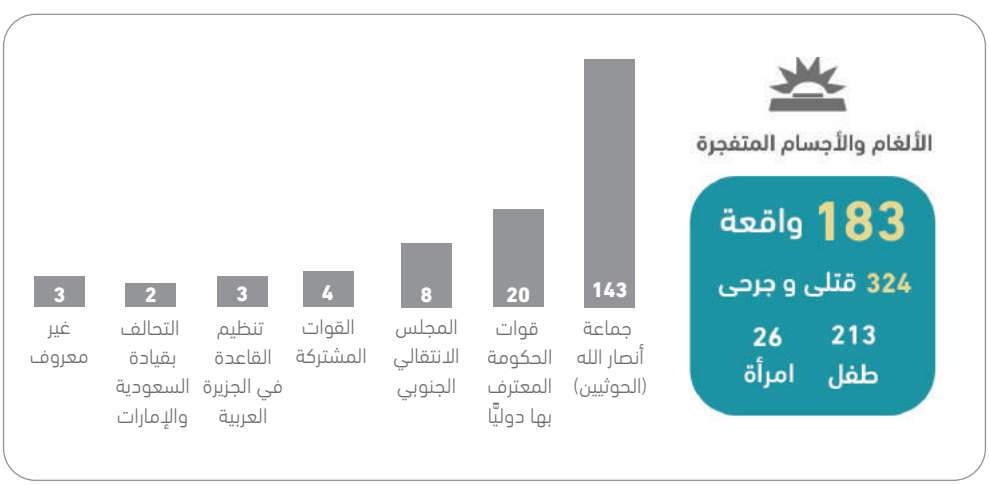

الإطار القانوني

اليمن دولة طرف في اتفاقية أوتاوا التي تحظر استعمال وحيازة وتخزين وإنتاج وتطوير ونقل الألغام المضادّة للأفراد حظرًا شاملًا، وتقضي بتدمير هذه الألغام، سواء كانت مخزنة أو مزروعة في الأرض، وتلزم الأطراف بتوفير المساعدة والرعاية اللازمتين لضحايا الألغام.

ومع أنّ اتفاقية حظر الألغام المضادّة للأفراد لا تنطبق على استعمال الألغام المضادّة للمركبات، فإنّ استعمال هذا النوع من الألغام يصبح محظورًا متى ما تحولت في استخدامها لهجمات عشوائية؛ أي في حال انتشارها على نطاق واسع، وفي غير مناطق القتال، كالطرقات العامة والمناطق الزراعية وغيرها من الأماكن، مما يجعل المدنيين عرضة للوقوع ضحايا لانفجارها.

وينبع حظر الألغام والأجسام المتفجرة، من كونها أسلحة غير موجّهة، لا تفرق بين العسكريّ والمدنيّ من جانب، ولكون آثارها طويلة المدى؛ إذ يمكن أن تستمر الألغام بالتسبب في أضرار وإلحاق الأذى وسلب الأرواح حتى عقب انتهاء النزاع المسلح.

ويقصد بالألغام المضادّة للأفراد، أجهزةٌ متفجرة مصممة لتزرع تحت الأرض أو عليها أو بالقرب منها، وتنفجر بمجرد وجود شخص أو اقترابه منها أو ملامسته لها[28].

في حين يقصد بالأجسام المتفجرة ومخلفات الحرب القابلة للانفجار، بحسب البروتوكول الخامس الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر لعام1980، مجموعة كبيرة من الأجسام المتفجرة، تبقى في منطقة معينة بعد انتهاء النزاع المسلح، وتشمل هذه الأجسام قذائف المدفعية والقنابل اليدوية وقذائف الهاون والذخائر الصغيرة والصواريخ، وغيرها من الأجهزة القابلة للانفجار[29].

تعدّ زراعة الألغام والأجسام المتفجرة في أماكن الرعي والحقول الزراعية وبالقرب من مصادر المياه وفي الطرق العامة، أسلوبًا من أساليب التجويع في إطار النزاعات المسلحة، المحظور بموجب اتفاقيات جنيف وغيرها من اتفاقيات القانون الدولي الإنساني؛ وذلك بالنظر إلى الآثار التي أحدثتها على مستوى دخول الأفراد، حيث أفقدت هذه الأُسرَ مصدرَ دخلها الأساسي، وهو ما قد ينتج عنه عجزها عن توفير احتياجاتها الأساسية.

28 اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادّة للأفراد وتدمير تلك الألغام- اتفاقية أوتاوا 1997، متاح على الرابط:
https://www.icrc.org/ar/resources/documents/treaty/anti-personnel-mine-ban-convention

29 مخلفات الحرب القابلة للانفجار: الإرث القاتل للنزاعات المسلحة الحديثة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، متاح على الرابط:
https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/legal-fact-sheet/erw-factsheet-150807.htm

لم نحصل إلا على أجزاء من جسد
أخي، جمعناها ونحن نحترق من
شدة الحزن والقهر،

نماذج لانتهاكات الألغام والأجسام المتفجرة

في يوم الأحد، 1 يناير/ كانون الثاني 2023، قرابة الساعة الـ2:00 مساء، انفجر لغم أرضي خلّفته جماعة أنصار الله (الحوثيين)؛ ممّا أدّى إلى مقتل طفل وإصابة والده بجروح عميقة، وقد حدث ذلك عندما كان الضحيتان يرعيان الأغنام في مرعى القرية، حيث داس الطفل على اللغم، مما أدى إلى انفجاره.

قال شقيق الضحية (23 عامًا)، لمواطنة: «يوم الحادثة كان والدي مع أخي يرعيان الأغنام في مرعى القرية، لكن إحدى الأغنام ضاعت، فقرّرا البحث عنها في أماكن متفرقة من المرعى. وجد أخي الشاه، وأثناء عودته إلى أبي داس على أحد الألغام، مما أدى إلى انفجاره. تمزق جسده إلى أشلاء، وفارق الحياة على الفور».

وأضاف: «لم نحصل إلا على أجزاء من جسد أخي، جمعناها ونحن نحترق من شدة الحزن والقهر، وأصيب والدي بجروح عميقة، عندما وجدته كان ينزف الكثير من الدم، وكان في حالة صدمة ويبكي بحرقة على أخي. أنا أعمل في قطف القات بالقرب من المرعى، وعندما سمعت صوت الانفجار، سمعت عقبه صوت والدي، فأسرعت أنا والأشخاص الذين كانوا معي إلى حيث يوجد أبي، وعندما وصلت كنت أسمع أبي يصرخ بأعلى صوته: «تقطع ومات!». حاولت الدخول إلى المرعى، لكن الأهالي منعوني، خشية أن ينفجر بي لغم آخر، وعندما تمكن أحد الجيران من الوصول لأبي، كان قد فقدَ وعيه من شدة النزيف»[30].

في يوم الثلاثاء، 14 فبراير/ شباط 2023، قرابة الساعة الـ5:15 مساءً، انفجر لغم أرضي زرعته جماعة أنصار الله (الحوثيين) بمنطقة ربع الحضرمي، بمديرية حيس- محافظة الحديدة، ممّا أدى إلى مقتل طفلَين وإصابة ثلاثة آخرين، أثناء لعبهم كرةَ القدم في أحد ملاعب كرة القدم في المنطقة.

قال شاهد عيان (19عامًا)، لمواطنة: «نحن نلعب كل يوم في ملعب كرة القدم هذا، ويوم أمس انفجر لغم في الملعب وبه قرابة العشرين طفلًا، أكبرهم عمره 13 عامًا، وأصغرهم عمره 9 أعوام. داس أحد الأطفال على اللغم أثناء اللعب، مما أدى إلى انفجار اللغم، طار التراب إلى السماء، وتطايرت شظايا اللغم في أرجاء المكان ومعها لحم الضحية تمزق إلى أشلاء عندما داس على اللغم. اختلطت أشلاء الضحايا فجمعناها في كيس، وعندما رأى والد أحد الأطفال ابنَه بنصف جسد على الدراجة النارية، أُغمِي عليه وفقدَ قدرته على النطق»، وأضاف: «يد أحد الأطفال وجدناها بعيدة عن المكان أثناء إسعافنا

30 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، مع شقيق الضحية، في قرية الطفة، مديرية مكيراس- محافظة البيضاء، بتاريخ 6 أبريل 2023.

للضحايا الجرحى»[31].

وأضاف أحد الأطفال الضحايا (11 عامًا)، لمواطنة: «كنا نلعب بكرة القدم مثل كل يوم، خرجت الكرة من الملعب، فكان أحدنا سينفّذ رمية تماس، قال يعقوب (١٣ عامًا): «مرر الكرة لي»، وعندما كان يجري للإمساك بالكرة داس على اللغم، فانفجر به. رماني الضغط إلى مكان بعيد، وظننت وقتها أنّ الكرة انفجرت في وجهي، ولم أستوعب ما حدث، وعند وقوعي على الأرض، شاهدت صديقي بنصف جسد ويد مبتورة، ارتعبت وحاولت الجري للهروب من المكان، وفي الطريق وجدت والد صديقي يسألني عنه ويخبرني بأنه اشترى له حذاء جديدًا ويريد أن يفرحه، وعندما رآني أبكي وأجري، سألني ماذا حدث، فأخبرته أنه ابنه مات»[32].

في يوم السبت، 27 مايو/ أيار 2023، قرابة الساعة الـ4:00 مساء، انفجر لغم أرضي خلفته جماعة أنصار الله (الحوثيين)، في 5 أفراد من أسرة واحدة، ممّا أدّى إلى مقتل طفلين وجرح طفل ورجل وامرأة بالغين، وقد حدث ذلك عندما كان الضحايا على متن سيارتهم «الهايلوكس» في إحدى الطرق الترابية بمنطقة الهيجة، في مديرية المصلوب- محافظة الجوف، حيث داست السيارة على اللغم، مما أدّى إلى انفجاره.

قال ضحية (24 عامًا)، لمواطنة: «كنت في الطريق على متن سيارتي ومعي زوجتي وابني واثنان من إخوتي لجمع الحطب بغرض بيعه، وكنت أقود الطريق في إحدى الطرق الفرعية الترابية في أطراف المنطقة، فداس الإطار الخلفي للسيارة على اللغم، مما أدى إلى انفجاره، ومقتل إخوتي الاثنين اللذَين تُوفِّيا على الفور، وأصبتُ أنا وزوجتي وابني بجروح وكسور عديدة، تطاير إخوتي إلى خارج السيارة، وفقدَت زوجتي الوعي، وبقينا في الطريق إلى أن أتى بعض المارّة، تقريبًا بعد نصف ساعة أو أكثر، وقاموا بإسعافنا. فقدت إخوتي ومصدر رزقي، وانقلبت حياتي رأسًا على عقب»[33].

في يوم الثلاثاء، 25 يوليو/ تموز 2023، قرابة الساعة الـ11 صباحًا، انفجرت بقايا صاروخ تابع للمنظومة الدفاعية لقوات الحكومة المعترف بها دوليًّا، مما أدى لمقتل 8 أفراد، بينهم خمسة أطفال من أسرة واحدة، وجرح طفلين آخرين، وتدمير سكن الأسرة بشكل كلي، وقد تمزقت أجساد الضحايا القتلى إلى أشلاء.

قال شاهد عيان وقريب الضحايا (35 عامًا)، لمواطنة: «كنت في منزلي مع أسرتي وأسرة شقيقتي،

31 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، مع شاهد عيان، في منطقة ربع الحضرمي، بمديرية حيس- محافظة الحديدة، بتاريخ 15 فبراير 2023.

32 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، مع ضحية، في منطقة ربع الحضرمي، مديرية حيس- محافظة الحديدة، بتاريخ 16 فبراير 2023.

33 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، مع ضحية، في منطقة الفيض، مديرية المتون- محافظة الجوف، بتاريخ 17 يونيو 2023.

ثم غادرَتْ شقيقتي وأطفالها منزلي، نحن نسكن في منزلين متقاربين، وبعد خروجها من عندي بثلاث دقائق، سمعت صوت انفجار، وسقط جزء من البيت فوقي، ظننت أنّ عبوة ناسفة انفجرت بسيارتي التي ركنتها بالقرب من المنزل، وخرجت مسرعًا باتجاهها، فوجدتها سليمة، ونظرت إلى منزل شقيقتي، فوجدت الغبار مخيمًا على منزلهم، وكدت أختنق من الغبار، تراجعت إلى الخلف وصعدت على متن سيارتي، فوجدت أربعة من أبناء شقيقتي مرميين على الأرض والدماء تنزف منهم، حملتهم على السيارة وكنت أسأل من بقي يحتاج لإسعاف، وعندما وصلت للمستشفى أخبروني أنّ اثنين من الأطفال تُوفِّيا، وأنّ الاثنين الآخرين جراحهما خطيرة، وعندما عدت إلى المنزل وجدت الآخَرِين قد توفوا، بمن فيهم شقيقتي وزوجها»[34].

في يوم السبت، 8 أبريل/ نيسان 2023، قرابة الساعة الـ4:30 عصرًا، انفجرت بقايا مقذوف مضادّ طيران من مخلفات قوات دفاع شبوة التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، في منطقة السوداء، بمديرية عتق- محافظة شبوة، مما أدى إلى إصابة ثلاثة أطفال ورجل بالغ، حيث كانت بقايا المقذوف بحوزة أحد الأطفال الذي جلبها من منزله، وعند العبث بها انفجرت وسط عدد من المدنيين في سوق القات.

قال قريب الضحايا (28 عامًا)، لمواطنة: «كان ابن أختي (15 عامًا)، في سوق القات مع عدد من أقاربه عندما جلب أحد أصدقائه بقايا مقذوف مضاد طيران، وعندما بدأ الأطفال بالعبث به انفجر»، وأضاف: «كنت في منزلي عندما وردني اتصال يخبرني بما حدث، ولحقت بهم إلى مستشفى شبوة، وعندما وصلت وجدت حالة الأطفال سيئة للغاية»[35].

في يوم الأربعاء، 3 مايو/ أيار 2023، قرابة الساعة الـ4:30 مساء، انفجر مقذوف حربي مضاد للطيران عيار 23 ملم، من مخلفات قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا، في فناء منزل أحد سكان حي المنطقة الشمالية، بمديرية الشحر- محافظة حضرموت، مما أدى لإصابة طفلين (3، 7 أعوام)، بجروح بليغة.

قال والد أحد الأطفال الضحايا وشقيق الآخر (28 عامًا)، لمواطنة: «كنت في إحدى غرف منزلي عندما سمعت صوت الانفجار وشعرت بالمنزل يهتز، شعرت وكأن المنزل سقط فوق رؤوسنا، ولم أفق من الصدمة إلا على صرخات الأطفال والنساء من فناء المنزل، اتجهت بسرعة إليهم، لا أتذكر تفاصيل تلك اللحظة، كلُّ ما أذكره أنني قمت بأخذ ابني وأخي وهما مضرجان بالدم مرميين على الأرض، ونقلهما إلى مستشفى الشحر العام، كانا ينزفان بشدة، وما ساعدهما على البقاء على قيد الحياة هو قرب

34 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، مع شاهد عيان وقريب الضحايا، في منطقة الحوي، مديرية الوادي- محافظة مأرب، بتاريخ 9 أغسطس 2023.

35 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، مع قريب الضحايا، في شارع الستين، بمديرية عتق- محافظة شبوة، بتاريخ 9 أبريل 2023.

المستشفى، الآن أخي وكفلي طريحا الفراش، لا يستطيعان المشي بسبب الجراح وبتر قدميهما"[36].

تُظهر النماذج التي تم استعراضها الأضرار البالغة التي تلحق بالمدنيين من جراء زراعة الألغام والأجسام المتفجرة من مخلفات الحرب، معظم ضحايا هذه الانتهاكات من المدنيين، ولا سيما الأطفال، وهو ما يجعل منها انتهاكات صارخة لمختلف مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

صورة تبين معاناة طفل ضحية الحرب انفجر به جسم متفجر - بقايا مقذوف من مخلفات الحرب التي خلفتها جماعة أنصار الله " الحوثيين "، يوم الثلاثاء 30 مايو/ آيار 2023م قرابة الساعة 2:50 مساءً، في مرعى منحدر شعب جبل وادي الدقيق - منطقة الدقيق - قرية جرادة - عزلة آل هياش - مديرية الطفة - محافظة البيضاء

36 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، مع قريب الضحايا، في المنطقة الشمالية، بمديرية الشحر- محافظة حضرموت، بتاريخ 18 مايو 2023.

رابعًا: الرصاص الحي

وثقت مواطنة لحقوق الإنسان 84 واقعة رصاص حي، أسفرت عن مقتل وجرح 115، بينهم 59 طفلًا و12 امرأة. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤوليةَ عن 37 واقعة رصاص حي، وتتحمل قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المسؤوليةَ عن 24 واقعة، وتتحمل قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا المسؤوليةَ عن 11 واقعة، وتتحمل وحدات حرس الحدود السعودي المسؤولية عن 9 وقائع، في حين تتحمل عصابات التهريب والاتجار بالبشر المسؤوليةَ عن واقعتَي انتهاك، وتتحمل القوات المشتركة المسؤولية عن واقعة رصاص حي واحدة. وتشمل وقائع الرصاص الحي المذكورة الرصاصَ الحي بنوعيه، المباشر والمرتد، وتعد وقائع الرصاص الحي من الأنماط التي ارتفعت وتيرتها وباتت تشكّل خطرًا حقيقيًّا على حياة المدنيين. ما يثير مخاوف استمرار مثل هذا النمط، هو ارتفاع وتيرته في ظلّ انخفاض مستوى العمليات العسكرية، مع أنه بطبيعته نمط مرتبط بتوسع أو انكماش العمليات العسكرية.

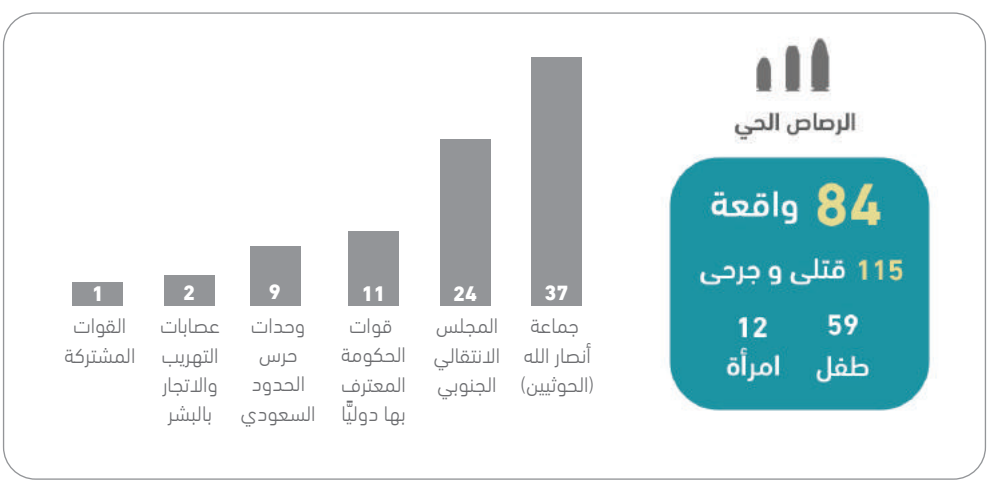

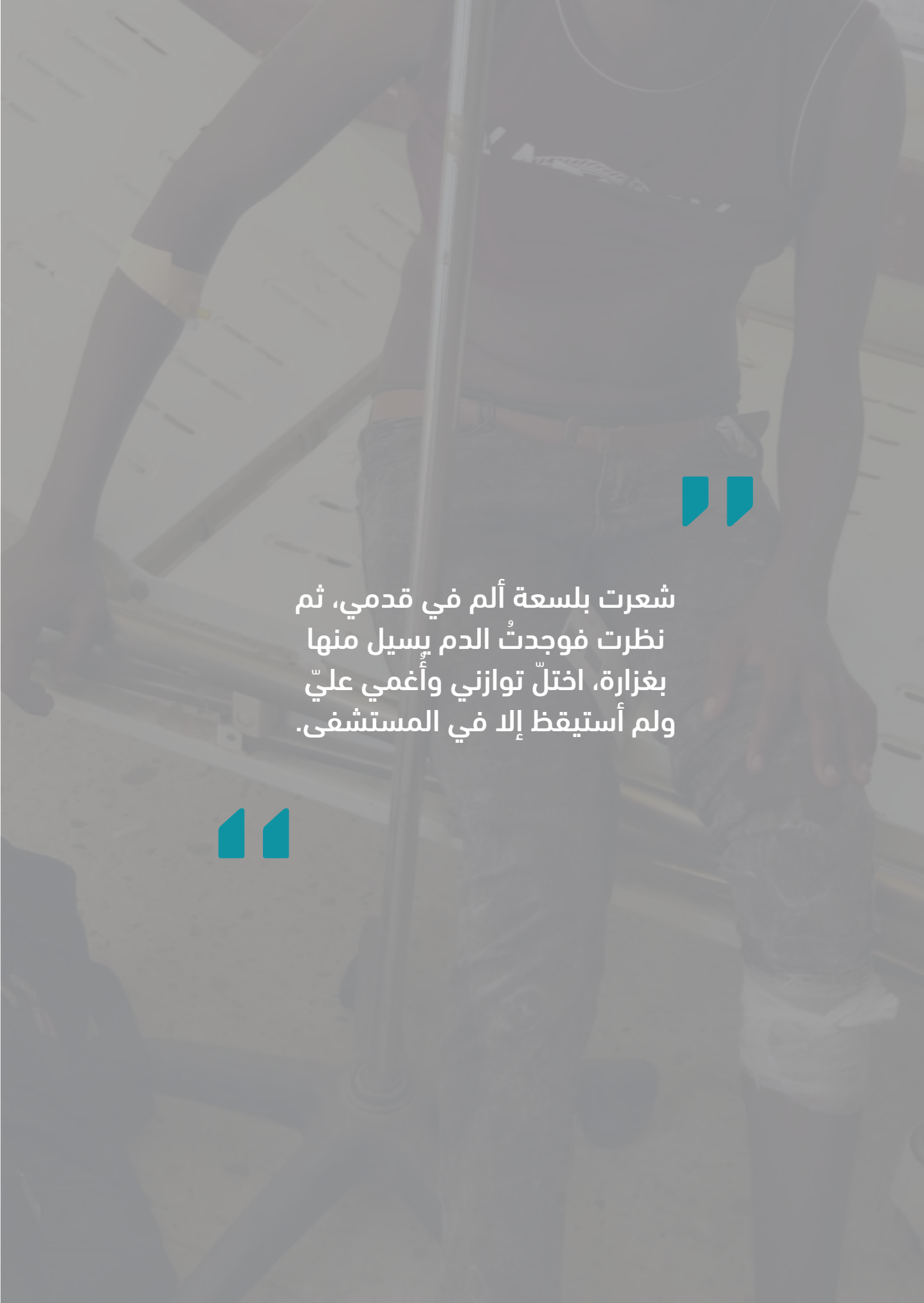

شعرت بلسعة ألم في قدمي، ثم
نظرت فوجدتُ الدم يسيل منها
بغزارة، اختلّ توازني وأُغمي عليّ
ولم أستيقظ إلا في المستشفى.

نماذج لوقائع الرصاص الحي

في يوم الجمعة، 7 يوليو/ تموز 2023، قرابة الساعة الـ4:15 مساء، قام 7 أفراد يرتدون الزي المدني، على متن سيارتين بيضاوَي اللون، تابعتين للمنطقة العسكرية الأولى التابعة للقوات الحكومية، بإطلاق الرصاص الحي على إحدى الفعاليات الشعبية التي نظمها المجلس الانتقالي الجنوبي في الساحة الأمامية لقصر سيئون، بحي السحيل، مديرية سيئون- محافظة حضرموت، مما أدّى لجرح طفلين (12، 17 عامًا)، بعدد من الرصاصات. تم إسعاف الجرحى إلى مستشفى سيئون العام، لتلقي العلاج اللازم.

قال أحد الضحايا (17 عامًا)، لمواطنة: «كان هناك اشتباك بالأيدي بين مسلحين ملثمين تابعين للحكومة وعدد ممن حضروا الفعالية، وحاول المسلحون منع تعليق أعلام الجنوب على جدار قصر سيئون، وأصرّ منظمو الفعالية على تعليقها، ثم حدث إطلاق للرصاص بشكل كثيف من المسلحين باتجاه الحاضرين. لحظات وشعرت بلسعة ألم في قدمي، ثم نظرت فوجدتُ الدم يسيل منها بغزارة، اختلّ توازني وأُغمي عليّ ولم أستيقظ إلا في المستشفى»[37].

في يوم الأربعاء، 29 مارس/ آذار 2023، قرابة الساعة الـ7:15 صباحًا، كانت الطفلة رغد علي -اسم مستعار- (17 عامًا)، تنظف المطبخ في فناء منزلهم، في قرية الظرافة، بمديرية السياني- محافظة إب، عندما أصابتها رصاصة مرتدة، في مؤخرة رأسها، وأغمي عليها في فناء المنزل. قام والدها بإسعافها إلى مستشفى الرفاعي، وهناك تبيّن في الأشعة وجودَ طلقة نارية مستقرة في مؤخرة الرأس، لم يتمكن الأطباء من إجراء العملية اللازمة لها لخطورتها. وبعد أيام من الحادثة، أصيبت الطفلة بشلل نصفي، بالإضافة إلى مشاكل في التذكر والتحكم في حركتها.

قال والد الضحية (49 عامًا)، لمواطنة: «عندما رأيت ابنتي ملقاة على الأرض، ظننت أنها وقعت على الأرض، تحسست رأسها فوجدت القليلَ من الدم، بدت وكأنها تحتضر، اتصلت بابن أختي وأحضر دراجته النارية، وقمت بإسعافها إلى مستشفى الرفاعي، وبعد إجراء الأشعة تبيّن أنّ هناك رصاصة دخلت من مؤخرة الرأس واستقرّت في الفص الأمامي. أجريت لها عملية جراحية لتنظيف الجرح، ورفض الأطباء إجراء عملية لاستخراج الرصاصة لخطورة العملية. ابنتي الآن طريحة الفراش، لا تستطيع الحركة وتعاني من مشكلة في التذكر والتركيز، أحاول تشجيعها لتجاوز ما أصابها، ولم أخبرها بأنها أصيبت برصاصة؛ حتى لا تصاب بانتكاسة»[38].

تتسبّب وقائع الرصاص الحي، بنوعيه المباشر والمرتد، في إزهاق العديد من الأرواح البريئة، وتسبِّب لعدد آخر بإعاقات دائمة، وتتسبّب بمعاناة لا نهاية لها وأضرار مختلفة للضحايا وذويهم، ولأفراد المجتمع عمومًا.

37 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، مع ضحية في منطقة تور، بمديرية سيئون- محافظة حضرموت، بتاريخ 18 أغسطس 2023.

38 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، مع والد الضحية، في قرية الظرافة، بمديرية السياني- محافظة إب، بتاريخ 17 أبريل 2023.

خامسًا: الدهس بالعربات العسكرية

يعد نمط الدهس بالعربات العسكرية من الأنماط التي تُظهِر استهتارَ أطراف النزاع بأرواح المدنيين؛ إذ إنّ معظم ما وثقته مواطنة من وقائع، كان من الممكن تجنبه لو أبدى سائقو المركبات من الأفراد التابعين لأطراف النزاع اهتمامًا يسيرًا بحياة المدنيين، والتزموا بقواعد السير.

وثقت مواطنة لحقوق الإنسان 18 وقائع دهس بعربات عسكرية، حدثت في العام 2023، وسقط على إثرها 27 مدنيًّا، بين قتيل وجريح، بينهم 21 طفلًا وامرأة. تتحمل قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا المسؤولية عن 4 وقائع منها، في حين يتحمل المجلس الانتقالي الجنوبي المسؤولية عن 7 وقائع، وتتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤولية عن 7 وقائع دهس بعربات عسكرية. وتنتج معظم وقائع الدهس بالعربات العسكرية -بحسب ما وثقته مواطنة- عن استهتار قائدِي المركبات من أطراف النزاع بحياة المدنيين، وانتهاك قواعد المرور والسير، بسرعة كبيرة.

الإطار القانوني

يأتي الدهس بالعربات العسكرية ضمن الإفراط في استخدام القوة، والاستهتار بأرواح وممتلكات الأفراد، ويعدّ انتهاكًا لحقوق الحياة والأمن، وضمن الانتهاكات التي تسبّب أضرارًا لا داعي لها، ولا يحدث غالبيتها في إطار عملية عسكرية، ولا ضمن سعي الأطراف لتحقيق أهداف عسكرية مشروعة، ما يجعل منها عمليات عشوائية غير مناسبة، تتسم بالقصد في إلحاق الأذى في بعض الأحيان، أو بالتهور وعدم الاهتمام لأرواح المدنيين وقواعد السير، وهو ما يجعل منها انتهاكات واضحة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إذ تكفل المواثيق والقوانين الدولية حقّ الأفراد في الحياة والتنقل الآمن، وتلزم الأطراف والسلطات بضمان هذه الحقوق، وفي الوقت ذاته يحظر القانونُ الدولي الإنساني مختلفَ الهجمات غير المتناسبة، التي تظهر استهتارًا بحياة وممتلكات المدنيين، ولا تتخذ فيها التدابير اللازمة لحماية المدنيين، أيًّا كان سببها أو طبيعتها.

وعلى هذا، فإن ما وثقته مواطنة من وقائع الدهس بالعربات العسكرية، يمثّل انتهاكًا لمبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، يستوجب مساءلة المسؤولين والانتصاف للضحايا، كما يتطلب إجراء تحقيقات شفافة ونزيهة في وقائع الدهس المختلفة، وملابساتها وأسبابها، وعدم التعامل معها باعتبارها حوادث سير عادية لم يكن من الممكن تجنبها؛ كما تعمد أطراف النزاع إلى توصيفها.

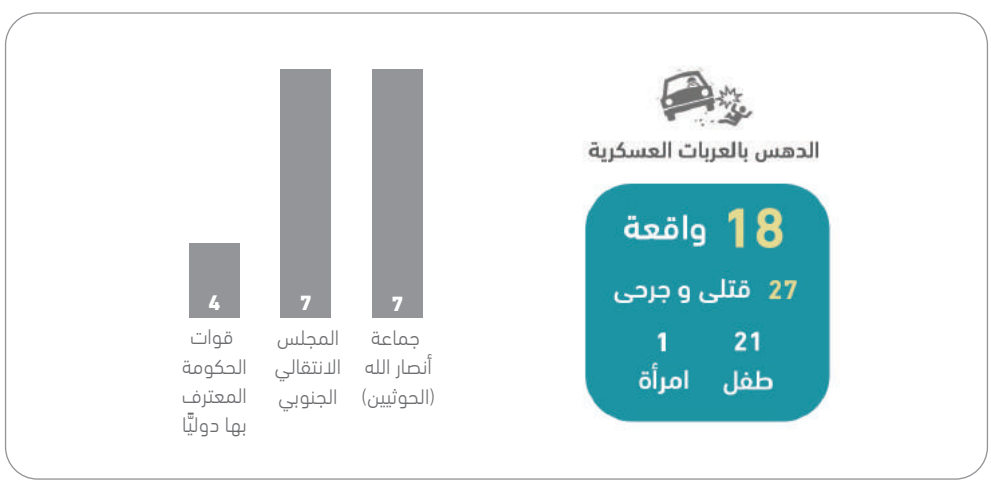

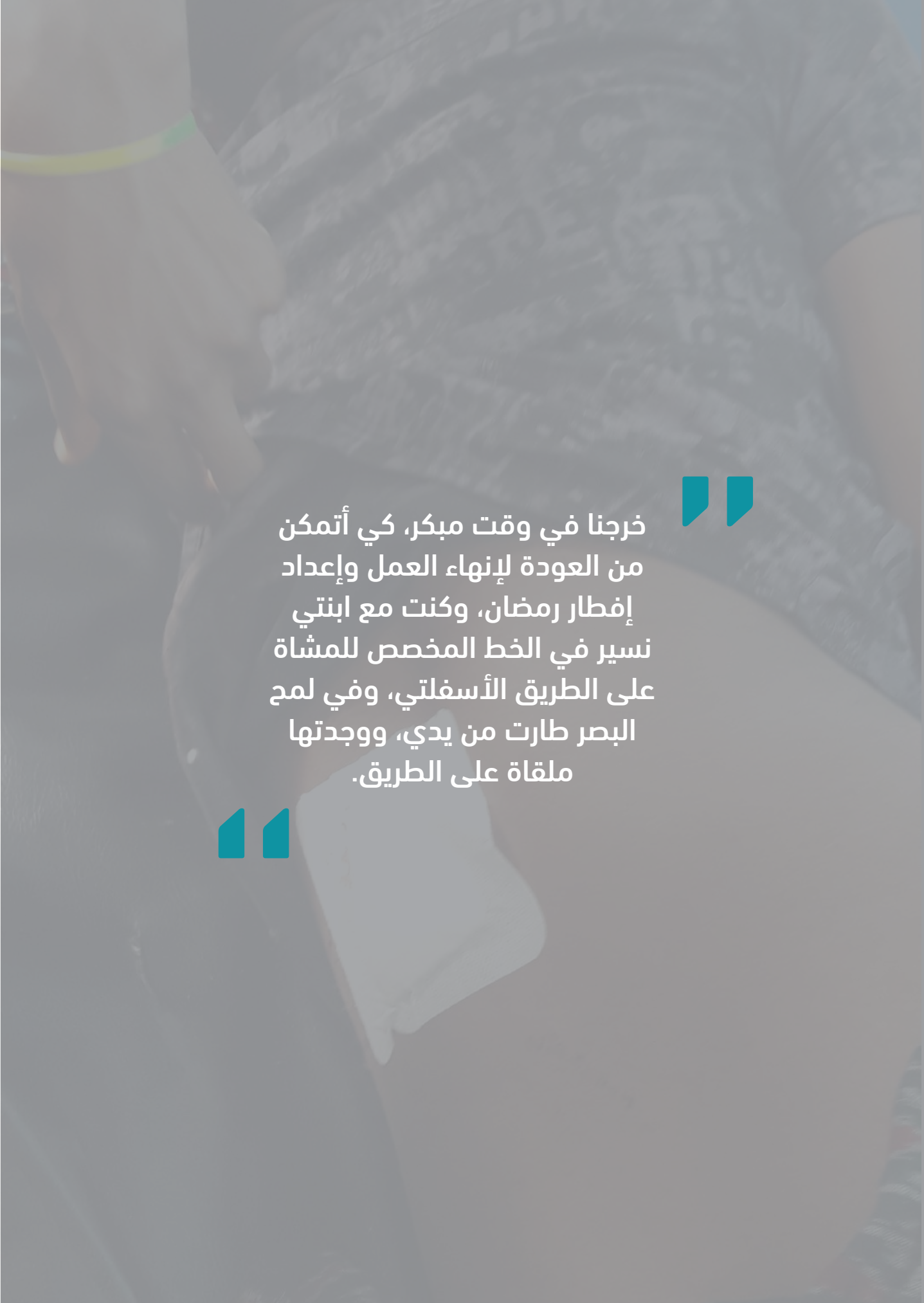

خرجنا في وقت مبكر، كي أتمكن من العودة لإنهاء العمل وإعداد إفطار رمضان، وكنت مع ابنتي نسير في الخط المخصص للمشاة على الطريق الأسفلتي، وفي لمح البصر طارت من يدي، ووجدتها ملقاة على الطريق.

نماذج لوقائع الدهس بالعربات العسكرية

في يوم الأربعاء، 12 أبريل/ نيسان 2023، قرابة الساعة الـ7:30 مساء، في حي المحكمة، بمديرية خنفر- محافظة أبين، كانت الطفلة جنى جميل (6 أعوام/ أنثى)، تقوم بقطع الشارع برفقة والدتها، عندما مرّ مسلحون على متن عربة عسكرية «شاص» تابعة لقوات المجلس الانتقالي الجنوبي، بسرعة عالية غير مبالين بخط مرور المشاة، لتخطف المركبةُ الطفلةَ من يد والدتها وتُلقي بها على الطريق. نزل الأفراد المسلحون من العربة العسكرية، وقاموا بالاتصال بوالد الطفلة ليقوم بإسعافها، وتبيّن إصابة الطفلة بالكثير من الكسور وجرح عميق في مقدمة الرأس، والعديد من الكدمات في كامل جسدها، وتكفل والدها بكافة تكاليف العلاج للطفلة، ولم يحصل على أيّ تعويض، كما لم يتم التحقيق في الواقعة.

قال والد الضحية (28 عامًا)، لمواطنة: «خرجَت ابنتي مع والدتها لزيارة أحد الأقارب، وعند محاولتهما اجتياز الشارع، أتت سيارة عسكرية، اصطدمت بجنى إلى أن طارت من يد والدتها وسقطت على الأسفلت، بعد وصولي إلى المستشفى لإسعافها، تبيّن إصابتها بكسر في الفخذ وجرح عميق في مقدمة الرأس والعديد من الكدمات والرضوض، وقد حضر أفرادٌ من البحث الجنائي للتحقيق من الحادثة، ولم يكن أمامي سوى مسامحتهم. لم يساعدوني حتى في تكاليف العلاج، وقال السائق: «هذه حادثة عادية، قضاء وقدر، كان معنا عمل ومسرعين، ولم نكن نقصد». وغادر وكأنه لم يحدث شيء[39]».

وأضافت والدة الضحية (33 عامًا)، لمواطنة: «فكرتُ في زيارة أحد أقاربي، وأخذت جنى معي، كانت جنى سعيدة جدًّا لأني سأُخرِجها معي، وخرجنا في وقت مبكر، كي أتمكن من العودة لإنهاء العمل وإعداد إفطار رمضان، وكنت مع ابنتي نسير في الخط المخصص للمشاة على الطريق الأسفلتي، وفي لمح البصر طارت من يدي، ووجدتها ملقاة على الطريق. صدمت، كنتُ أسمع الكثير من الصرخات كالخيال، ولم أستوعب كيف خُطِفت بنتي من يدي، لم أكن قادرة على التنفس ولا حتى الحركة، كان الناس يتجمعون من حولي وأنا واقفة مكاني من هول الصدمة، وبعدها تمكنت من الصراخ بصوت عالٍ، ذهب أحد الحاضرين لإحضار والدها ثم نقلناها للمستشفى، لم أكن وقتها أفكر سوى بأنها فارقت الحياة»[40].

في يوم الجمعة، 3 فبراير/ شباط 2023، كان الطفلان (6، 9 أعوام) يلعبان بالقرب من منزلهما في منتجع العودي السياحي، بمديرية دمت- محافظة الضالع، عندما قدم طقم عسكري تابع لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، كان يسير بسرعة عالية، واصطدم بهما، مما أدّى لإصابتهما بكسور في أماكن متفرقة والعديد من الرضوض والكدمات.

39 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، مع والد الضحية، في منطقة جعار، مديرية خنفر- محافظة أبين، بتاريخ 16 أبريل 2023.

40 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، مع والدة الضحية، في منطقة عمر المختار، بمديرية المنصورة- محافظة عدن، بتاريخ 17 أبريل 2023.

قال والد الضحايا (28 عامًا)، لمواطنة: «تناول أطفالي وجبة الغداء، وخرجوا كالعادة للعب بالقرب من المنزل، عندها قدم طقم عسكري تابع لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، وعندما وصل إلى قرب الأطفال ونتيجةً للسرعة الجنونية التي كان يسير بها الطقم، انحرف بمسافة 5 أمتار واصطدم بأولادي. وعقب الحادثة، اتصل بي قريبي كوني كنت في العمل، كنت أسمع صوت بكاء ابني أثناء الاتصال، اتجهت إلى المستشفى، وعندما وصلت كان وضعهما صعبًا، وكانا في غرفة العمليات[41]».

وأضاف: «لو كان المتسبّب بهذه الحادثة مواطن عادي، ولو سلمت بأنها قضاء وقدر، كان بإمكاني على الأقل إلزامه بالعرف لمعالجة الأطفال، لكن المتسبب قيادي ومن الصعب إلزامه بشيء. أنا سبّاك وأعمل بالأجر اليومي، دخلي محدود ولا أملك القدرة على تغطية كلّ هذه التكاليف»[42].

صورة لطفل أحد ضحايا دهس الأطقم العسكرية للمواطنين
منطقة عزان/ مديرية ميفعة / شبوة 2023/5/25م

41 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، مع والد الضحايا، في مديرية دمت- محافظة الضالع، في 26 مارس 2023.

42 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع والد الضحايا، في مديرية دمت- محافظة الضالع، في 26 مارس 2023.

الفصل الثالث:

الانتهاكات المتعلقة بالتعذيب والحرمان التعسفي من الحرية

مدخل

تصدرت أنماط الانتهاكات المتعلقة بالحرمان التعسفي من الحرية والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة، أنماطَ الانتهاكات الأخرى، في العام 2023. وثقت مواطنة لحقوق الإنسان 657 واقعة؛ منها 434 واقعة احتجاز تعسفي، و134 من وقائع الاختفاء القسري، و74 واقعة تعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة، بالإضافة إلى 13 واقعة قتل في مكان الاحتجاز، وواقعة اختطاف، وأخرى إعدام ميداني. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤوليةَ عن 337 واقعة، في حين تتحمل قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا المسؤولية عن 154 واقعة انتهاك، وتتحمل قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المسؤولية عن 145 من الوقائع، بينما تتحمل قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات المسؤولية عن 14 واقعة انتهاك، وتتحمل القوات المشتركة المسؤولية عن 6 وقائع انتهاك من إجمالي ما وثقته مواطنة، وواقعة واحدة تتحمل مسؤوليتها أطرافٌ أخرى.

وتُعدّ هذه الأرقام جزءًا من الانتهاكات الفعلية التي ارتكبتها الأطراف، وهو ما تمكّنت مواطنة من توثيقه، والعدد الفعلي أكبر من ذلك بكثير. تأتي على رأس تلك الانتهاكات، حملةُ الاحتجاز الواسعة للمئات من المدنيين، التي قامت بها جماعة أنصار الله (الحوثيين)، وتزامنت مع الاحتفالات الشعبية بالذكرى السنوية لثورة السادس والعشرين من سبتمبر، وما قامت به القوات الحكومية وقوات النخبة الحضرمية من حملات اعتداء واحتجاز واسعة لمدنيين في محافظة حضرموت، في 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

يتم احتجاز المدنيين إلى جانب مراكز الاحتجاز الرسمية، في مراكز احتجاز غير رسمية استحدثتها أطراف النزاع، وهي مراكز غير قانونية، بعضها سرية تستخدمها لإخفاء المحتجزين، لا سيما الخصوم من السياسيين، وممارسة التعذيب بصنوف وأشكال عدة.

بات الاحتجاز التعسفي وسيلةَ الأطراف في حرمان أكبر عدد ممكن من الأفراد من حرياتهم بشكل تعسفي، وبتهمٍ كالتخابر وإثارة الشغب والانتماء لخلايا نائمة والعمالة وغيرها، ومَن تُوَجَّه لهم تهمٌ جنائية يتم معهم الإخلال بكافة مقتضيات العدالة الإجرائية، ابتداء بطرق الضبط، ومرورًا بسلسة من الانتهاكات التي لا تنتهي.

تتعمد الأطراف إخفاء المحتجزين لديها في كثير من الأحيان، وفي عدد من الوقائع التي وثقتها مواطنة، كانت أُسَر المختفِين تذهب للسؤال عن ذويها من المختفين في مراكز الاحتجاز وأقسام الشرطة، ويبلغوهم بعدم وجودهم لديهم. ثم بعد فترات من الاحتجاز يتبيّن وجودهم في مراكز الاحتجاز التي سبق أن سأل الأهالي فيها عن ذويهم.

يوجد عددٌ من مراكز الاحتجاز التي يصعب الوصول إليها بأيّ شكل، وتُمارَس داخلها أنواعٌ عدة من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهنية، كقاعة وضاح أو ما يعرف بسجن مكافحة الإرهاب في عدن، والبيت الأبيض بحَجّة، والأمن السياسي بمأرب، ومراكز الاحتجاز التابعة للأمن والمخابرات في صنعاء، ومناطق أخرى.

وخلال العام 2023، قدّمت مواطنة الدعمَ القانوني لضحايا الاحتجاز التعسفي، في 17 محافظة يمنية، عبر 28 محامية ومحاميًا ميدانيين، من خلال تقديم العون والمشورة القانونية، ساهم الفريق في الإفراج عن 320 شخصًا، ولا يزال الآلاف من المدنيين في مراكز الاحتجاز، بين محتجزين تعسفيًّا ومختفِين قسريًّا.

وتهدف متابعة فريق الدعم القانوني لمواطنة، إلى الإفراج عن المحتجزين تعسفًا، وكشف مصير المختفِين قسريًّا، وتحسين ظروف الاحتجاز، وتوافق إجراءات الاحتجاز، والتقاضي مع القوانين الوطنية والدولية المعنية بذلك.

أولًا: الاحتجاز التعسفي

يقصد بالاحتجاز التعسفي، عملية احتجاز الأفراد دون مسوغ قانوني، وبما يخالف إجراءات القبض والاحتجاز في القوانين النافذة المحلية والدولية.

وثقت مواطنة لحقوق الإنسان 434 واقعة احتجاز تعسفي خلال العام 2023، ارتكبتها أطرافُ النزاع المختلفة، بما فيها جماعة أنصار الله (الحوثيين)، وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي، وقوات الحكومة المعترف بها دوليًّا، وقوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات، والقوات المشتركة.

الإطار القانوني

يحظر القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، الاحتجاز التعسفي في مختلف الحالات، بما فيها حالات النزاعات غير الدولية. وطبقًا للمادة التاسعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لا يجوز حرمان أيّ أحدٍ من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون، وطبقًا للإجراءات المقررة فيه.

ويحدّد الدستور اليمني مجموعةً من الضمانات تكفل سلامة الإجراءات وتحقيق العدالة الإجرائية؛ كتحديد أقصى مدة للاحتجاز في جهات الضبط عند الاشتباه قبل تحويل المحتجَز إلى النيابة، وضمانات حق الدفاع وتمكين المتهم من إبداء اعترافاته، وعدم قسره على الاعتراف، وحقه في التواصل بأسرته، وفترة الاحتجاز الأقصى لدى النيابة، وغير ذلك.

ويمثّل الاحتجاز التعسفي بكافة أشكاله، انتهاكًا للضمانات القانونية التي يكفلها الدستور والتشريعات اليمنية والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ومنها حق الأفراد، وفي مختلف الظروف، وأيًّا كانت المسوغات، في معرفة مسببات الاحتجاز، وتحويل المتهم إلى النيابة في مدة أقصاها 24 ساعة، وتمكين المتهم من إبداء دفاعه واعتراضاته، وحقه في الحصول على أمر مسبب باستمرار القبض أو الإفراج عنه وغيرها.

وهو ما يعني أنّ الاحتجاز التعسفي يناقض، بشكل صارخ، القوانينَ الدولية والتشريعات الوطنية المختلفة.

الاحتجاز التعسفي

434

واقعة

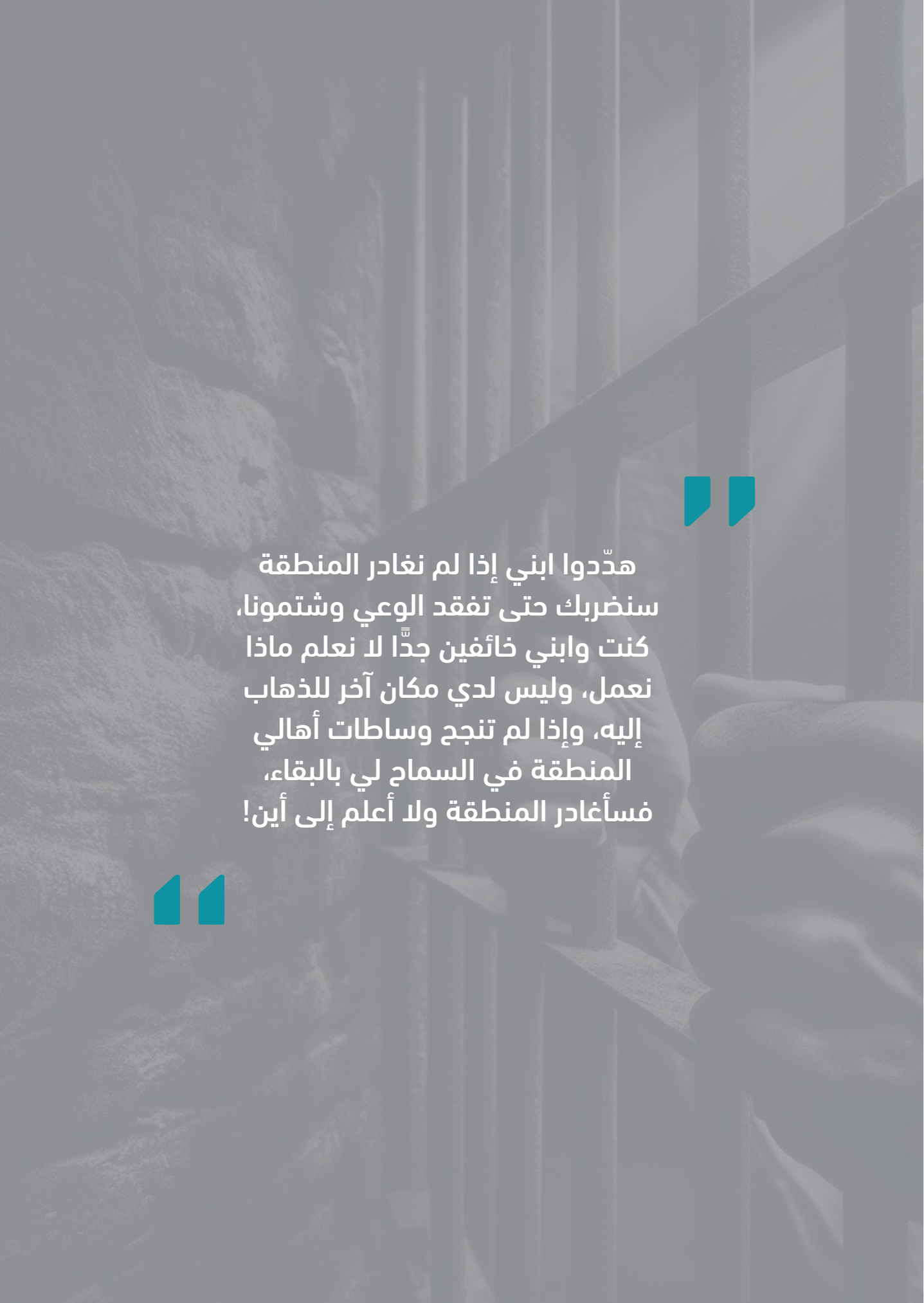

هدّدوا ابني إذا لم نغادر المنطقة
سنضربك حتى تفقد الوعي وشتمونا،
كنت وابني خائفين جدًّا لا نعلم ماذا
نعمل، وليس لدي مكان آخر للذهاب
إليه، وإذا لم تنجح وساطات أهالي
المنطقة في السماح لي بالبقاء،
فسأغادر المنطقة ولا أعلم إلى أين!

نماذج لانتهاكات الاحتجاز التعسفي

في يوم الإثنين 3 يوليو/ تموز 2023، قرابة الساعة الـ2:30، في محافظة أبين- مديرية خنفر، بمنطقة الكود، قام عددٌ من الجنود التابعين للمجلس الانتقالي الجنوبي باحتجاز طفل نازح (13 عامًا/ ذكر) ووالده (58 عامًا/ ذكر)، حيث توقفت سيارة عسكرية أمام منزل الضحايا وعليها 6 جنود، قام الجنود بطرق باب منزل الضحايا بالقوة، وعندما فُتح لهم الباب، قام أحد الجنود بالإمساك بالطفل من قميصه، ورميه إلى داخل السيارة التابعة لهم، ثم قاموا بأخذ والده، وتم اقتيادهم إلى قسم شرطة زنجبار واحتجازهم هناك إلى الساعة الـ9 مساء، ثم تم إخلاء سبيلهم شرط أن تغادر الأسرة المنطقة في مدة أقصاها 15 يومًا، وقد حدث ذلك نتيجة لشجار الطفل في يوم سابق، مع ابن القيادي الذي قام باحتجازه، وهما بنفس العمر، وبقي الطفل يعاني من حالة من الخوف والقلق، ويتجنب الخروج من البيت، حتى تنتقل أسرته أو يجدون حل آخر يُمكّنهم من البقاء والعيش بأمان.

قال الضحية ووالد الطفل (59 عامًا)، لمواطنة: «في الساعة الثانية والنصف، سمعت الباب يطرق بشدة لدرجة أنّ كل أفراد أسرتي وأنا شعرنا بالخوف، فقمت لأفتح الباب لأجد أمامي القيادي في المنطقة التابع للمجلس الانتقالي، وكان يصرخ بأعلى صوته: «أين ابنك؟ أحضره»، ناديت ابني وقبل أن يصل إلى الباب سحبه من قميصه وألقاه في السيارة، ثم قال لي: «اطلع السيارة»، فصعدت، وكان يردد بتجهم: «كيف تجرأ وتشاجر مع ابني؟! سأطردكم من هذا المكان، ولن أسمح لكم بالبقاء يومًا واحدًا»، لم أرد بكلمة؛ أنا نازح، أتيت إلى هنا للبحث عن الأمان، ولم أستطع حتى تسجيل أولادي في المدارس، ولم أجد سببًا لكلّ ما يحصل، فمن عادة الأطفال أن يتشاجروا»، وأضاف: «هدّدوا ابني إذا لم نغادر المنطقة سنضربك حتى تفقد الوعي وشتمونا، كنت وابني خائفين جدًّا لا نعلم ماذا نعمل، وليس لدي مكان آخر للذهاب إليه، وإذا لم تنجح وساطات أهالي المنطقة في السماح لي بالبقاء، فسأغادر المنطقة ولا أعلم إلى أين؟»[43].

في يوم الأحد، الموافق 2 أبريل/ نيسان 2023، قرابة الساعة الـ10:00 مساء، قامت قوة مكونة من 8 أفراد تابعين للأمن العام التابع للمجلس الانتقالي الجنوبي، في الشارع العام، بمديرية الشيخ عثمان- محافظة عدن، باحتجاز شاب مدني (28 عامًا) من الشارع العام، حيث توقف السيارة الخاصة بهم وأخذوا الشاب من على متن دراجته النارية ثم نقلوه إلى مركز شرطة الممدارة، ولم يتم إبلاغ الضحية عن سبب الاعتقال، ولم يتم التحقيق مع الضحية أو توجيه أيّ تهمة له بشكل رسمي أو غير رسمي.

قال والد الضحية، لمواطنة: «عندما ذهبت لزيارة ابني بعد أن اتصل بي بأنه محتجز، وجدته في مركز احتجاز إلى جانب محتجزين آخرين لا توجد به تهوية رغم درجة الحرارة المرتفعة في مدينة عدن، ولا يوجد

43 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، مع ضحية في منطقة الكود، بمديرية خنفر- محافظة أبين، بتاريخ 10 يوليو 2023.

فرش للنوم، ولا أكل، وفيه دورة مياه صالحة للاستعمال. ذهبت للمنزل وأحضرت فرشًا وبطانية وأيضًا طعامًا لابني، وفي اليوم الثاني عدت لأسال عن سبب احتجازه، فأبلغوني بأنه متهم بأنه أحد عناصر تنظيم القاعدة، مرّ أسبوع (إلى تاريخ التوثيق) على احتجازه، لم يتم تحويله للنيابة أو التحقيق معه، ولا يوجد حتى ملف للقضية، ولا أعلم أين ستنتهي بي الأمور وإلى من أشتكي»[44].

في 3 يناير/ كانون الثاني 2023، قامت جماعة أنصار الله (الحوثيين) في قرية شبثان، مديرية الصومعة- محافظة البيضاء، باحتجاز شاب مدني (35 عامًا)، بسبب منشوراته على مواقع التواصل الاجتماعي التي تنتقد الجماعة، حيث قام عددٌ من الجنود على متن طقمَين عسكريين بالذهاب إلى منزل الضحية، وأخذه واقتياده إلى البيضاء.

قال شقيق الضحية (45 عامًا)، لمواطنة: «فوجئنا بقدوم طقمَين عسكريين على باب منزلنا، ولا حظت انتشار الجنود حول المنزل، طلبوا أن يحضر أخي، فحضر ومعه عدد من الجيران الذين حاولوا التوسط لمنع احتجازه أو على الأقل معرفة سبب الاحتجاز، أبلغونا عندها أنّهم سيأخذونه للبيضاء، يسألونه عن بعض الأمور ثم يطلقون سراحه، وبعد أن غادر القرية مع العسكريين، انقطعت أخباره تمامًا، بعضهم كان يخبرنا بأنه في الأمن والمخابرات، وبعد شهر اتصل بنا وأخبرنا أنه احتُجِز بتهمة التخابر مع العدوان «القوات الحكومية والتحالف»؛ بسبب ما ينشره على مواقع التواصل الاجتماعي، ولم يتم الإفراج عنه، ولا نعلم ما الذي سيحدث. هناك شخصيات نافذه تحاول التوسط، ووعدونا بالإفراج عنه، لكن وحتى الآن (تاريخ التوثيق) لا نعلم ما الذي سيحدث، ولا جديد يبشر»[45].

44 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، مع والد الضحية، بمديرية الشيخ عثمان- محافظة عدن، بتاريخ 10 أبريل 2023.

45 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان في حي شبثان، بمديرية الصومعة- محافظة البيضاء، بتاريخ 9 سبتمبر 2023.

ثانيًا: الاختفاء القسري

تُعدّ انتهاكات الاختفاء القسري من الانتهاكات المتكررة، التي يعاني منها اليمنيّون في دورات الصراع المختلفة، والتي شهدت ارتفاعًا كبيرًا خلال النزاع الحالي، وعلى مدى الأعوام السابقة استمرت أطرافُ النزاع في ارتكاب هذه الانتهاكات دون رادع، بما فيها العام 2023. وثقت مواطنة لحقوق الإنسان 134 واقعة اختفاء قسري خلال العام 2023.

ويتعرّض المختفون قسريًّا في اليمن، للعديد من الفظائع، كالتعذيب والتجويع وغير ذلك من الفظائع والممارسات الوحشية، ويستخدم الاختفاء القسري في أحيانٍ كثيرة كاستراتيجية لنشر الذعر في أوساط المجتمعات، ولا يتوقف تأثيره على الضحية وذويه، فبحسب القوانين الدولية، فإنّ ضحايا الاختفاء القسري تتمثل بالمختفي نفسه، وأقاربه، وأصدقائه، والمحامين الموكلين بمتابعة قضيته، والناشطين، ومجتمع الضحية.

الإطار القانوني

ضحايا الاختفاء القسري هم أشخاص اختفوا فعليًّا عقب القبض عليهم من سلطات الدولة أو أيّ شخص يعمل بموافقة السلطات، ثم ينكرون أماكن وجودهم أو معرفتهم بهم، ويمثّل الاختفاء، سواء ارتكبته السلطات أو جماعات مسلحة، جريمةً جسيمة بموجب القانون الدولي.

يعيش أُسَر وأصدقاء المختفين قسريًّا في حالة من التخبّط والخوف والقلق المستمر حول مصير الضحية، وما إذا كان لا يزال على قيد الحياة، وما إذا كان يتعرّض للتعذيب، وما إذا كان يحصل على ما يكفيه من الطعام والشراب أم لا، والكثير من التساؤلات حول حالة وظروف احتجازه، والتهم المنسوبة إليه، ممّا يتسبّب بآثار نفسية طويلة المدى، لا تنتهي بمجرد عودة الضحية أو الكشف عن مصيره.

ويجرّم القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، الاختفاء القسري، ويُوصي بإيقاع أقصى العقوبات على المتورّطين بأيّ شكل، في هذه الانتهاكات، ويُعدّ الاختفاء القسري واحدًا من الانتهاكات التي تظل قوانين تجريمها وحظرها سارية تحت أيّ ظرف، وفي كل الأحوال، ولا يوجد أيّ استثناءات عليها.

وينبع تجريم الاختفاء القسري، من كونه يحرم ضحايا الاختفاء القسري من حقهم في حماية القانون، ومن حقهم في الدفاع، ومن حقهم في المحاكمة العادلة، والتواصل بأُسَرهم، وغالبًا ما يتعرض المختفون للتعذيب وغيره من أشكال المعاملة اللاإنسانية والعقوبة القاسية والمهينة.

وعلى الرغم من أنّ اليمن لم تصادق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وعدم وجود نصوص صريحة في القوانين الوطنية، تجرّم الاختفاء القسري، فإن القوانين المتعلقة بالاحتجاز التعسفي وحظر التعذيب تتفق والنصوص الدولية في تجريم الاختفاء القسري.

الاختفاء القسري

134

واقعة اختفاء قسري

كنتُ على تواصل مستمر بزوجي طوال سفره، وعندما وصل إلى طور الباحة بالقرب من سائلة المقاطر، قرابة الساعة الـ11:00 مساء، تلقيت منه آخر رسالة، بعدها انقطعت أخباره. لا أعلم هل هو حي أو ميت، ولا من احتجزه، ولا كيف.

نماذج لانتهاكات الاختفاء القسري

في يوم الجمعة، 15 سبتمبر/ أيلول 2023، قرابة الساعة الـ11:00 مساء، قامت عناصر تابعة لقوات العمالقة التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، في منطقة طور الباحة، بالقرب من سائلة المقاطرة، باحتجاز رجل بالغ (35 عامًا)، أثناء عودته من عدن إلى صنعاء على متن سيارة صديقه، ولم تعرف أسرة الضحية مكانه أو مصيره أو الجهة المسؤولة عن اختفائه بالتحديد، حتى تاريخ التوثيق.

قالت زوجة الضحية(29 عام)، لمواطنة: «كنتُ على تواصل مستمر بزوجي طوال سفره، وعندما وصل إلى طور الباحة بالقرب من سائلة المقاطر، قرابة الساعة الـ11:00 مساء، تلقيت منه آخر رسالة، بعدها انقطعت أخباره. لا أعلم هل هو حي أو ميت، ولا من احتجزه، ولا كيف. أخبرنا صديقه الذي كان معه بأنه تم احتجازه من أفراد في قوات العمالقة في طور الباحة، وقام شقيق زوجي بالذهاب إلى هناك والسؤال عنه، لكن النقاط جميعها أكّدت أنه ليس لديهم ولا يعرفون عنه أيَّ شيء. أريد فقط أن أعلم من احتجزه وكيف، وأين مكانه، نريد أن نعرف ما هي المشكلة؛ لنتمكن من المتابعة وحلّها»[46].

في يوم السبت، 25 فبراير/ شباط 2023، الساعة الـ10:30 صباحًا، قامت جماعة أنصار الله (الحوثيين) في مديرية دمنة خدير، بمحافظة تعز، بإيقاف سيارة أجرة متجهة إلى تعز، واحتجاز رجل بالغ (41 عامًا)، بدون إبداء أي أسباب، وبطريقة تعسفية، واقتياده إلى مكان مجهول.

قال شاهد عيان ومحامي الضحية (43 عامًا)، لمواطنة: «ذهب الضحية لزيارة أحد أقاربه في مدينة تعز، على متن سيارة أجرة، وعند الوصول إلى دمنة خدير، قام أفراد النقطة بإيقاف السيارة، وطلبوا من السائق والركاب البطائقَ الشخصية. وبعد لحظات من أخذ البطائق، طلب أحد أفراد النقطة من الضحية، النزول من السيارة؛ لأنهم سيحقّقون معه؛ لأنه مطلوب ومن ضمن المرتزقة (القوات الحكومية). اتصل الضحية بابنه وأبلغه بما حدث ونزل من على السيارة».

وأضاف: «نحن نعرف الضحية؛ إنسان بسيط ولا علاقة له بأطراف النزاع، ولم نرَ أو نسمع منه إلا كل خير، حاول ابنه الاتصال به مرة أخرى، لكن هاتفه كان مغلقًا، ومن وقتها لم نتمكن من الوصول إليه، بعضهم يخبرنا بأنه في مدينة الصالح، لكن ما مِن أخبار دقيقة. لا يمكننا المتابعة القانونية، ولا نعلم أين هو، ولا ماذا حل به»[47].

46 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، مع زوجة الضحية، في مديرية شعوب- محافظة صنعاء، بتاريخ 5 أكتوبر 2023.

47 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، مع محامي الضحية، في ماوية، بمديرية التعزية- محافظة تعز، بتاريخ 5 يوليو 2023.

في يوم الخميس، 16 فبراير/ شباط 2023، الساعة الـ9:00 صباحًا، قامت قوة عسكرية تابعة للقوات الحكومية، مكونة من 15 فردًا تابعين لإدارة البحث الجنائي، بمديرية المكلا- محافظة حضرموت، باحتجاز طفل (١٧ عامًا)، بتهمة انتمائه لتنظيم الدولة الإسلامية داعش، وأجبر الضحية أثناء احتجازه من خلال التعذيب، على الاعتراف بانتمائه للتنظيم. بقيَ مختفيًا قسريًّا مدة شهر ثم نُقل إلى السجن المركزي بالمكلا، ولم يسمح له بالاتصال ولا لأسرته بالزيارة، حتى تاريخ 4 يونيو/ حزيران 2023.

ثالثًا: التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة

وثقت مواطنة لحقوق الإنسان 74 واقعة تعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة، ارتكبتها مختلف أطراف النزاع، بما فيها جماعة أنصار الله (الحوثيين)، وقوات الحكومة المعترف بها دوليًّا، والمجلس الانتقالي الجنوبي، وقوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات، والقوات المشتركة. ويمثّل ما وثقته مواطنة جزءًا يسيرًا من الانتهاكات الفعلية؛ فهذا الرقم هو ما توصل إليه فريق مواطنة، وتمكّن من توثيقه.

الإطار القانوني

يقصد بالتعذيب، أيُّ عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديًّا كان أم عقليًّا، يلحق عمدًا بشخصٍ ما، بقصد قسر الشخص على الاعتراف أو إجبار طرفٍ ثالث على الاعتراف أو لغرض الحصول على معلومات، أو بقصد العقوبة أو التخويف أو لإكراه الأفراد أو طرف ثالث على القيام بفعل ما.

ولا يجوز التذرع بأي ظرف استثنائي أيًّا كان، سواء كانت حالة حرب أو تهديد أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أي حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى، باعتباره مبررًا للتعذيب، ولا يجوز التذرع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى رتبة أو عن سلطة عامة بصفته مبررًا للتعذيب[48].

وطبقًا للمادة رقم (5) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا يجوز إخضاع الأفراد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة[49].

ووفقًا للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تنص المادة السابعة منه على الحق في عدم التعرض للتعذيب، وينص في مواد أخرى منه على أن يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملةً إنسانية[50].

وفي القانون الدولي الإنساني، تنص اتفاقيات جنيف والبروتوكولات التابعة لها، التي تُعدّ اليمن طرفًا فيها، على حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهنية، ويتمتع المدنيون بالحماية بموجب المادة (37) من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنص على معاملة المدنيين المحتجزين معاملة إنسانية، وتحظر أيَّ شكلٍ من أشكال القسوة، بما في ذلك الاحتجاز في أماكن لا تستوفي المعايير والنظافة والضوء وتوفر المياه والمساحة الكافية، والطعام والشراب الكافيَين، وغير ذلك51.

وفي النزاعات غير الدولية، تنص المادة المشتركة رقم (3)، على حماية الأشخاص المحتجزين، ويشمل ذلك المدنيين والمقاتلين ممن تم احتجازهم، حيث تحظر الاعتداءَ على الحياة، وبخاصة القتل، بجميع أشكاله، والمعاملة القاسية والتعذيب والاعتداء على الكرامة الشخصية.

ويُعدّ التعذيب في ظروف معينة، كأن يُرتكب في إطار هجوم منهجي وواسع النطاق، بموجب نظام روما، جريمةً ضد الإنسانية.

---

48 اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، متاحة على الرابط:
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-against-torture-and-other-cruel-inhuman-or-degrading

49 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، متاح على الرابط:
https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights&ved=2ahUKEwi_1Iqv7aKEAxVWcKQEHZ_fBKEQFnoECBcQAQ&usg=AOvVaw3A6co79kvl87P-ZXlPs-tV

50 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، متاح على الرابط التالي:
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights

51 اتفاقية جنيف الرابعة، 1949، متاح على الرابط التالي:
https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5nsla8.htm&ved=2ahUKEwjdm8DB7aKEAxUuXaQEHffvDnMQFnoECCMQAQ&usg=AOv-Vaw08UNNe5bltHzZRsx3Eb8gz

كانوا يريدون مني الاعتراف بجرم لم أرتكبه،
وقاموا بكسر أظافري واحدًا تلو الآخر،
وخلع ثلاثة من أظافر قدمي، وانهالوا عليّ
بالضرب بالسياط والمسامير، كنتُ أصرخ
بأعلى صوتي، لكنهم لم يرحموني، منعوا
عني الطعام والشراب. كانوا يرتدون الأقنعة
ولم أعرف أحدًا منهم،

نماذج لانتهاكات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والعقوبة القاسية والمهينة

في 28 يونيو/ حزيران 2023، ذهب علي محمد -اسم مستعار- (53 عامًا)، من مدينة عتق (جنوب اليمن) إلى مدينة إب؛ لقضاء إجازة العيد، وفي الطريق، وتحديدًا في منطقة جعار، بمحافظة أبين، قام أفراد نقطة أمنية تابعة للحزام الأمني التابع للمجلس الانتقالي، باحتجازه وإيداعه أحد سجون جبل خنفر، وعقب انقطاع أخباره نشرت أسرته مناشدة عبر وسائل التواصل الاجتماعي للبحث عنه، وذلك في 9 يوليو 2023، وحصلت على معلومات بأنه في سجن جعار، وذهب أحد أفراد أسرته إلى السجن وتم الإفراج عنه، ثم اعتُقِل مرة أخرى من قوات الحزام الأمني في منطقة مودية بالقرب من قرن عشال، وتم تعذيبه باستخدام آلات حادّة وأسلاك كهربائية، وبالضرب والحرق في أماكن متفرقة من جسده، وإشعال الألعاب النارية في أذنيه، حتى تقرح جميع جسده، وبعد بحث أفراد أسرته عنه، وجدته في سجن حمران وحالته الصحية سيئة.

قالت أسرة الضحية، لمواطنة: «في يوم السبت، 16 يوليو/ تموز 2023، استلمناه عبر وسيط قبَليّ، واشترط علينا عدم نقله للمستشفى أو تصويره للإعلام، وهدّدونا بأنه في حال الحديث حول الجريمة سيتم قتلنا جميعًا».

قامت الأسرة بوضع الضحية في أحد المنازل في عتق، وقد كان في اللحظات الأخيرة من حياته، حيث تُوفِّي في نفس يوم إطلاق سراحه.

في يوم الخميس، 4 سبتمبر 2023، قامت قوات المجلس الانتقالي في منطقة كود الحية، بمديرية زنجبار- محافظة أبين، بالقرب من نقطة دوفس، باحتجاز سمير صادق (اسم مستعار – 26 عامًا) من أمام سوق الأسماك، حيث كان يعمل في بيع السمك، ووجّهت له تهمة الانتماء لتنظيم القاعدة، حيث قاموا بضربه وأخذه بالقوة على متن طقم عسكري، ونقلوه إلى نقطة دوفس، ثم انهالوا عليه بالضرب بالسياط، وقاموا بتكسير أسنانه وخلع أظافر قدميه.

قال الضحية، لمواطنة: «كانوا يريدون مني الاعتراف بجرم لم أرتكبه، وقاموا بكسر أظافري واحدًا تلو الآخر، وخلع ثلاثة من أظافر قدمي، وانهالوا عليّ بالضرب بالسياط والمسامير، كنتُ أصرخ بأعلى صوتي، لكنهم لم يرحموني، منعوا عني الطعام والشراب. كانوا يرتدون الأقنعة ولم أعرف أحدًا منهم، أُطلق سراحي بمساعدة قائد سابق، وأخذني إلى مستشفى زنجبار العام على متن دراجة نارية، وهناك تلقيت العلاج وتم تضميد جراحي. لديّ تقرير طبي وبإمكاني رفع شكوى، لكن إن حصل لي شيء أو عاودوا احتجازي، فمن سيهتم بأمي؟! ليس لديها غيري وهي مريضة»[52].

52 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، مع الضحية، في مديرية زنجبار- محافظة أبين، بتاريخ 24 سبتمبر 2023.

تعكس النماذج التي تم استعراضها أمثلةً لانتهاكات التعذيب والحرمان التعسفي من الحرية، تعمُّد الأطراف انتهاك القوانين الدولية والوطنية وإلحاق الأذى بالمدنيين، وتُظهر الحجم المهول في إساءة استعمال الأطراف لسلطاتها. وبالإضافة إلى إخلالها المتعمد بشروط العدالة الإجرائية، وتجاهل الضمانات القانونية للأفراد حتى من المتهمين، تتعامل مع المدنيين بوحشية، وترتكب في مراكز الاحتجاز جرائمَ مروعة بدون رادع، راكنة على نفوذها وسلطتها في الإفلات من العقاب، في ظلّ غيابٍ كامل لآليات التحقيق والمساءلة.

التعذيب

74

واقعة

الفصل الرابع:

الانتهاكات المتعلقة بالمنشآت المحمية

مدخل

تسبّبت أطرافُ النزاع في إلحاق أضرار واسعة المدى على قطاعي الصحة والتعليم والقطاعات الخدمية الأخرى، مما تسبب في تدهور بعضها وتعطيل بعضها الآخر بشكل كلي، وحرم السكان المدنيين من الحصول على خدمات هذه المنشآت، الذي بدوره، أثّر بشكل مباشر على حياتهم، حيث تسرب آلاف التلاميذ من التعليم، في حين يتلقى الآخرون تعليمًا بجودة متدنية وفي ظروف غير مواتية للتحصيل العلمي، والأمر ينطبق على القطاع الصحي الذي حرم السكان المدنيين من تلقي خدمات بمستوى جيد تتناسب وحاجاتهم الطبية، فضلًا عن عدم قدرة العديد منهم على دفع تكاليف التطبيب والأدوية نتيجة لارتفاع أسعار الخدمات الطبية أو تحول معظم المراكز الصحية العامة من مراكز شبه مجانية إلى مراكز ربحية قائمة على ما يدفعه المرضى من تكاليف، أو بسبب بُعد المراكز الطبية أو إغلاق الطرق المؤدية إليها، وهناك مناطق دُمرت فيها مراكز ومستشفيات كانت هي الوحيدة فيها.

وثقت مواطنة لحقوق الإنسان 183 واقعة اعتداء على منشآت محمية، منها 22 واقعة اعتداء على مستشفيات ومراكز صحية، و156 واقعة اعتداء على مدارس، و5 وقائع اعتداء على منشآت خدمية أخرى. تتحمل قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا المسؤوليةَ عن 9 وقائع اعتداء على مدارس، و5 وقائع اعتداء على مستشفيات ومراكز صحية، وواقعتَي اعتداء على منشآت محمية أخرى، وتتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤوليةَ عن 139 واقعة اعتداء على مدارس، و11 واقعة اعتداء على مستشفيات ومراكز صحية، و3 وقائع على منشآت خدمية أخرى، ويتحمل المجلس الانتقالي الجنوبي المسؤولية عن 6 وقائع اعتداء على مدارس، و4 وقائع اعتداء على مستشفيات ومراكز صحية، ويتحمل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب المسؤوليةَ عن واقعتَي اعتداء على مدارس، في حين تتحمل قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات والقوات المشتركة المسؤولية عن واقعتيّ اعتداء على مستشفيات ومراكز صحية بواقع واقعة واحدة لكلٍّ منهما.

تعد المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس من الأعيان المدنية المحمية بموجب القانون الدولي الإنساني، التي يحظر استهدافها بشكل مباشر، كما يحظر شن هجمات عشوائية من شأنها إلحاق أضرار مباشرة فيها؛ كون هذه الأعيان موجهة لخدمة المدنيين بشكل خاص، ولا يحقق استهدافها ميزات عسكرية للأطراف المتنازعة، وفي المقابل يتسبب استهدافها بأضرار مباشرة وطويلة الأمد على المدنيين، وقد يعرض حياتهم لمخاطر عديدة، من بينها الوفاة جراء الحرمان من الحصول على الخدمات الطبية اللازمة للمرضى، وحتى الجرحى والمصابين من المقاتلين.

أولًا: الاعتداء على المدارس

اتخذ الاعتداء على المدارس والمنشآت التعليمية أشكالًا عدة خلال العام، بخلاف الأعوام السابقة التي كان الاعتداء على المنشآت التعليمية يتمثل في الغالب باحتلال هذه المنشآت أو استهدافها في الهجمات البرية والجوية وغيرها. ومع استمرار هذه الأنماط من الانتهاكات خلال العام 2023، فإن الشكل الغالب، وبحسب ما وثقته مواطنة لحقوق الإنسان، تمثل في استخدام المدارس لأغراض التحشيد والتنشئة الطائفية، وإقامة الفعاليات الخاصة بأطراف النزاع. ومع أن نمط استخدام المدارس يمكن توثيقه، فإن هناك أنماطًا أخرى من الاعتداء على العملية التعليمية، من الصعوبة بمكان توثيقها وعكسها في أرقام وإحصائيات معينة، ومن ذلك: التغيير في المناهج الدراسية، وتخصيص حصص دراسية معينة للاستماع إلى خطب قيادات في الأطراف، ويتركز نمط استخدام المدارس في المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله (الحوثيين)، فمن بين 156 واقعة اعتداء على مدارس، تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤولية عن 139 واقعة، في حين تتحمل الأطراف الأخرى مجتمعةً المسؤوليةَ عن 17 واقعة انتهاك، وذلك على النحو التالي: تتحمل الحكومة المعترف بها دوليًّا المسؤولية عن 9 وقائع انتهاك، في حين تتحمل قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المسؤولية عن 6 وقائع انتهاك، ويتحمل تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية المسؤولية عن واقعتَي انتهاك.

الإطار القانوني

تنص مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني على حظر استهداف المنشآت التعليمية بشكل مباشر، أو تنفيذ هجمات عشوائية يمكن أن تُلحق أضرارًا في المنشآت التعليمية باعتبارها عينًا مدنية، استهدافها يلحق أضرارًا مباشرة على المدنيين، وعلى وجه الخصوص الأطفال، حيث يحرمهم من حق أصيل من حقوقهم، وهو الحصول على التعليم المناسب.

ولا يحظر القانون الدولي الإنساني الهجوم المباشر على الأعيان المدنية فقط، بل يوصي بافتراض مدنية الأهداف المشكوك في طبيعتها، ويؤكّد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (2225/2015) حول الأطفال والنزاعات المسلحة وجوبَ احترام أطراف النزاع للطابع المدني للمدارس.

ويجرم القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، استخدامَ المدارس لأغراض عسكرية، مما قد يجعلها أهدافًا مشروعة لأطراف النزاع، ويرتب على الأطراف حماية هذه الأعيان، والتمييز بينها وبين الأعيان الأخرى.

ويعد استخدام المدارس لأغراض عسكرية أو لأغراض التحشيد أو عسكرة المدارس أو تعطيلها بأيّ شكل، من بين الجرائم الجسيمة، وفقًا للقوانين الدولية المختلفة.

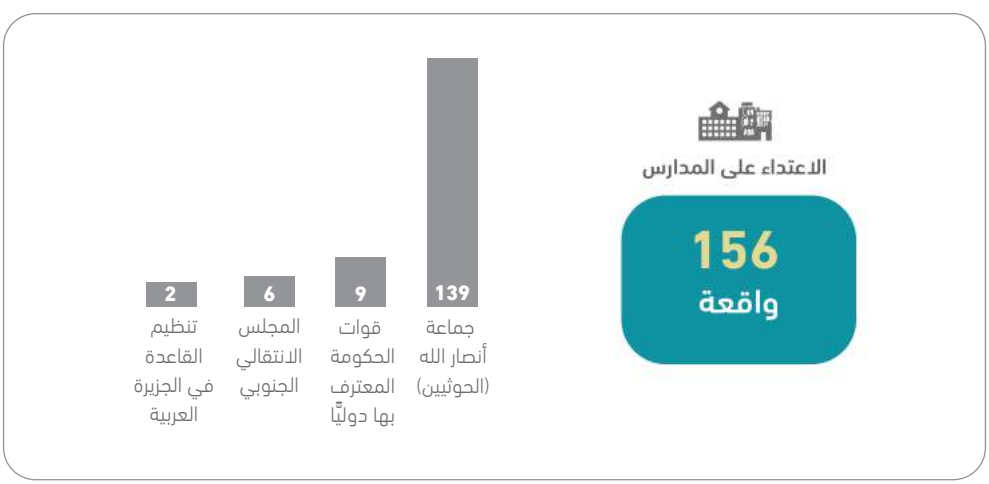

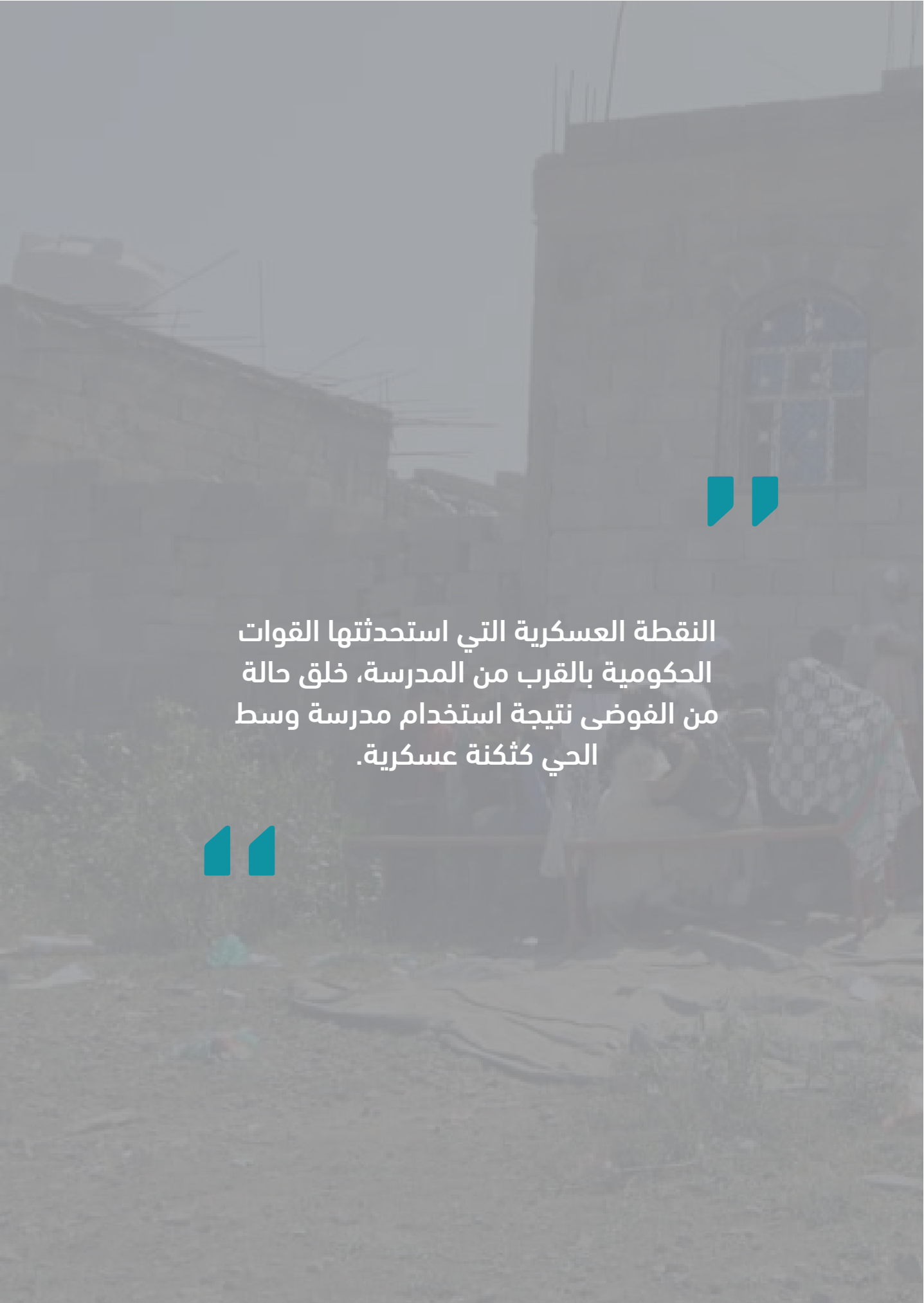

النقطة العسكرية التي استحدثتها القوات الحكومية بالقرب من المدرسة، خلق حالة من الفوضى نتيجة استخدام مدرسة وسط الحي كثكنة عسكرية.

نماذج لوقائع الاعتداء على المدارس

في يوم الأحد، 12 مارس/ آذار 2023، قرابة الساعة الـ9:00 صباحًا، قام سبعة مسلحين تابعين لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، باقتحام مدرسة الواغرة، بمديرية الحميدات- محافظة الجوف، أثناء تأدية الطلاب للاختبارات النهائية، وقام المسلحون بإيقاف الطلاب عن أداء الامتحانات، وألقوا عليهم محاضرة بمناسبة الذكرى السنوية للشهيد، وطلبوا منهم ترديد الشعار الخاص بالجماعة.

قال شاهد عيان (47 عامًا)، لمواطنة: «كنت في المدرسة عندما كان قرابة مئة وثلاثين طالبًا من الصفوف السادس والسابع والثامن، يُؤَدّون الامتحانات النهائية، حينها اقتحم سبعة مسلحين المدرسة، وأقفوا الطلاب عن أداء الامتحان لإلقاء المحاضرات وترديد الصرخة (شعار الجماعة). لم نكن نعلم في المدرسة بمجيئهم، ولم نبلغ سابقًا، كما أننا لم نبدِ أي تصرف، خشية أن يُلحقوا بنا الأذى. خاف الطلاب، وتشتتوا، ولم يعودوا قادرين على التركيز لإكمال الامتحان".

وأضاف: «نحن حريصون على إبعاد المدرسة عن هذه السلوكيات، لا نريد إقحامها في النزاعات والصراعات الطائفية، لكننا لم نستطع القيام بشيء؛ هم الآن السلطة الفعلية، ويمكنهم دخول أي مكان وعمل ما يحلو لهم دون أن يردعهم أحد»[53].

في يوم الخميس، 19 يناير/ كانون الثاني 2023، قرابة الساعة الـ8:00 مساء، شنت جماعة أنصار الله (الحوثيين) هجمةً برية بعدة قذائف هاون على مدرسة الشهيد صالح المخنقي للتعليم الأساسي، في قرية مخنق، التابعة لمديرية الحد، بمحافظة لحج، وألحقت بالمدرسة العديدَ من الأضرار على مستوى الجدار والأبواب والنوافذ، وتوقفت العملية التعليمية في المدرسة، وتسببت بحرمان 190 طالبًا وطالبة عدة أيام من الدراسة، ثم استُؤْنِفت العملية التعليمية في ظل استمرار الهجمات.

في يوم الثلاثاء، 10 أبريل/ نيسان 2023، قرابة الساعة الـ8:00 صباحًا، في عزلة ضوار، بمديرية صرواح- محافظة مأرب، قامت جماعة أنصار الله (الحوثيين) باستخدام مدرسة ضوار الأساسية لإقامة دورات صيفية ضمن ما يُعرف بالمخيمات الصيفية التي تنظمها الجماعة، وقد التحق بالمركز ما يقارب 20 طالبًا وطالبة، أعمارهم لا تتجاوز الستة عشر عامًا، وقد تلقى الأطفال خلال هذه الدورات عددًا من المحاضرات لقيادات الجماعة، وتدارس كتيباته. وأقيمت من خلال المركز عدة فعاليات، ألقيت فيها كلمات لقياديين في الجماعة، وغيرها من الأنشطة ذات الطابع المذهبي. وانتهى استخدام المدرسة في 20 يونيو/ حزيران 2023.

53 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، في منطقة الواغرة، بمديرية الحميدات- محافظة الجوف، بتاريخ 13 مايو 2023.

في يوم الأحد، 2 يوليو/ تموز 2023، قرابة الساعة الـ2:00 مساء، قام جنود مسلحون يتبعون الكتيبة الرابعة التابعة لقوات الحكومة المعترف بها دوليًّا، في منطقة البعيمة التابعة لمديرية المقاطرة، بمحافظة لحج، بإنشاء نقطة تفتيش على الطريق بالقرب من مدرسة الأمل، والتمركز فيها واستخدام المدرسة لأغراض عسكرية كسكن للجنود ومخازن للأسلحة، وأيضًا كمركز للاحتجاز. ورغم المطالب المتكررة من سكان المنطقة بإخلاء المدرسة من المظاهر العسكرية، فإن مطالبهم تلك قوبلت بالرفض، كما قام الجنود بنهب بعض أثاث ومقتنيات المدرسة، بما في ذلك بعض أبواب ونوافذ المدرسة.

قال أحد سكان المنطقة (54 عامًا)، لمواطنة: «النقطة العسكرية التي استحدثتها القوات الحكومية بالقرب من المدرسة، خلق حالة من الفوضى نتيجة استخدام مدرسة وسط الحي كثكنة عسكرية»، وقال: «يصل عدد الطلاب المستفيدين من خدمات المدرسة إلى 400 طالب وطالبة، ويبلغ عدد المعلمين 15 معلمًا. استخدام مبنى المدرسة جعلها عرضة، ومعها الطلاب والمعلمون، للاستهداف؛ مما تسبب في تجنب الكثير من الطلاب الذهاب إلى المدرسة، كما أنّ هؤلاء الجنود، بالإضافة إلى الضرر الذي تسببوا به في المدرسة، يقومون بمضايقة النساء والمارّة»54.

إحدى المدارس وقد تحولت إلى سكن لعدد من الأسر النازحة بسبب الحرب - الثلاثاء 26 سبتمبر 2023م - مدرسة 14 أكتوبر – مدينة قعطبة - 10:00 صباحاً

54 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، مع أحد سكان المنطقة، في مديرية المقاطرة، بمحافظة لحج، بتاريخ 14 يوليو 2023.

طفل يجلس على أنقاض مدرسته التي تعرضت للقصف -
مدرسة أم المعارك -النزالي – حيس – الحديدة - 22 ابريل 2023

ثانيًا: الاعتداء على منشآت ومرافق الرعاية الصحية

اتخذ الاعتداء على الرعاية الصحية أشكال عدة، منها: الاعتداء على الأطباء والعاملين الصحيين بالضرب وغيره، واقتحام المستشفيات والمراكز الصحية، واستخدامها لأغراض عسكرية، والاستهداف المباشر للمستشفيات والمراكز الصحية وسيارات الإسعاف. وقد شهد العام 2023، انخفاضًا في وتيرة الاعتداء على منشآت وأفراد القطاع الصحي مقارنة بالأعوام السابقة، حيث وثقت مواطنة لحقوق الإنسان 22 واقعة اعتداء على مستشفيات ومراكز صحية. تتحمل قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا المسؤولية عن 5 وقائع اعتداء على مستشفيات ومراكز صحية، وتتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤولية عن 11 واقعة اعتداء على مستشفيات ومراكز صحية، ويتحمل المجلس الانتقالي الجنوبي المسؤولية عن 4 وقائع اعتداء على مستشفيات ومراكز صحية، في حين تتحمل قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات والقوات المشتركة المسؤولية عن واقعتَي اعتداء على مستشفيات ومراكز صحية بواقع واقعة لكلٍّ منهما.

ويعدّ استهداف منشآت القطاع الصحي سلوكًا درجت عليه الأطرافُ متجاهلةً الآثار التي يخلفها على المدنيين، إذ تسببت الهجمات المتكررة تلك وبأنواعها المختلفة، في انهيار المنظومة الصحية، وعجزها عن تقديم الخدمات الطبية، بما فيها الخدمات الضرورية. يحدث هذا في ظل ارتفاع في نسب العديد من الأمراض والأوبئة، وهو ما يفاقم من أضرار الاعتداء على المنشآت الصحية على المدنيين.

الإطار القانوني

تعد المنشآت الصحية بمختلف أنواعها، بما فيها المستشفيات والمراكز الصحية، والعيادات الثابتة والمتنقلة، ومخازن وثلاجات الأدوية، ووسائل النقل التابعة وسيارات الإسعاف، والعاملين الصحيين على اختلافهم، بمن فيهم المراكز والمستشفيات والأطباء التابعون لطرف نزاع، والذين يقدمون خدماتهم لجنود العدو وفي جبهات القتال- شخوصًا وأعيانًا محمية بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويحظر استهدافها تحت أيّ مبرر ما دامت اقتصرت خدماتها على التطبيب والرعاية الصحية للمرضى والمصابين من المدنيين والمقاتلين.

وبموجب نظام روما، فإن القصد في توجيه هجمات ضد المباني والمواد والوحدات الطبية ووسائل النقل والأفراد من مستعملي الشارات المميزة المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف، يعدّ جريمة حرب.

ولا تفقد المستشفيات وغيرها من مرافق الرعاية الصحية الحمايةَ بوصفها عينًا مدنيًّا، إلا في حالة استخدامها لأفعال تضر بالعدو، واستخدامها خارج نطاق مهامها الإنسانية، ولا يُعدّ تقديم الخدمات الطبية لجرحى العدو فعلًا مضرًّا عسكريًّا يبيح استهداف هذه المنشآت والمرافق بأي شكل، والأفعال التي تدخل ضمن الأفعال المضرة بالعدو وتُسقط الحماية عن هذه المنشآت، هي الأعمال العسكرية البحتة؛ كاستخدامها لإيواء المقاتلين أو تخزين الأسلحة أو مواقع لتوجيه الهجمات العدائية، وغيرها من الأفعال المشابهة.

ويمثل الاعتداء على الرعاية الصحية، بما فيها الهجمات على المنشآت الصحية، والاعتداء على العاملين الصحيين، انتهاكًا لحقّي الحياة والرعاية الصحية، وغيرها من الحقوق المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

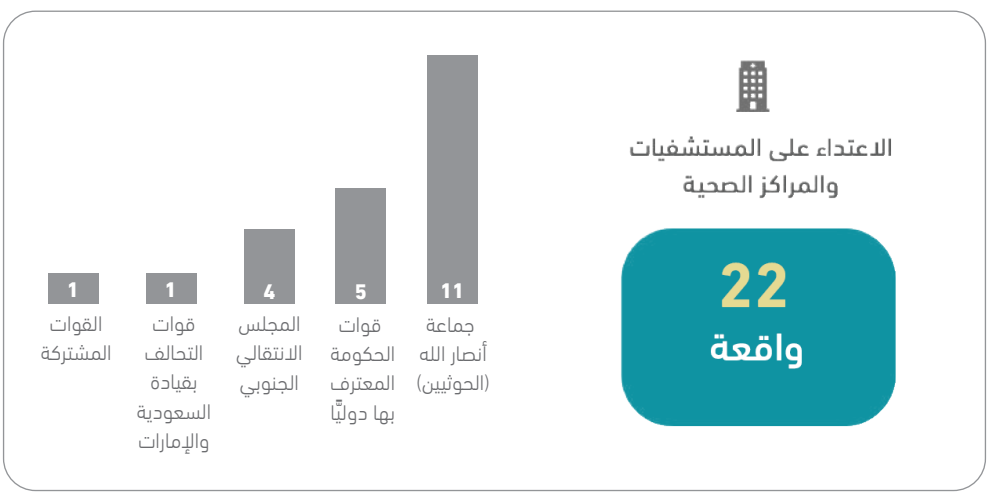

حاليًّا من يحتاج لخدمة صحية بسيطة يضطر
للذهاب إلى المدينة عبر سلسلة جبلية وعرة؛
ممّا يجعل الكثير من السكان يتحمّل الألم
والمرض لعدم القدرة على السفر للعلاج

نماذج لانتهاكات الرعاية الصحية

في يوم الأحد، 7 مايو/ أيار 2023، قرابة الساعة الـ10:00 صباحًا، قامت جماعة أنصار الله (الحوثيين)، في مديرية ريدة- محافظة عمران، بالاعتداء بالضرب على مدير مستشفى ريدة، حيث تم إسعاف ثلاثة مصابين بحادث سير من مديرية حرف سفيان، وعم من أصدقاء قيادي بجماعة أنصار الله (الحوثيين)، فقام المستشفى بتقديم الإسعافات الأولية، وتحويل المصابين إلى مركز محافظة عمران أو محافظة صنعاء؛ لأنّ المستشفى غير مؤهل وحالة المصابين خطيرة، فقام القيادي في الجماعة وعدد من الجنود التابعين له بضرب مدير المستشفى لتحويل المصابين لمستشفى آخر.

قال الضحية (43 عامًا)، لمواطنة: «تم تعييني مديرًا لمستشفى يفتقر لأبسط الاحتياجات، وأحاول القيام بواجبي وتقديم المتاح من الخدمات لمن يقصد المستشفى. يوم الحادثة سمعت أصوات ضجيج في المستشفى، خرجت لأرى ماذا هناك، ووجدت ثلاثة مصابين ومعهم أحد القيادات الحوثيين في المنطقة، يتجهون إلى الطوارئ، قالوا إنهم أصيبوا بحادث سير، وأشهرَ القيادي سلاحه على الموظفين، قدّمنا لهم الإسعافات الأولية، وأبلغته أنّ بقاءهم في المستشفى يُشكّل خطرًا عليهم، وأنّ عليه نقلهم إلى مستشفى آخر مؤهل لإنقاذهم، وقلت لهم مرور الدقيقة وهم هنا يشكل عليهم خطرًا. غادروا وبعد ثوانٍ قليلة وأنا في فناء المستشفى، أتى إليّ وصفعني في وجهي، واعتدى وتهجم عليّ، وضربني. في البداية كنت مصدومًا ممّا يحدث، ثم حاولت الدفاع عن نفسي، لكن الموظفين قاموا بإبعاده عني»55.

في يوم الخميس، 3 أغسطس/ آب 2023، قرابة الساعة الـ10:30 صباحًا، قام مسلحون ينتمون للواء الرابع عشر صاعقة، التابع للمجلس الانتقالي الجنوبي، باقتحام الوحدة الصحية الوحيدة في منطقة ذلبير، التابعة لمديرية ملاح- محافظة لحج، مما أدّى إلى إغلاق الوحدة الصحية وحرمان سكان المنطقة من الخدمات التي تقدمها، حيث توفر الوحدةُ الخدماتِ الطبيةَ بشكل مجانيّ، بدعم من منظمة ميدير السويسرية.

قال أحد سكان المنطقة (59 عامًا)، لمواطنة: «كانت الوحدة الصحية في المنطقة، قبل إغلاقها بسبب اقتحام المسلحين، تقدم الخدمات الصحية المتعلقة برعاية النساء الحوامل والأطفال، وتقدم اللقاحات والإسعافات الأولية، وغيرها من الخدمات. حاليًّا من يحتاج لخدمة صحية بسيطة يضطر للذهاب إلى المدينة عبر سلسلة جبلية وعرة؛ ممّا يجعل الكثير من السكان يتحمّل الألم والمرض لعدم القدرة على السفر للعلاج»56.

55 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، مع ضحية، في مديرية ريدة، بمحافظة عمران، بتاريخ 10 أغسطس 2023.

56 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، مع أحد المستفيدين، في منطقة ذلبير، بمديرية الملاح- محافظة لحج، بتاريخ 13 أغسطس 2023.

الفصل الخامس:

تجنيد واستخدام الأطفال

مدخل

قامت أطرافُ النزاع في اليمن ومنذ بَدء النزاع المسلح في اليمن، بتجنيد الآلاف من الأطفال، غالبيتهم من دون علم أهاليهم، حيث تقوم باستقطابهم من المدارس والمراكز الصيفية والأحياء والمساجد، ومثّلت المشاكل الأسرية مدخلًا لهذه الأطراف، لتجنيد الأطفال في أحيانٍ كثيرة، حيث تعمل على استغلال أي مشاكل أو خلافات تحدث بين الأطفال وأسرهم من خلال تعميق تلك الخلافات بينهم وبين أسرهم، واستقطابهم وتجنيدهم، كما أنها تقوم باستغلال عوز وحاجة الكثير من الأُسَر في ظلّ الظروف الاقتصادية والمعيشية المأساوية التي تسبب بها استمرار النزاع المسلح، فتعرض عليهم تجنيد أطفالهم مقابل الحصول على راتبٍ أو أجر رمزي، وتدفع الكثير من الأسر بأطفالها إلى التجنيد بسبب الحاجة وقلة الوعي بمخاطر التجنيد. وبحسب ما وثقته مواطنة من وقائع، فإنّ الكثير من الأسر التي جنّدت أطفالها عن رضا رغبةً في الحصول على المال ندمت لقيامها بذلك الفعل.

وثقت مواطنة لحقوق الإنسان 74 واقعة تجنيد أطفال حدثت خلال العام 2023، تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤولية عن 41 واقعة تجنيد، في حين يتحمل المجلس الانتقالي الجنوبي المسؤولية عن 25 واقعة تجنيد، وقوات الحكومة المعترف بها دوليًّا المسؤولية عن 8 وقائع.

تُوكل إلى المجنَّدين من الأطفال مهامٌ متنوعة؛ منها المواجهة في جبهات القتال أو مهام أمنية في نقاط التفتيش أو مهام لوجستية في إيصال المؤن للمقاتلين، وغيرها من المهام. ويصرح الأطفال بأنه بمجرد تجنيدهم يكونون عرضة لمخاطر الوفاة أو الإصابة، بالإضافة إلى تعرضهم للعديد من الاعتداءات بما فيها العنف الجنسي والتعذيب والاحتجاز وغيرها من الانتهاكات.

وقد تركّزت عمليات تجنيد واستخدام الأطفال في العام 2023، في المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله (الحوثيين)، وشهدت الشهور الأخيرة من العام عمليات تجنيد واسعة للأطفال، بذريعة إعدادهم للمشاركة في نصرة غزة، بالتزامن مع العمليات العسكرية التي تشنّها إسرائيل على القطاع.

يواجه فريق مواطنة صعوبة كبيرة في توثيق وقائع التجنيد؛ لامتناع معظم الأُسَر عن الحديث عن أمور التجنيد، خشية أن يتعرضوا للأذى أو يلحق أيّ أذى بأطفالهم المجنَّدين، ويمثّل ما توثقه مواطنة نسبة بسيطة من الانتهاكات الفعلية.

ومن الجدير بالذكر، أنّ عمليات التجنيد لم تشهد انخفاضًا على الرغم من انخفاض العمليات العسكرية، وحتى عقب الإعلان عن توصل الأطراف لاتفاق سلام، وعلى العكس من ذلك شهدت عمليات تجنيد الأطفال ارتفاعًا بمعدلات كبيرة.

الإطار القانوني

يُحظر تجنيد الأطفال أو السماح باشتراكهم في الأعمال القتالية، وإصدار أي أحكام جنائية بحق الأفراد لأسباب متعلقة بالنزاع خلال فترة النزاع أو بعدها، إلا بضمان الالتزام بمبادئ وشروط العدالة الإجرائية المختلفة وضمان قانونية الأحكام وحصول المتهمين على كافة الضمانات والحقوق المتعلقة بالدفاع، وعدم القسر على الاعتراف وغيرها، كما يحظر توقيع أي عقوبات على أي شخص لقيامه بمهام ذات صفة طبية

نص البروتوكولان الإضافيان، الأول والثاني، لاتفاقيات جنيف 1977، على حظر تجنيد الأطفال أو إشراكهم في الأعمال القتالية، حيث نص البروتوكول الثاني في الفقرة (ج) من المادة (2)، على عدم جواز تجنيد الأطفال في القوات أو الجماعات المسلحة، ولا يجوز السماح بإشراكهم في العمليات القتالية57.

وبحسب اتفاقية حقوق الطفل 1989، التي تعد اليمن طرفًا فيها، فإنّ سنّ الخامسة عشرة تمثل الحد الأدنى للتجنيد، وينص البروتوكول الاختياري التابع لاتفاقية حقوق الطفل، على أنّ السن الأدنى للتجنيد الطوعي في القوات المسلحة 15 سنة، ورفع سن التجنيد الإجباري إلى 18 سنة، وحظر على الجماعات المسلحة استخدام الأطفال دون سن الثامنة عشرة في أي حالٍ من الأحوال، ودعا الدول إلى معاقبة هذه الممارسات جنائيًّا.

وبمقتضى قوانين الحرب، يعدّ تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة، واستخدام الأطفال من قبل الأطراف في النزاع جريمة حرب، ومن الممكن أن يتحمل القادة العسكريون للقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة الذين كانوا يعرفون أو الذين كان ينبغي أن يعرفوا ولم يتخذوا أي إجراءات فعّالة لإنهاء هذه الممارسة، المسؤولية الجنائية.

يتضمن القانون الدولي الإنساني نصًّا يُقرّ بحالة الاستضعاف والاحتياجات الخاصة للأطفال في النزاعات المسلحة58، وتحظر المادة رقم (45) من قانون حقوق الطفل اليمني، إشراكَ الأطفال إشراكًا مباشرًا في الحرب، أو تجنيد أيّ شخص دون سن الثامنة عشرة.

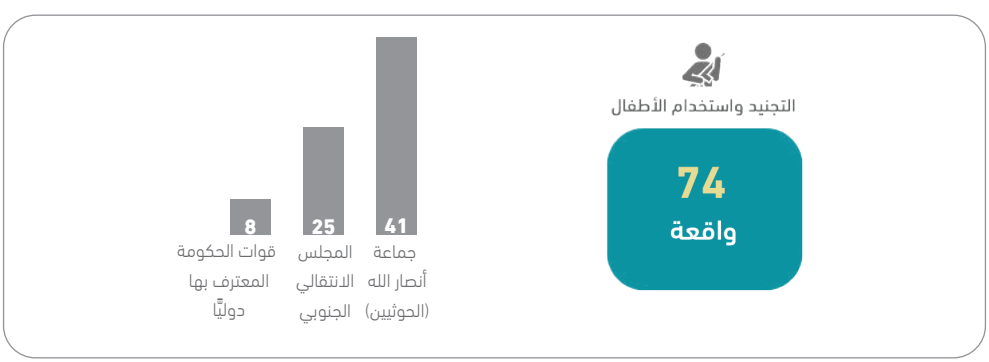

57 الملحق (البروتوكول) الثاني الإضافي إلى اتفاقيات جنيف، 1977، متاح على الرابط:
https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5ntce2.htm

58 حماية الأطفال بموجب القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، متاح على الرابط:
https://www.icrc.org/ar/doc/war-and-law/protected-persons/children/overview-protected-children.htm

غادر ابني المنزل دون علمي، لا يزال صغيرًا، ولم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره. لم أكن راضيًا عن تجنيده، ولكن سوء الوضع المعيشي والحالة التي نمر بها، أجبرني على عدم المعارضة.

نماذج لانتهاكات تجنيد واستخدام الأطفال

في يوم الأربعاء، 22 فبراير/ شباط 2023، عند حوالي الساعة الثامنة صباحًا، قام أحد القيادات العسكرية في المنطقة العسكرية السادسة التابعة للقوات الحكومية، بتجنيد طفل (15 عامًا/ ذكر) من أبناء منطقة الريان، بمديرية خب والشعف- محافظة الجوف، من منزله حيث تلقى الطفل التدريبات العسكرية ما يقارب أربعين يومًا في أحد معسكرات التجنيد التابعة لقوات الحكومية في منطقة الكنائس، بمديرية رغوان- محافظة مأرب، بعدها تنقل الطفل بين جبهات القتال والمواقع العسكرية التابعة للقوات الحكومية في شمال شرق مديرية خب والشعف، بمحافظة الجوف، على الحدود السعودية.

قال والد الطفل (54 عامًا)، لمواطنة: «غادر ابني المنزل دون علمي، لا يزال صغيرًا، ولم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره. لم أكن راضيًا عن تجنيده، ولكن سوء الوضع المعيشي والحالة التي نمر بها، أجبرني على عدم المعارضة. أخبرني من قبلُ، عدة مرات، برغبته في التجنيد؛ للحصول على راتب شهري، لكني كنت أرفض ذلك، ومضت الأيام وتضاعفت معاناتنا بسبب الحاجة وانعدام مصدر الدخل، فذهب للتجنيد ولم أعلم بذلك إلا في اليوم الثاني من مغادرته المنطقة»[59].

في يوم الثلاثاء، 4 أبريل/ نيسان 2023، عند قرابة الساعة الـ4:00 مساء، قام المشرف (القيادي) العسكري التابع لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، بمديرية شرعب السلام، بمحافظة تعز، بأخذ طفل (16 عامًا - ذكر)، من منزل جدته لأمه من قرية الطفيلي، عزلة بني وهبان، بمديرية شرعب السلام- محافظة تعز، وتجنيده دون علم والديه. تلقى دورة تدريبية تثقيفية في سبتمبر 2022 في منطقة الحوبان بمدينة الصالح، وبعد ذلك دورة تدريبية عسكرية بمحافظة ذمار خلال يناير وفبراير 2023، وبعد ذلك تم منحه سلاحًا، وأصبح يتنقل على متن طقم العسكري، ويعيش في مواقع عسكرية، يعاني البرد والجوع، وأدّت واقعة التجنيد هذه إلى تسرب الطفل عن التعليم وانقطاعه عن منزل أهله.

قالت والدة الطفل (38 عامًا)، لمواطنة: «أرسلت ابني لمنزل جدته، وكان يتنقل بين منزلنا ومنزل جدته، ولكن في كل مرة كان يعود فيها إلى البيت، كانت تتغير طريقة لبسه وكلامه وسلوكياته وأفكاره أكثر من المرات السابقة، وكان يتحدث عن «المسيرة القرآنية» وشعارات الجهاد، وبدأ يختلف معي في الآراء؛ لذا خفت عليه من هذه الأفكار، وقمت بمنعه من الذهاب إلى منزل جدته. ومنذ بداية رمضان 23 مارس 2023، ذهب لبيت جدته لأمه في قرية بعيدة عني، وعندما ذهبت لزيارة أمي في 4 أبريل 2023، تفاجأت بعدم وجود ابني، وأخبروني بأنه تجند مع «أنصار الله»، حاولت إعادته بكلّ الطرق، بكيت واستغثت، ولكن لم أستطع إقناعه بالعودة. بعد فترة عاد وهو يحمل السلاح»، وأضافت: «طفل يحمل

59 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، مع والد الطفل بمديرية خب والشعف- محافظة الجوف، بتاريخ 17 يوليو 2023.

سلاحًا أطول منه، قلبي يتقطع على ابني، لا أريده أن يقاتل ولا أن يقتل، ما زال طفلًا وما زلت أخشى عليه من البرد والجوع والعطش، كيف سيتحمل معاركًا وقتالًا ونومًا في العراء ومصاحبة رجال أكبر منه لا يعرفهم، أخذوه دون علمي وبلا إذني، كان متميزًا في مدرسته، سرقوا منه حياته وسرقوا مني ابني»[60].

في يوم الثلاثاء، الموافق 7 مارس/ آذار 2023، قرابة الساعة الـ6:00 صباحًا، قام القيادي بجماعة أنصار الله (الحوثيين)، بمديرية كتاف والبقع، عزلة العقيق- محافظة صعدة، بتجنيد طفلة (16 عامًا/ أنثى) إثيوبية الجنسية، مدة شهر كامل، وقد عانت من مضايقات وتحرش جنسي من القيادي الذي جنّدها بطرق مختلفة، إلى أن تمكّنت من الفرار من المعسكر التدريبي، بتاريخ 10 أبريل/ نيسان 2023.

60 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان مع والدة الضحية، في شرعب السلام- محافظة تعز، بتاريخ 11 يونيو 2023.

الفصل السادس:

منع وصول المساعدات الإنسانية

مدخل

منذ اندلاع النزاع المسلح في اليمن، في سبتمبر 2014، ارتكبت أطراف النزاع المختلفة مئات الانتهاكات فيما يتعلق بمنع وصول المساعدات الإنسانية للمستفيدين من المتضررين، وفي ظل ارتفاع نسب انعدام الأمن الغذائي وفقدان السكان لمصادر دخلهم، أصبحت المساعدات الإنسانية واحدة من الركائز والمصادر الأساسية التي تقتات عليها آلافُ الأُسَر، ويتسبب منعها بأيّ شكل أو تأخيرها، بأضرار وآثار سلبية بالغة على المستفيدين، حيث تنتظر آلاف الأسر مواعيد استلام حصصها من المساعدات بصبر بالغ، لتسد احتياجاتها الأساسية. ويأخذ منع وصول المساعدات الإنسانية أشكالًا عدة؛ منها عرقلة حركة وصول المساعدات أو العاملين الإغاثيين بأي طريقة كانت، بما فيها التلاعب بقوائم المستفيدين، وكذلك التدخل في تنفيذ الأنشطة الإنسانية، والاعتداء على العاملين الإنسانيين، كالاعتقالات التعسفية أو سوء المعاملة وغيره.

ومن جانب آخر، تأخذ المساعدات الإنسانية أشكالًا عدة؛ منها المواد الأساسية والخدمية، بما فيها المعونات الغذائية والطبية والإيوائية المقدمة من المنظمات الإغاثية والطبية والتنموية الدولية والمحلية، التي تشتمل جميع إجراءاتها الطارئة على ضمان بقاء السكان المدنيين/ المدنيات على قيد الحياة في ظل النزاع المسلح الدائر في اليمن[61].

وثقت مواطنة لحقوق الإنسان 54 واقعة منع وصول مساعدات إنسانية خلال العام 2023. يتحمل المجلس الانتقالي الجنوبي المسؤوليةَ عن 9 وقائع، وتتحمل قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا المسؤولية عن 5 وقائع، وتتحمل القوات المشتركة المسؤولية عن واقعتَي انتهاك، ونسبت واقعة منع وصول مساعدات واحدة لعصابات التهريب والاتجار بالبشر، وتركزت معظم وقائع منع وصول المساعدات الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله (الحوثيين)، حيث تتحمل المسؤولية عن 37 واقعة انتهاك من أصل الوقائع التي تم توثيقها.

وتسبب منع وصول المساعدات بحرمان عشرات المستفيدين من الأُسر الأشد فقرًا، من حقها في الحصول على المساعدات الإنسانية. وقد تنوعت أساليب الأطراف في منع وصول المساعدات الإنسانية، بحسب ما وثقته مواطنة، بين تقييد حركة المساعدات والعاملين الإنسانيين، والانتقاص من حصص المستفيدين، والتحكم في آليات صرفها، وإعداد أو التدخل في إعداد الكشوفات الخاصة بالمستفيدين والتلاعب بها، وغيره، بالإضافة إلى فرض العديد من القيود على موظفي المنظمات الإنسانية، وإنشاء العديد من العراقيل أمام الوصول السريع للمساعدات الإنسانية إلى المستفيدين من المدنيين.

أدّى التدخل المستمر لأطراف النزاع في تقييد وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية ومحاولة توجيهها لفئات معينة، إلى توقف العديد من الأنشطة الإغاثية أو تقليصها، مما حرم آلاف الأُسر من حقها في تلك المساعدات.

---

61 منع وصول المساعدات الإنسانية، مواطنة لحقوق الإنسان، متاح على الرابط: https://www.mwatana.org/subjets/humanitarian-aid-obstruction

الإطار القانوني

يرقى منع وصول المساعدات الإنسانية المرتبط بالنزاع المسلح، إلى مستوى جرائم الحرب بموجب نظام روما الأساسي.

ويعد منع وصول المساعدات الإنسانية واحدًا من أشكال التجويع من خلال حرمانهم من احتياجاتهم الضرورية، ويحظر التجويع كأسلوب من أساليب الحرب بموجب القانون الدولي الإنساني.

ويتوجب على أطراف النزاع السماح بالوصول الآمن والسريع للمساعدات الإنسانية للمدنيين، وتسهيل حركة العاملين في المجال الإنساني، وعدم التدخل في عملهم .

ويعد منع وصول المساعدات الإنسانية جريمةً جسيمة وفقًا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لما يتسبّب به من أضرار مباشرة على المدنيين، وفي مقدمتهم الأطفال.

وإلى جانب القانون الدولي الإنساني، فإن منع وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية يتناقض مع العديد من الحقوق المكفولة بموجب قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، كحق الحياة والرعاية الصحية والغذاء وغيرها من الحقوق.

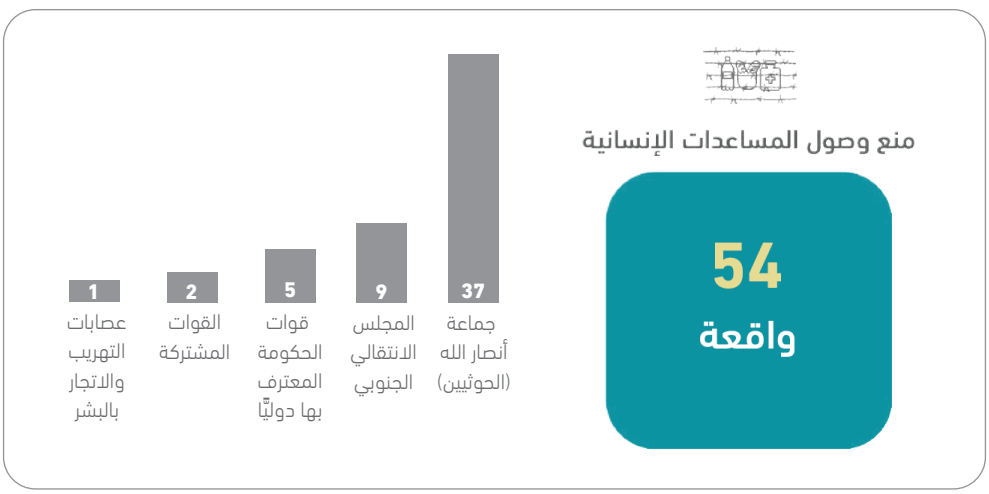

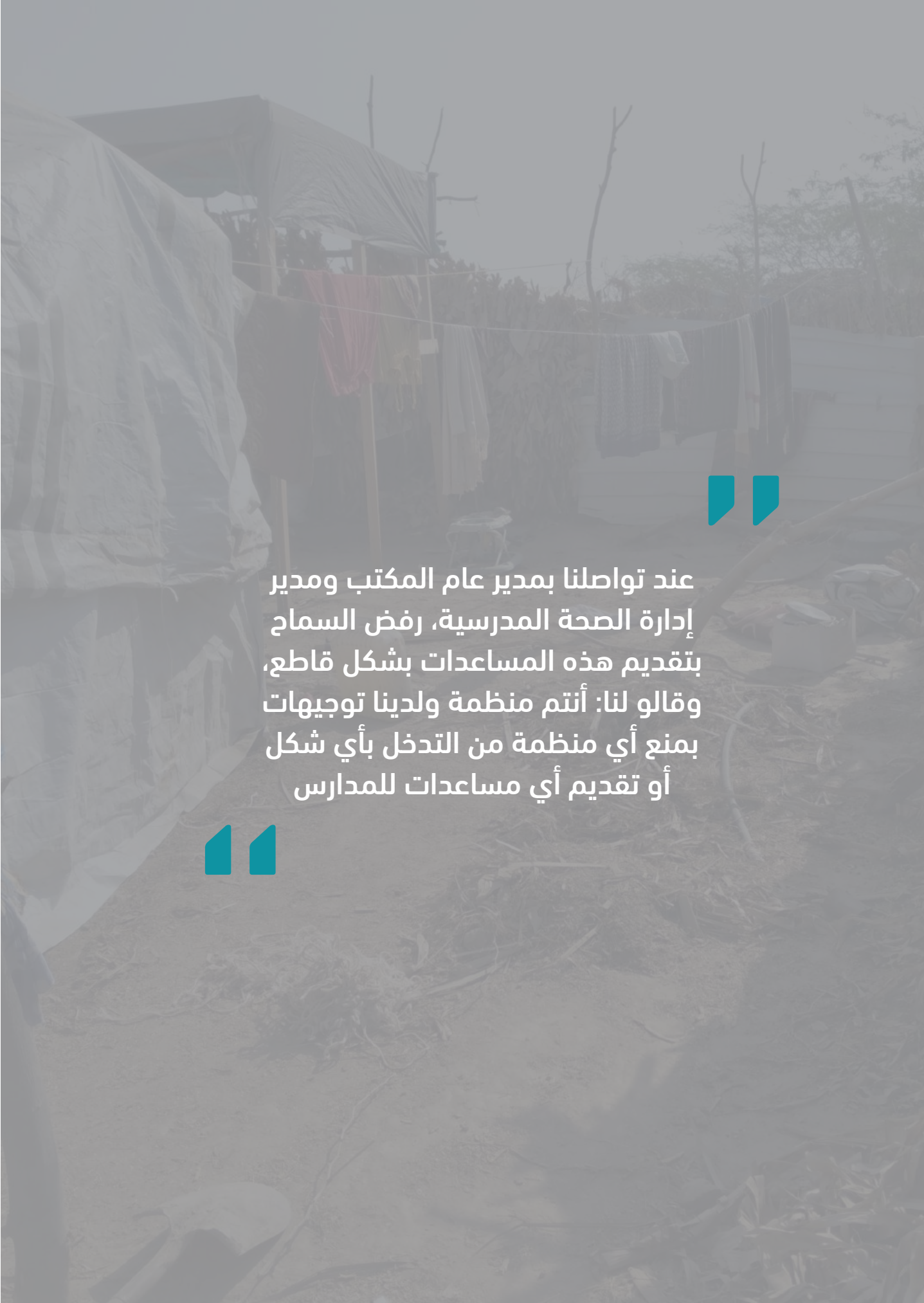

عند تواصلنا بمدير عام المكتب ومدير إدارة الصحة المدرسية، رفض السماح بتقديم هذه المساعدات بشكل قاطع، وقالو لنا: أنتم منظمة ولدينا توجيهات بمنع أي منظمة من التدخل بأي شكل أو تقديم أي مساعدات للمدارس

نماذج لتقييد ومنع وصول المساعدات الإنسانية

في صباح يوم السبت، 6 مايو/ أيار 2023، قامت جماعة أنصار الله (الحوثيين)، بمنع جمعية الهلال الأحمر اليمني- فرع المحويت، من مكتب التربية والتعليم بمحافظة المحويت، التابع لجماعة أنصار الله (الحوثيين) عن تقديم مساعدات إنسانية متمثلة بتوفير مسعفين ميدانيين وحقائب إسعافات أولية وأدوية وسيارة إسعاف للمراكز الامتحانية، في مديريات مدينة المحويت والرجم وجبل المحويت، للطلاب والطالبات المتقدمين لامتحانات الشهادتين الأساسية والثانوية العامة، وكانت المساعدة ستوفر مسعفين ميدانيين وحقائب إسعافات أولية وأدوية وسيارة إسعاف لمعالجة الطلاب والطالبات أثناء أداء الامتحانات، وتقديم وسائل الوقاية الصحية والإسعافات الأولية لهم، وتعقيم الفصول والقاعات. الجدير بالذكر أنه خلال فترة الامتحانات، حدثت كثير من حالات الإغماء بين الطلاب، وحوادث وقوع، وكانوا بحاجة لمن يقوم بإسعافهم.

قال أحد موظفي جمعية الهلال الأحمر (45 عامًا)، لمواطنة: «وصلنا تعميمٌ عاجل من العمليات المركزية لجمعية الهلال الأحمر اليمني- المركز الرئيسي، عبر إيميل الفرع، يتضمن سرعة قيامنا باختيار ما لا يقل عن عشرة مراكز امتحانية كبيرة ذات كثافة طلابية عالية من المراكز الامتحانية الخاصة بامتحانات الشهادتين الأساسية والثانوية العامة، في مركز المحافظة والمديريات القريبة، وترشيح متطوعين ومتطوعات من المدربين والمؤهلين في مجال الإسعافات الأولية والإنقاذ والدعم النفسي، وتوفير حقائب إسعافات أولية وأدوية لكل مسعف، مع سيارة إسعاف أو أكثر في كل مديرية، لتقديم خدمات المعالجة والإسعافات الأولية في المراكز الامتحانية؛ ولأن المحافظة كان يوجد بها أكثر من 300 مركز امتحاني، فقد قررنا رفع عدد المخيمات المستهدفة، وعند التواصل مع السلطات المحلية لغرض التنسيق قبل التنفيذ، قمنا برفع أسماء المتطوعين والمتطوعات المرشحين للمهمة، واخترنا خمسة مراكز امتحانية كبيرة في مركز المحافظة بمدينة المحويت، ومركزين اثنين في مديرية الرجم، وثلاثة في مديرية جبل المحويت. وعند تواصلنا بمدير عام المكتب ومدير إدارة الصحة المدرسية، رفض السماح بتقديم هذه المساعدات بشكل قاطع، وقالو لنا: أنتم منظمة ولدينا توجيهات بمنع أي منظمة من التدخل بأي شكل أو تقديم أي مساعدات للمدارس»62.

في يوم الخميس، الموافق 17 أغسطس/ آب 2023، عند قرابة الساعة الـ12:00 ظهرًا، قامت جماعة أنصار الله (الحوثيين) بتقييد وصول مساعدات إنسانية مقدمة من مؤسسة وقف الواقفين العالمية، في قرية الكويحة، بمديرية مقبنة- محافظة تعز، حيث قامت بإطلاق قذيفة إلى جوار سور مدرسة الزبيري أثناء وجود اللجنة المسؤولة عن توزيع مواد غذائية على 42 مستفيدًا، مما تسبب في حالة من الهلع والخوف وسط الحاضرين داخل المدرسة، وعرقلة حركة المستفيدين، وكذلك إيقاف عملية التوزيع مدة، ثم استئنافها في وقت لاحق.

62 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، مع موظف في الهلال الأحمر، في منطقة الوصية، بمحافظة المحويت، بتاريخ 7 يونيو2023.

في يوم الجمعة، 21 أبريل/ نيسان 2023، عند الساعة الـ8:00 صباحًا، في محافظة أبين- مديرية خنفر، بمنطقة جعار، قام 4 أفراد من قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي، بالسطو على مستودع المواد الغذائية المقدمة من جمعية الهلال الأحمر الإماراتي، حيث قام العناصر بإطلاق الرصاص على الأقفال وفتح باب المستودع. كان في المستودع 850 سلة غذائية، قام المسلحون بتوزيعها بشكل عشوائي على من وُجد من الناس بالقرب من المستودع أثناء عملية اقتحامه، ثم قام العناصر بتحميل 250 سلة غذائية تقريبًا على متن سيارات الحزام الأمني وغادروا بها.

في يوم الخميس، 20 أبريل/ نيسان 2023، قرابة الساعة الـ8:00 صباحًا، في منطقة المصلوب، بمديرية المصلوب- محافظة الجوف، قام المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية (الاسكمشا)، الذي أنشأته جماعة أنصار الله (الحوثيين) خلال النزاع الحالي ليتولى تسيير وتنظيم الأعمال الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها، بحرمان (50) أسرة من النازحين ومتضرريّ الحرب من مساعدات إنسانية نقدية تقدّمها مؤسسة يمن الخير للإغاثة والتنمية بتمويل من المفوضية السامية التابعة للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتقدر المساعدة النقدية بمبلغ (120) ألف ريال يمني للأسرة المستفيدة الواحدة، حيث قامت بإسقاط أسماء المستفيدين وإحلال محلهم آخرين من المحسوبين على الجماعة. والجدير بالذكر أنّ المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية- فرع الجوف، يقوم بالتدخل المباشر في أعمال المنظمات العاملة في الجانب الإنساني.

تجمع للنازحين والمقيمين اثناء استلام مساعدات غذائية من برنامج الغذاء العالمي. حيس- محافظة الحديدة. تم التقاط الصورة في 28/ ديسمبر 2023

الفصل السابع:

انتهاكات العنف الجنسي

مدخل

يعرف العنف الجنسي بأنه الممارسات الجنسية المفروضة بالقوة، أو الإكراه، مثل تلك الناجمة عن الخوف من العنف أو الإكراه أو الاحتجاز أو القمع النفسي أو إساءة استخدام السلطة الموجهة ضد أي ضحية- رجل، أو امرأة، صبي، أو فتاة. إنّ الاستفادة من البيئة القسرية أو عدم قدرة الضحية على إعطاء موافقة حقيقية هي أيضًا شكل من أشكال الإكراه. يشمل العنف الجنسي: الاغتصاب، أو الاستعباد الجنسي، أو الدعارة القسرية، أو الحمل القسري، أو التعقيم القسري، أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على نفس الخطورة63.

تمثل النزاعات المسلحة بيئة خصبة لأشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما فيها العنف الجنسي بأنواعه المختلفة، ولا تقتصر انتهاكات وقائع العنف الجنسي على ما ترتكبه الأطراف المتنازعة في فترات النزاع؛ إذ تُشكّل حالة الانفلات الأمني وانتشار والاختلالات النفسية التي تصاحب النزاعات المسلحة سببًا لانتشار انتهاكات العنف الجنسي في أوساط المجتمعات المدنية.

إنّ توثيق انتهاكات العنف الجنسي والحصول على معلومات حولها، أمرٌ بالغ الصعوبة؛ نظرًا لحساسية هذا النوع من الانتهاكات في المجتمع من جهة، ولضرورات مراعاة حالات الضحايا ومصالحهم وتفضيلاتهم في الإفصاح من عدمه، عما تعرضوا له من جهة أخرى، إذ تفضل الغالبية العظمى من ضحايا هذا النوع من الانتهاكات عدم الإفصاح عما تعرضوا له، ومن لا يجدون مشكلة في الإفصاح يحتاجون في أحيانٍ كثيرة إلى مرور وقت طويل للتمكن من تجاوز آثار الانتهاك، ومِن ثَمّ الإفصاح. والقليل فقط من الضحايا يفضلون الإفصاح عما تعرضوا له في وقت مبكر.

يواجه فريق مواطنة صعوبة كبيرة في توثيق انتهاكات العنف الجنسي، سواء تلك التي ترتكب من أطراف النزاع أو من أفراد مدنيين، وعددٌ ممن تم توثيق وقائع انتهاك بحقهم، على الرغم من إبلاغهم بالغرض من التوثيق، والحصول على موافقات مستنيرة منهم قبل ذلك، فإنهم أبلغوا الفريق في وقت لاحق بعدم رغبتهم في نشر أو استخدام المعلومات التي شاركوها حول ما تعرّضوا له. وتُولي مواطنة هذا الجانبَ أهميةً كبيرة، وتراعي فيها احتياج الضحايا ومشاعرهم ومصالحهم الفضلى، وتستجيب بشكل دائم لرغبات الضحايا تلك.

وعلى الرغم من صعوبة الحصول على المعلومات حول هذا النوع من الانتهاكات، فإنّه أمرٌ بالغ الأهمية لتحقيق المساءلة وردع المنتهكين، وبما يحقّق الانتصاف للضحايا، ويضع حدًّا لهذا النوع من الانتهاكات، وبدونه سيكون من الصعب، إن لم يكن مستحيلًا، كشف هذه الانتهاكات، ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها ومحاسبة المتورطين فيها.

63 https://www.icrc.org/en/document/sexual-violence-armed-conflict-questions-and-answers

تتسبب انتهاكات العنف الجنسي بأنواعها، في أضرار بالغة للضحايا، على المستويين النفسي والاجتماعي، بالإضافة إلى الأضرار الجسدية البالغة التي تُحدثها العديد من أنواع هذه الانتهاكات، وفي حين يمكن للضحايا التعافي من الأضرار الجسدية التي لحقت بهم بمرور الوقت، فإنه من الصعب للغاية تجاوز الآثار النفسية التي تخلفها والتي تستمر فترات زمنية طويلة، وفي أحيانٍ كثيرة مدى الحياة.

وثقت مواطنة لحقوق الإنسان 45 واقعة عنف جنسي حدثت خلال العام 2023، وقع ضحايا لانتهاكات العنف الجنسي المختلفة، ابتداء من التحرش الجنسي ومرورًا بالاغتصاب وانتهاء بالاستغلال الجنسي، 36 شخصًا، بينهم 34 طفلًا. ويتحمل المجلس الانتقالي الجنوبي المسؤوليةَ عن 12 واقعة عنف جنسي، في حين تتحمل قوات الحكومة المعترف بها دوليًّا المسؤولية عن 12 وقائع، وتتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤولية عن 8 وقائع، بينما تتحمل القوات المشتركة المسؤولية عن وواقعتَي انتهاك، وتتحمل قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات المسؤولية عن 4 وقائع، في حين أن 7 وقائع من إجمالي ما وثقته مواطنة يتحمل مسؤوليتها أفرادٌ غير ذوي سلطة.

توثيق هذا العدد من الانتهاكات، يمثل مؤشرًا كبيرًا على انتشارها بشكل واسع، فهذه الأرقام تمثل جزءًا بسيطًا من إجمالي الانتهاكات؛ ففي بيئة ذات حساسية عالية تجاه هذا النوع من الانتهاكات كالبيئة اليمنية، توثيق عدد كبير من هذه الانتهاكات في عام واحد، يُنذر بمخاطر كبيرة متعلقة بانتشار هذا النمط بمعدلات عالية.

الإطار القانوني

يصنف نظام روما الأساسي الاغتصاب وبعض أشكال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع جريمةَ حرب، كما تعد تلك الانتهاكات جرائم ضد الإنسانية عندما تُرتكَب جزءًا من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين64.

وتحظر اتفاقية جنيف الرابعة، والبروتوكولات الإضافية التابعة لاتفاقيات جنيف، وغيرها من اتفاقيات القانون الدولي الإنسان، العنفَ الجنسي بأشكاله المختلفة، ويلزم جميع أطراف النزاع المسلح بحظر العنف الجنسي، ومحاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات.

وتحظر القواعد المختلفة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، التي تظل سارية في حالات النزاع المسلح، العنفَ الجنسي بجميع أشكاله، ويجرم القانون العرفي المنطبق في حالات النزاع المسلح، بغض النظر عن طبيعتها، هذه الانتهاكات.

أشكال العنف الجنسي التي ترقى إلى مستوى الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، تستلزم مسؤولية جنائية فردية، ويجب مقاضاة مرتكبيها. وجميع الدول ملزمة بتجريم هذه الانتهاكات، بموجب القانون المحلي، والتحقيق بشكل فعال في أي حالة من حالات العنف الجنسي ومقاضاة مرتكبيها65.

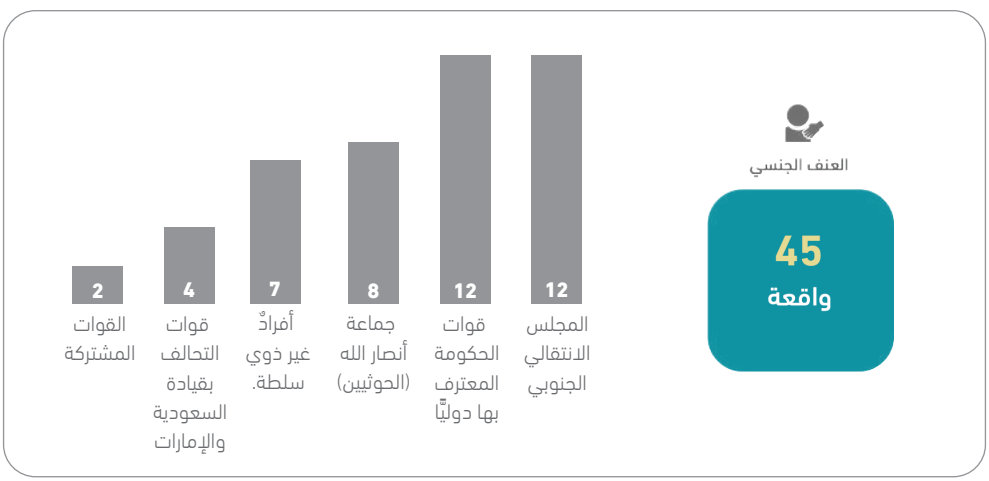

64 نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، متاح على الرابط:
https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/rome-statute-international-criminal-court&ved=2ahUKEwjS1PvPn6SEAxXeAtsEHXgNCggQFnoECAwQAQ&usg=AOvVaw1UzRgjcaAN_slid7zi8_Ca

65 العنف الجنسي في فترات النزاع المسلح، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، متاح على الرابط:
https://www.icrc.org/en/document/sexual-violence-armed-conflict-questions-and-answers

نماذج لانتهاكات العنف الجنسي

في يوم الإثنين، 1 مايو/ أيار 2023، حوالي الساعة السابعة صباحًا، في محافظة أبين، بمديرية الوضيع، منطقة جول الوضيع، تعرض طفل (15 سنة/ ذكر)، للاغتصاب والضرب بالأيدي من جنديين تابعين لقوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي، وقد حدث ذلك عندما كان يرعى الأغنام بالقرب من موقع عسكري، يوجد فيه أفراد من قوات الحزام الأمني، وعندما حدث انفجار بالقرب من موقعهم، تم القبض على الطفل وهو يرعى الأغنام على بعد كيلو من الموقع العسكري، وعلى بعد ساعة مشي من منزله، ومن ثم احتجازه في الموقع العسكري من الساعة السابعة صباحًا إلى الساعة الثامنة مساء، وهناك تم تقييده وضربه واغتصابه، وعندما علم والده بوجوده هناك ذهب لأخذه، ولكن بعد أن تم اغتصابه وتهديده وتهديد والده، وخوفًا على الطفل ترك والده المنطقةَ هربًا إلى مديرية خنفر، منطقة الخاملة.

في يوم الخميس، 6 مارس/ آذار 2023، وعند حوالي الساعة الـ9:00 صباحًا، قام 4 عناصر من القوات الحكومية، بمديرية حيران- محافظة حجة، باختطاف أربع فتيات تتراوح أعمارهن بين (13 و17 سنة)، والاعتداء عليهن جنسيًّا. وقد حدث ذلك أثناء ذهاب الفتيات الضحايا لجمع الحطب من أحد المراعي الخاصة بالتحطيب، حيث قام الجنود باعتراض طريق الفتيات وهم يستقلون عربة عسكرية، وقاموا باقتياد الفتيات بالقوة إلى إحدى المناطق الخالية من السكان، والاعتداء عليهن بالضرب، واغتصابهن، وتركهن في المكان ثم لاذوا بالفرار.

في يوم السبت، 8 أبريل/ نيسان 2023، قرابة الساعة الـ10:00 مساء، في الشرقية، بمديرية دار سعد- محافظة عدن، قام أحد المسلحين التابع للمجلس الانتقالي الجنوبي، بالتحرش بطفلة (9 سنوات/ أنثى) حيث قام بإعطائها الحلوى واستدراجها إلى منزله، ونزع ملابسها والتحرش بها، وعندما صرخت الطفلة بصوت عالٍ، تركها وفرّت هاربة إلى منزلها وأخبرت والدتها، فذهبت والدة الطفلة لتقديم بلاغ في قسم شرطة دار سعد. مدير شرطة دار سعد قام بتهديدها وإجبارها على التنازل عن البلاغ، فتنازلت والدة الطفلة عن البلاغ.

في يوم الخميس، 20 يوليو/ تموز 2023، عند حوالي الساعة الـ10:00 صباحًا، في منطقة السلك التابعة لمديرية ردفان، بمحافظة لحج، قام جندي يتبع قوات اللواء الثالث دفاع شبوة التابع للمجلس الانتقالي الجنوبي، باغتصاب طفل تحت تهديد السلاح، وتصوير عملية الاغتصاب بهاتفه الشخصي، بعد أن أستأجر الطفل لكي يوصله بدراجته النارية إلى منطقة بعيدة. تم اعتقال المعتدي بعد يومين من الواقعة، ثم تم تهريبه من السجن، من قائد قوات الطوارئ في المنطقة التابع المجلس الانتقالي الجنوبي بعد يوم واحد فقط من اعتقاله، وقامت قوات الطوارئ باستخدام مقاطع الفيديو التي تم تصويرها للضحية، لابتزاز الطفل، حيث قام قائد قوات الطوارئ بتاريخ 30 يوليو/ تموز 2023، بإحضار الطفل الضحية إلى إدارة أمن مديرية ردفان دون علم أهله، وعرض تسجيل الفيديو عليه، وهدّده لغرض استغلاله جنسيًّا وعدم البوح بما حدث أبدًا لأي شخص، مستغلًّا سلطته وموقعه في السلطة بصفته قائد قوات الطوارئ، وعند علمت أسرة الطفل بما حدث انتقلت إلى محافظة أخرى.

الفصل الثامن:

انتهاكات الفضاء المدني وتقييد الحريات

مدخل

خلال أعوام النزاع المنصرمة، فرضت أطرافُ النزاع، بما فيها جماعة أنصار الله (الحوثيين)، وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي، وقوات الحكومة المعترف بها دوليًّا، والقوات المشتركة، وقوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات، العديدَ من القيود والاشتراطات على العمل الإنساني والحقوقي، وارتكبت انتهاكات مختلفة بحق العاملين والعاملات في المجال الإنساني، والناشطين، والكيانات، من مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وغيرها. من بين تلك الانتهاكات، احتجاز وتقييد حرية العاملات والعاملين في تلك المجالات، ومنعهم من السفر، وفرض الرقابة على اتصالاتهم وتحركاتهم، والتضييق على الكيانات والجهات المختلفة من خلال منع إصدار تصاريح العمل أو إيقاف أنشطتها أو إغلاقها.

تفرض أطرافُ النزاع قيودًا مختلفة على الحريات العامة والأساسية، وعلى رأسها حرية التنقل، وتزداد هذه القيود باستمرار، فما كان مسموحًا اليوم قد يُمنع في اليوم التالي، ولا يقتصر هذا على جانب من جوانب الحياة بل يشمل الجوانب كلها. وتعد النساء الفئة الأكثر تعرضًا لهذا النوع من الانتهاكات مقارنة بفئات المجتمع الأخرى، إذ تجد أطراف النزاع في المرأة مادةً جيدة لفرض السلطة واستعراض السطوة من خلال فرض قيود لا نهاية لها، على شكل لباسها ومشيها، ونوعية الأعمال التي يحق لها العمل بها، وشروط سفرها، وغيرها.

وثقت مواطنة لحقوق الإنسان 39 واقعة تقييد حريات؛ منها 13 واقعة تقييد حرية تنقل، و20 واقعة اعتداء على الفضاء المدني، و5 وقائع منع حرية تعبير، وواقعة اعتداء على حريات شخصية. تتحمل جماعة أنصار الله (الحوثيين) المسؤوليةَ عن 27 واقعة منها، في حين يتحمل المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات الحكومة المعترف بها دوليًّا المسؤولية عن 12 واقعة انتهاك، بواقع 6 وقائع لكلٍّ منهما.

واجه فريق مواطنة لحقوق الإنسان صعوبة كبيرة في توثيق هذه الانتهاكات؛ بسبب إبداء ضحايا هذا النوع من الانتهاكات العديدَ من المخاوف من الإفصاح عما يتعرضون له، خشية أن يلحق بهم أذى أكبر من قبل الأطراف المختلفة؛ ولذا فإنّ هذه الأرقام لا تعكس حجم الانتهاكات الفعلي، الذي طال مختلف جوانب الحياة، بما فيها الجوانب الأكثر خصوصية.

ومن بين الانتهاكات التي ترتكبها أطراف النزاع، الاعتداء على الصحفيين والمنشآت الصحفية والإعلامية بطرق عدة، منها: الاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، والاعتداء بالضرب، وإغلاق مؤسسات إعلامية، وفرض الحظر على العديد من المواقع التي لا تتناسب وسياسة الجماعة، منها مواقع إخبارية.

الإطار القانوني

يكفل القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، الحقوقَ والحريات المختلفة، بما فيها التنقل والحركة والتعبير والتجمع السلمي وغيره، وفي حين يجيز القانون الدولي تقييد بعض الحريات، كحريات التنقل في ظروف محددة، فإنها إجازة مؤقتة، تقتضيها حالات وظروف معينة.

ويظل القانون الدولي لحقوق الإنسان ساريًا في حالات النزاعات غير الدولية، ويحتم على الأطراف المتنازعة الالتزام به وتطبيق قواعده إلى جانب قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني.

ويكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان حريةَ المدنيين في التنقل والحركة، وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق الفرد في التنقل وحرية اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة.

ويشدّد العهد الدولي على هذا الحق، وينص في الفقرة رقم (1) من المادة الثانية، على أنّ لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولةٍ ما، حقُّ حرية التنقل فيه، وحق اختيار مكان إقامته.

كما يكفل القانون الدولي الإنساني الحقَّ في التعبير وحماية الصحفيين، بوصفهم أشخاصًا مدنيين، ويحظر استهدافهم ما لم يشاركوا مباشرة في الأعمال العدائية، ولا تمثّل التغطية الإعلامية المعادية، بما فيها التحشيد، عملًا عدائيًّا مباشرًا من شأنه إسقاط الحماية عن الصحفيين والمؤسسات الإعلامية، ويكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان صونَ الحق في حرية التعبير وحماية الصحفيين حتى لا يكونوا عرضة لأيّ شكل من أشكال العنف والتقييد.

ويكفل القانون الدولي لحقوق الإنسان حقَّ التجمع السلمي والتظاهر وتشكيل الجمعيات والمنظمات، وحق العمل، وحق الحصول على المعلومات وغيرها من الحقوق التي نص عليها في الاتفاقيات والإعلانات العالمية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغيرها من الاتفاقيات.

ويؤكد الدستور اليمني في المادة الأولى منه، التزام اليمن بالمواثيق الدولية، واليمن دولة طرف في العديد من الاتفاقيات، منها العهدان الدوليان، وهو ما يجعل الأطراف المختلفة ملزمة بالامتثال لمبادئ وحقوق الإنسان التي تضمنتها، بما فيها الحقوق والحريات العامة والأساسية.

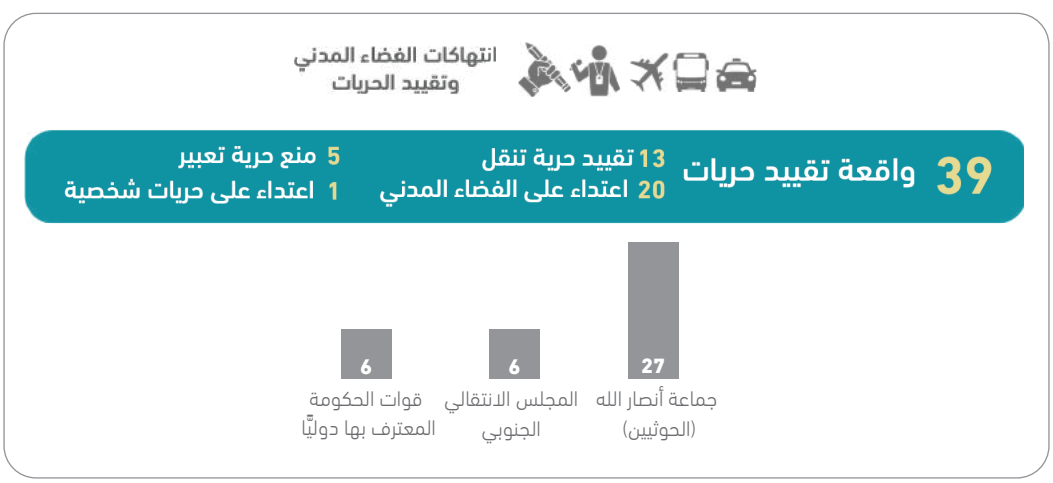

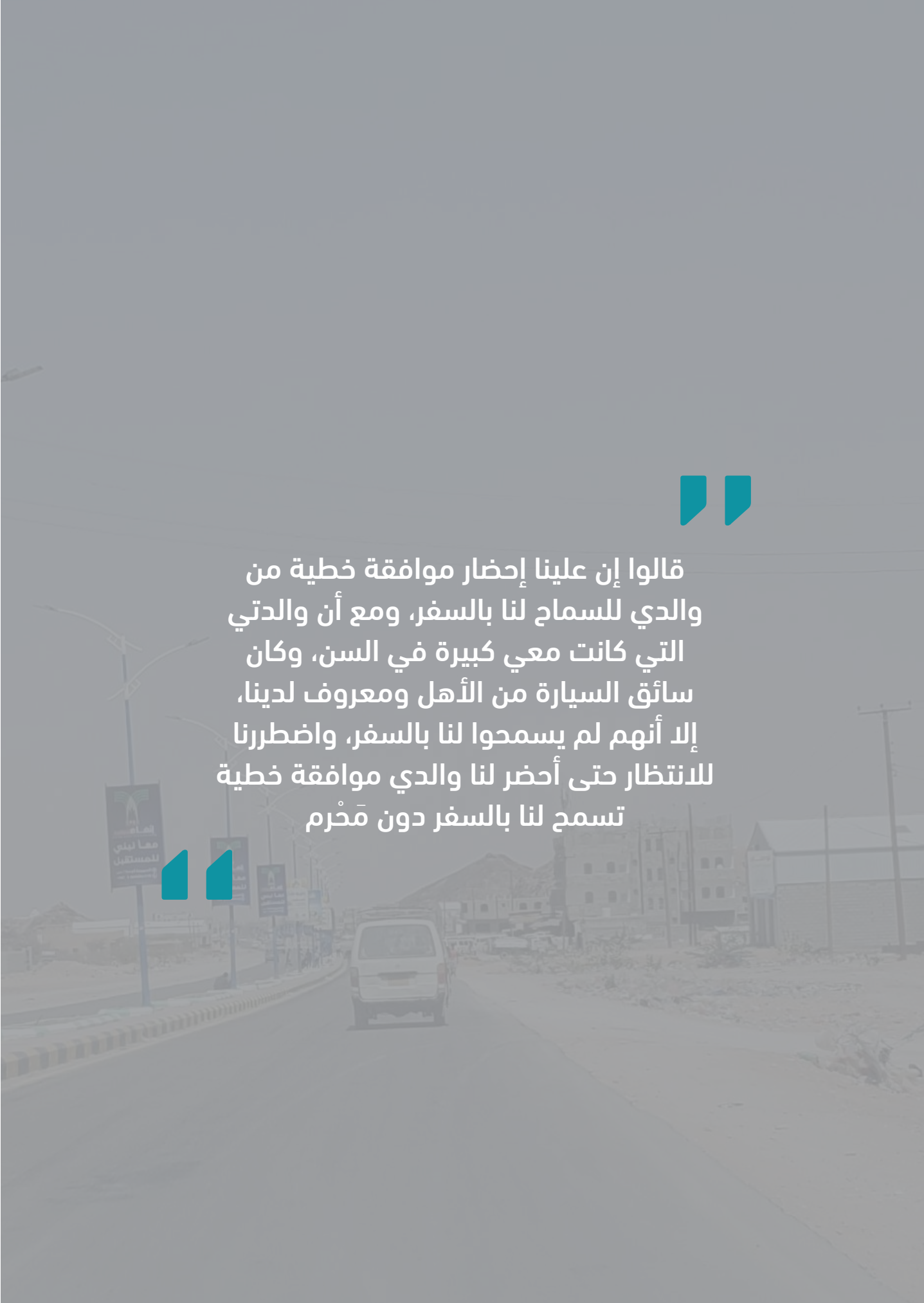

قالوا إن علينا إحضار موافقة خطية من والدي للسماح لنا بالسفر، ومع أن والدتي التي كانت معي كبيرة في السن، وكان سائق السيارة من الأهل ومعروف لدينا، إلا أنهم لم يسمحوا لنا بالسفر، واضطررنا للانتظار حتى أحضر لنا والدي موافقة خطية تسمح لنا بالسفر دون مَحْرم

نماذج لانتهاكات الفضاء المدني وتقييد الحريات

في يوم الأربعاء، 31 مايو/ أيار 2023، قرابة الساعة الـ6:00 صباحًا، في نقطة العلم الأمنية، بمديرية المنصورة- محافظة عدن، قامت قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي، بإيقاف 4 موظفين تابعين لمنظمة مواطنة لحقوق الإنسان، أثناء انتقالهم من فندق الصحوة بمحافظة عدن إلى ميناء عين بامعبد وبير علي، بمحافظة شبوة، مرورًا من محافظة أبين، على متن سيارة خاصة في مهمة عمل، مدة ساعتين، ولم يُبدِ المنتهِكون أسبابًا واضحة للعرقلة، وقاموا بتفتيش هواتف الضحايا وابتزازهم بالصور الخاصة الموجودة بها، للحصول على المال، وكذلك بتهديدهم بالاعتقال، ولم يُسمح لهم بالمرور إلا عقب دفع مبلغ مالي، وأدّى ذلك إلى تأخرهم عن العمل قرابة الثلاث ساعات.

في 10 ديسمبر/ كانون الأول 2023، وضمن تقييد حرية النساء وفرض سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) سياسة وجود مُرافِق «مَحْرَم» من الرجال مع النساء عند سفرهم من مناطق سيطرتهم، رفض المعني بمنح تصاريح سفر بوزارة الداخلية التابعة للجماعة، منح تصريح للسفر إلى عدن، بمهمة عمل لمديرة وحدة الأبحاث والدراسات بمنظمة مواطنة لحقوق الإنسان، سالي قحطان[66].

وفي إطار سياسة تقييد حرية التنقل التي تتبعها الجماعة، وعلى وجه التحديد على العاملين في المجال الحقوقي والإنساني، منعت الجماعة، يوم السبت 3 سبتمبر/ أيلول 2023، رئيسة منظمة مواطنة ونائبها وثلاثة من أعضاء الفريق، من السفر عبر مطار صنعاء الدولي، حيث قام أفراد تابعون للجماعة، رفضوا الإفصاح عن أسمائهم والجهة التي ينتمون إليها، باستدعاء رئيسة المنظمة ونائبها وفريق المنظمة، للتحقيق معهم بشكل منفرد، وأبلغوهم بأنهم ممنوعون من السفر بتوجيهات عليا، ثم أعادوا الحقائب التي كانت قد شحنت إلى الطائرة، وأصدروا أوامر بإلغاء تأشيرات المغادرة لاثنين من فريق المنظمة قبل صعودهم للطائرة[67].

في 9 سبتمبر/ أيلول 2024، الساعة الـ3:00 مساءً، قام عناصر مسلحون تابعون لجماعة أنصار الله (الحوثيين) على متن سيارة «باص هايس»، في مركز سام مول التجاري، بأمانة العاصمة صنعاء، باحتجاز هشام الحكيمي (44 عامًا) -موظف لدى منظمة رعاية الأطفال في اليمن- أثناء وجوده مع ابنته، وقادته إلى منزله، وعند وصولهم إلى المنزل قاموا بتفتيش منزل الضحية بشكل دقيق، وأخذوا معهم هشامًا إلى مكان مجهول.

66 مناطق سيطرة الحوثيين معتقل كبير للنساء، مواطنة لحقوق الإنسان، متاح على الرابط التالي: https://www.mwatana.org/posts/yemeni-women

67 منع فريق مواطنة من السفر عبر مطار صنعاء، مواطنة لحقوق الإنسان، متاح على الرابط التالي: https://www.mwatana.org/posts/banned-from-travel

قال قريب الضحية لمواطنة: «في صباح اليوم الثاني من احتجاز هشام، ذهبنا إلى الأمن والمخابرات في منطقة حدة، وأيضًا في شملان، وتواصلنا بالعمليات، قالوا لنا: اذهبوا إلى قسم سهيل. وذهبنا للبحث عنه، لكننا لم نجده، ثم بعد ذلك ذهبنا إلى المجلس الأعلى، لكن دون جدوى. أما بالنسبة لمنظمة رعاية الأطفال التي يعمل بها، فكان تفاعلهم الوحيد هو أن قاموا بالتخاطب عبر رسالة تم إرسالها إلى المجلس الأعلى، ولم يتم الرد عليهم. وبعد البحث عنه مطولًا مدة شهر، كان بعضٌ من المعارف من منتسبي جهاز الأمن والمخابرات ومن جماعة أنصار الله يخبروننا أنه موجود في جهاز الأمن والمخابرات، وكانوا يخبروننا بألّا نقلق وبأنه سوف يُطلق سراحه، وأنّ علينا الهدوء والانشغال بأعمالنا، وعندما كنا نسأل عن اسمه في أجهزة النظام، نرى أن لا وجود له، وعند السؤال عن التهم الموجّهة إليه يتم إخبارنا بأنه لا توجد تهم موجهة ضده، وأخبرنا بعض الأشخاص بأن أمر الإفراج عنه كان جاهزًا، وينقصه التوقيع من وكيل جهاز الأمن والمخابرات. وفي تمام الساعة الـ8:30 مساء يوم 24 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، تواصلت مع شقيق الضحية عمليات جهاز الأمن والمخابرات، وطلبوا منه القدوم لاستلام جثمان أخيه68.

لم تعلم أسرة هشام سبب وفاته، ولا أين كان مختفيًا طوال مدة الاحتجاز، ولا تعلم ما تعرض له. تُوفِّي هشام في ظروف غامضة، في مركز احتجاز تابع للحوثيين، حاملًا معه ملابسات وتفاصيل ما تعرض له في ذلك المركز.

يوم الإثنين، 17يوليو/ تموز 2023، قرابة الساعة الـ10:45 صباحًا، تم عرقلة مرور ثمانية مسافرين قادمين من منطقة وادي عيان، بمديرية الخبت، باتجاه العاصمة صنعاء، كانوا على متن سيارة «هايلوكس غمارتين»، في نقطة تفتيش أمنية تابعة لشرطة النجدة الخاضعة لسلطة جماعة أنصار الله (الحوثيون)، بمنطقة بيت النوار، في مديرية الرجم- محافظة المحويت، بحجة وجود توجيهات بالتحري عن جميع المسافرين القادمين من اتجاه مناطق الساحل التهامي، وقد استمرت عرقلتهم من الساعة 10:45 صباحًا حتى الساعة الـ1:20 بعد الظهر.

في يوم الثلاثاء، 21 نوفمبر/ تشرين الثاني، قرابة الساعة الـ6:00 مساءً، في نقطة تفتيش بنقيل يسلح- بلاد الروس، بمحافظة صنعاء، قام جنود يتبعون جماعة أنصار الله (الحوثيين) في نقطة التفتيش، وعددهم 12، يرتدون زيًّا عسكريًّا أزرق وأخضر، بإيقاف سيارة أجرة تقل: علياء محمد -اسم مستعار- (32 عامًا/ أنثى)، وسهى أحمد -اسم مستعار- (25 عامًا/ أنثى)، مدة 4 ساعات، بحجة عدم وجود مَحرم، وطالبوهن بموافقات خطية من أهاليهن للسفر إلى صنعاء، لحضور دورة تدريبية في منظمة مواطنة لحقوق الإنسان، وقد تسبّب إيقافهما في النقطة بالقلق الكبير لأسرهن، والحرج لسائق السيارة، وحالة من الخوف والقلق الشديدين لكل المسافرين، وقام الجنود بسب الفتيات والسائق، وشتمهن، وتهجم أحد الجنود على باب السيارة.

68 مقابلة أجرتها مواطنة لحقوق الإنسان، مع قريب الضحية، بمقر المنظمة، بأمانة العاصمة، بتاريخ 25 أكتوبر 2023.

قالت سهى لمواطنة: «صرخ أحد الجنود مناديًا المشرف في النقطة العسكرية: يا فندم، البنات مسافرات بدون مَحرم! [رجل من أقاربهن من الدرجة الأولى يرافقهن أثناء السفر] هل يرضيك هذا؟»، فأجبته من داخل السيارة: نعم يرضينا. فقام بالتهجم على باب السيارة بالقوة، وأنا حاولت تصويره، فجن جنونه، وحاول أخذ هاتفي، ولولا أنّ والدتي أمسكت بباب السيارة بقوة وحاولت منعه من فتحه، لتهجمَ علينا، وقالوا إن علينا إحضار موافقة خطية من والدي للسماح لنا بالسفر، ومع أن والدتي التي كانت معي كبيرة في السن، وكان سائق السيارة من الأهل ومعروف لدينا، إلا أنهم لم يسمحوا لنا بالسفر، واضطررنا للانتظار حتى أحضر لنا والدي موافقة خطية تسمح لنا بالسفر دون مَحْرم».

في يوم السبت، 18 فبراير/ شباط 2023، قرابة الساعة الـ9:00 صباحًا، قام جنود من الأمن العام وحراسة مدير مديرية الصعيد (أبوبكر بن فريد العولقي) ومجاميع من المسلحين التابعين له، بمنع وصول سكان بعض مناطق مديرية الصعيد بمحافظة شبوة، لحضور وقفة احتجاجية دعا لها بعض المواطنين للتظاهر ضد الفساد في مديرية الصعيد، وعلى إثر ذلك فإن المواطنين من مناطق (صدر باراس - يشبم – المسحاء) قد تم منعهم من الوصول إلى مكان تنفيذ الوقفة الاحتجاجية في مركز المديرية، وبالإضافة إلى ذلك قام الجنود بمداهمة مكان الوقفة في مركز المديرية وتهديد المواطنين في حال بقائهم في مكان تنفيذ الوقفة، بالاحتجاز والضرب، وعلى وجه الخصوص الفئات الضعيفة من السكان، وأجبروهم على إنزال الصور واللافتات الخاصة بالوقفة.

في يوم الإثنين 24يوليو/ تموز 2023، الساعة الـ9:00 صباحًا، قامت قوات الأمن الخاص التابعة للقوات الحكومية بمفرق الفاو- مارب القديم - مدينة مأرب، بتقييد حرية تنقل الطالبة هدى حمود (اسم مستعار 27 عامًا - أنثى)، في نقطة تفتيش، أثناء ذهابها إلى كلية صرح مأرب/ المدينة، لأداء الاختبارات النهائية للفصل الثاني من العام الأول. وتم توقيفها وإحالتها إلى الشرطة النسائية بنفس الموقع، للتحقيق معها. وأطلق سراحها بعد ساعة من التوقيف تقريبًا، ولم تكن هذه المرة الأولى التي يتم إيقاف هدى فيها وهي في طريقها إلى جامعتها، حيث تم إيقافها في فترة سابقة. وقد برر الجنود ذلك الفعل بأنه لغرض حفظ الأمن، وأنه سبق أن قبضوا على نساء بنفس النقطة يعملن لصالح جماعة أنصار الله (الحوثيين)، كما أنه يتم إيقاف الكثير من المارّات في نفس الطريق بين حين وآخر، بمن فيهن النساء اللاتي يتنقلن بباصات المواصلات العامة.

في يوم الخميس، الموافق 12 يناير/ كانون الثاني 2023، الساعة الـ10:30 صباحًا، قامت شخصيات تابعة لجماعة أنصار الله (الحوثيين)، بإيقاف فعالية في مؤسسة بيسمنت الثقافية، في الدائري، مديرية الوحدة، بأمانة العاصمة صنعاء. وكانت الفعالية عبارة عن مناظرة شبابية بعنوان: «يلعب القطاع الخاص في اليمن دورًا في دعم الشباب، وتمكينهم. مع أو ضد؟»، وكان التوقيف من المشرف الذي يُفرض عليهم من وزارة الثقافة، وتم الإيقاف بعد حوالي عشرين دقيقة إلى نصف ساعة من انطلاق الفعالية.

النماذج المذكورة ليست سوى أمثلة لأنواع الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيّون اليمنيون، المتعلقة بالحريات الشخصية والعامة والفضاء المدني، وتظهر أنواع التعسف والتشديد التي تهدف للتضييق على المدنيين ومصادرة حقوقهم وانتهاك حرياتهم دون أي ضرورات تذكر، وباتت تمثل نمطًا للصعوبات التي يواجهونها، وتقف حائلًا أمام ممارستهم لحيوات طبيعية تليق بهم على مدى سنوات النزاع، ولم يسهم الانخفاض الكبير للعمليات العسكرية في انخفاضها، وهو ما قد يكون مؤشرًا خطيرًا على احتمالية استمرار هذه الانتهاكات عقب انتهاء النزاع المسلح، ما لم تأخذ الجهودُ الرامية لتحقيق السلام مسائلَ حقوق الإنسان والحريات أولوياتٍ في برامجها وأنشطتها المختلفة، وهو ما يتطلع له اليمنيون.

التوصيات

إلى أطراف النزاع:

- الكفّ فورًا عن شنّ هجمات غير مشروعة على المدنيّين، والالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني الأساسية.
- تسهيل الوصول الآمن والسريع، ومن دون عوائق، للإمدادات الإنسانية وموظفي الإغاثة، إلى جميع المحافظات اليمنية.
- احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، واحترام الالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.
- إغلاق مراكز الاحتجاز غير القانونية، والإفراج الفوري عن المحتجَزين بشكل تعسفي، والكشف عن مصير المختفِين قسريًّا، والتحقيق في وقائع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمسيئة في مراكز الاحتجاز، وتوفير بيئة احتجاز صحية وإنسانية لمن يواجهون تهمًا جنائية.
- التوقف الفوري عن تجنيد واستخدام الأطفال في النزاع المسلح في اليمن، وتسريح المجنَّدين منهم على الفور، واتخاذ التدابير اللازمة لإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع.
- اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإنهاء ومنع العنف الجنسي والتحقيق في الانتهاكات المرتكبة ومحاسبة المتورطين.
- التوقف عن استهداف الأعيان المدنية وشنّ الهجمات العشوائية التي من شأنها إلحاق ضرر بالأعيان المدنية، ولا سيما الحيوية منها.
- التوقف عن استهداف المنشآت الصحية والمدارس، والكف عن استخدامها لأغراض عسكرية، وإزالة أيّ مظاهر لعسكرتها.
- احترام مبادئ حقوق الإنسان المرتبطة بالتنقل والحركة وحرية التعبير والتجمع السلمي والحريات العامة والأساسية بأنواعها.
- الكف عن زراعة الألغام والأجسام المتفجرة بأنواعها، وتطهير المناطق الملوثة بها، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيّين منها؛ بوضع الإشارات التحذيرية، وتوفير خرائط انتشارها، وغيرها، إلى حين إزالتها بشكل كامل.
- إجراء تحقيقات نزيهة وشفّافة في الانتهاكات الجسيمة والجرائم الخطيرة التي يرتكبها القيادات والأفراد التابعون لهم، ومحاسبة المتورِّطين، وتوفير سبل انتصاف شاملة للضحايا من المدنيين.

إلى جماعة أنصار الله (الحوثيين):

- التوقف الفوري عن الهجمات العشوائية واستهداف الأفراد والأعيان المدنية، والكف عن استخدام الأجسام المتفجرة بمختلف أشكالها وتعريض حياة المدنيّين للخطر.

- السماح بالوصول المستقل للمساعدات الإنسانية إلى المستفيدين من الأفراد والأُسَر الأشدّ احتياجًا، والتوقف عن التدخل التعسفي في نقل أو توزيع المساعدات أو تحديد قوائم المستفيدين، وغيرها من أشكال التدخل التي تعيق وصول المساعدات الإنسانية.
- التوقّف عن الاحتجاز التعسفي للمدنيّين دون مسوغات قانونية، والكشف عن مصير المختفين قسريًّا، والكفّ الفوري عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة، وتوفير ظروف احتجاز ملائمة وصحية لمن يواجهون تهمًا جنائية، وتمكين الوكالات الإنسانية من الوصول المنتظم إلى المحتجزين، وإغلاق مراكز الاحتجاز غير الرسمية.
- تقديم التسهيلات والدعم اللازم للمنظمات الدولية، من أجل توفير المساعدات الإنسانية للمتضررين والأُسَر الأشدّ فقرًا في مناطق سيطرتها.
- الالتزام بإنهاء استخدام الألغام المضادّة للأفراد والمركبات، وتقديم خرائط للمناطق المتأثرة بالألغام؛ لتسهيل عملية إزالة الألغام، وتجنب إضرار المدنيين، ووضع إشارات تحذيرية للسكان في الأماكن الملوثة بالألغام والأجسام المتفجرة الأخرى.
- التوقف الفوري عن استخدام المدارس والمنشآت الحيوية الأخرى، والالتزام بتحييد العملية التعليمية، وعدم عسكرتها أو توظيفها لتحقيق أهدافها الخاصة.
- إجراء تحقيقات شفّافة ونزيهة في الانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي، بما فيها العنف الجنسي ومحاسبة المتورِّطين، وتوفير آليات فعّالة للإبلاغ عن هذه الانتهاكات، واتخاذ التدابير اللازمة للحدّ منها.
- التوقف الفوري عن تجنيد واستخدام الأطفال في النزاع المسلح في اليمن، وتسريح المجنَّدين منهم على الفور، واتخاذ التدابير اللازمة لإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع.

إلى قوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات:

- إجراء تحقيقات موثوقة ونزيهة وشفّافة في انتهاكات القوانين ضدّ المدنيّين والأعيان المدنية في اليمن.
- الكف فورًا عن الهجمات العشوائية وغير القانونية داخل الأراضي اليمنية، التي تلحق أضرارًا بالمدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك المستشفيات والأسواق والمنازل، والالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني الأساسية، المتمثلة في التمييز والتناسب والاحتياطات.
- إيقاف عمليات التعذيب والمعاملة المسيئة واللاإنسانية في مراكز الاحتجاز التي تديرها قوات التحالف في مناطق يمنية متفرقة، وتسهيل الوصول المنتظم والآمِن والسريع للوكالات الدولية إلى مراكز الاحتجاز تلك.
- توفير سبل انتصاف سريعة وكافية للضحايا وعائلاتهم بسبب الوفيات والإصابات والأضرار التي لحقت بالممتلكات الناتجة عن الهجمات غير المشروعة، واعتماد آلية موحدة وشاملة يمكن الوصول إليها بسهولة لتوفير تعويضات للضحايا.

- **إلى الحكومة المعترف بها دوليًّا:**

  - التوقّف الفوريّ عن الهجمات العشوائية واستهداف الأفراد والأعيان المدنية، والكفّ عن استخدام الأجسام المتفجرة بمختلف أشكالها وتعريض حياة المدنيين للخطر.
  - الكفّ الفوريّ عن احتجاز المدنيين تعسفيًّا والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة، والكشف عن مصير المختفين قسريًّا، وتوفير بيئة احتجاز صحية وملائمة لمن توجه لهم تهم جنائية، والسماح بالوصول الآمن والسريع والمنتظم للوكالات الدولية إلى مراكز الاحتجاز.
  - إجراء تحقيقات شفافة حول الانتهاكات الجسيمة ضد المدنيين، ومحاسبة المنتهِكين، وتعويض الضحايا.
  - ضمان وصول المساعدات الإنسانية، والكف عن مختلف أشكال التدخل التعسفي الذي من شأنه التسبب في منع أو تقييد أو تأخير وصول المساعدات الإنسانية للمستفيدين.
  - إجراء تحقيقات شفّافة ونزيهة في الانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي، بما فيها العنف الجنسي ومحاسبة المتورِّطين، وتوفير آليات فعّالة للإبلاغ عن هذه الانتهاكات واتخاذ التدابير اللازمة للحدّ منها.
  - التوقف عن استهداف المنشآت الصحية والمدارس، والكف عن استخدامها لأغراض عسكرية، وإزالة أيّ مظاهر لعسكرتها.
  - التوقف الفوري عن تجنيد واستخدام الأطفال في النزاع المسلح في اليمن، وتسريح المجنَّدين منهم على الفور، واتخاذ التدابير اللازمة لإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع.

- **إلى قوات المجلس الانتقالي الجنوبي:**

  - التوقّف الفوري عن الهجمات العشوائية واستهداف الأفراد والأعيان المدنية، والكفّ عن استخدام الأجسام المتفجرة بمختلف أشكالها وتعريض حياة المدنيين للخطر.
  - إجراء تحقيقات شفّافة ونزيهة في الانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي، بما فيها العنف الجنسي ومحاسبة المتورِّطين، وتوفير آليات فعّالة للإبلاغ عن هذه الانتهاكات، واتخاذ التدابير اللازمة للحدّ منها.
  - إغلاق مراكز الاحتجاز غير الرسمية، والكف الفوري عن احتجاز المدنيين تعسفيًّا والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة، والكشف عن مصير المختفين قسريًّا، وتوفير بيئة احتجاز صحية وملائمة لمن تُوجَّه لهم تهم جنائية، والسماح بالوصول الآمِن والسريع والمنتظم للوكالات الدولية إلى مراكز الاحتجاز.
  - ضمان وصول المساعدات الإنسانية، والكف عن مختلف أشكال التدخل التعسفي الذي من شأنه التسبب في منع أو تقييد أو تأخير وصول المساعدات الإنسانية للمستفيدين.

- التوقف عن استهداف المنشآت الصحية والمدارس، والكف عن استخدامها لأغراض عسكرية، وإزالة أيّ مظاهر لعسكرتها.
- التوقّف الفوريّ عن تجنيد واستخدام الأطفال في النزاع المسلح في اليمن، وتسريح المجنَّدين منهم على الفور، واتخاذ التدابير اللازمة لإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع.

- **إلى القوات المشتركة:**

- التوقّف الفوريّ عن الهجمات العشوائية واستهداف الأفراد والأعيان المدنية، والكف عن استخدام الأجسام المتفجرة بمختلف أشكالها وتعريض حياة المدنيين للخطر.
- الكفّ الفوريّ عن احتجاز المدنيّين تعسفيًّا والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة، والكشف عن مصير المختفين قسريًّا، وتوفير بيئة احتجاز صحية وملائمة لمن تُوجَّه لهم تهم جنائية، والسماح بالوصول الآمن والسريع والمنتظم للوكالات الدولية إلى مراكز الاحتجاز.
- إجراء تحقيقات شفافة حول الانتهاكات الجسيمة ضدّ المدنيين، ومحاسبة المنتهِكين، وتعويض الضحايا.
- ضمان وصول المساعدات الإنسانية، والكف عن مختلف أشكال التدخل التعسفي الذي من شأنه التسبب في منع أو تقييد أو تأخير وصول المساعدات الإنسانية للمستفيدين.
- إجراء تحقيقات شفافة ونزيهة في الانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي، بما فيها العنف الجنسي ومحاسبة المتورطين، وتوفير آليات فعّالة للإبلاغ عن هذه الانتهاكات، واتخاذ التدابير اللازمة للحدّ منها.
- التوقُّف عن استهداف المنشآت الصحية والمدارس، والكفّ عن استخدامها لأغراض عسكرية، وإزالة أيّ مظاهر لعسكرتها.
- التوقُّف الفوريّ عن تجنيد واستخدام الأطفال في النزاع المسلح في اليمن، وتسريح المجندين منهم على الفور، واتخاذ التدابير اللازمة لإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع.

- **إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:**

- دعم الجهود المبذولة لوقف الأعمال العدائية في اليمن، والتوصل إلى سلام دائم وشامل، وضمان المُساءلة عن الانتهاكات والجرائم الخطيرة في اليمن، والتركيز على مساءل حقوق الأنسان واعطاءها الأولوية في أي برامج سلام قادمة.
- تشكيل آلية جنائية دولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن بما في ذلك الانتهاكات الخطيرة في اليمن.

- دعم منظمات المجتمع المدني المستقلة لتعزيز قدرتها على رصد وتوثيق الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في اليمن.

- **إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة:**

- إنشاء آلية تحقيق دولية لتحديد المسؤولين عن الانتهاكات والانتهاكات الجسيمة المزعومة والجرائم ذات الصلة، بهدف ضمان المُساءلة الكاملة للجناة، وتحقيق العدالة وإنصاف الضحايا المدنيين.

- **إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:**

- استعمال الإمكانيات الموجودة تحت تصرف المجلس، بما في ذلك فرض عقوبات على الأشخاص أو الكيانات المسؤولة عن الاعتداءات ضدّ المدنيين، عند الاقتضاء، بموجب السلطات القائمة، للضغط من أجل تقديم المساعدات الإنسانية بالكامل ومن دون عوائق، ودعم العملية السياسية باعتبارها السبيل الوحيد المُجدي لوضع حدٍّ للنزاع المسلح في اليمن، والتركيز على مسائل حقوق الإنسان وإعطائها الأولوية في أيّ برامج سلام قادمة.
- التأكيد على أبعاد حقوق الإنسان في النزاع في اليمن، وضمان عدم الإفلات من العقاب فيما يتعلق بأخطر الجرائم.
- توجيه الأمين العام إلى نشر قائمة كاملة ودقيقة بالجناة في التقرير السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح.
- إحالة ملف حقوق الإنسان في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية، وبما يضمن تحقيق مساءلة جنائية شاملة، والانتصاف للضحايا.

- **إلى مؤسسات المجتمع المدني:**

- إنشاء آلية تحقيق وإبلاغ مستقلة، تضم قوى منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية المستقلة، تعمل على الكشف عن الانتهاكات والتجاوزات المرتكَبة في اليمن.

شكر وتقدير

هذا التقرير، بنسختيه العربية والإنجليزية، أُنتِج بجهد مشترك لفريق من الباحثات والباحثين والمحاميات والمحامِين بوحدتَي الأبحاث والدراسات والدعم القانوني بمنظمة مواطنة لحقوق الإنسان، وساهمت الوحدات والإدارات المختلفة في المنظمة بالعمل عليه.

ورُوجع التقرير على مستويات عدة، من إدارة المنظمة والوحدات ذات الصلة، وتولت وحدة الإعلام والاتصال في مواطنة لحقوق الإنسان عمليتَي التصميم والنشر.

تتقدم مواطنة لحقوق الإنسان، بالشكر الجزيل وفائق التقدير، لكل من ساهم في إخراج هذا التقرير بالصورة المطلوبة، وفي مقدمتهم: الشهودُ، والضحايا الناجون، وذوو الضحايا، والعاملون الصحيون، والناشطات والناشطون، الذين كان لتعاونهم في تقديم المعلومات والبيانات التي شكلت مادة هذا التقرير الفضلُ الكبير في إخراجه إلى النور، ولكل داعمي وشركاء وحلفاء ومناصري المنظمة، وتعبر مواطنة عن شكرها للباحثات الميدانيات والباحثين والميدانيين، والمحاميات والمحامِين، الذين ساهموا في عمليات التوثيق والتحقق المعمق لإنجاز هذا التقرير.

تدعو مواطنة كافةَ أطراف النزاع في اليمن، والمبعوثين -الأممي والأمريكي- إلى اليمن، والاتحاد الأوروبي، وهيئات ووكالات الأمم المتحدة، والدول الأعضاء في مجلس الأمن وكافة الفاعلين في المجتمع الدولي، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، ووسائل الإعلام، والباحثات والباحثين، إلى وضع مضامين واستنتاجات هذا التقرير، والتقارير السنوية السابقة، وتوصياتها المختلفة، في الاعتبار عند تناول الملف اليمني، والتركيز على مسائل حقوق الإنسان وأولويتها في كافة خطط وبرامج السلام، وأيّ مراحل انتقالية قادمة، لضمان تحقيق العدالة، ومساءلة المنتهِكين، والانتصاف للضحايا.

صورة الغلاف: صورة لرجل وامرأة معاقين بجانب محل عملهم المتواضع وبجانبهم أطفال. قرية الشقب – مديرية صبر الموادم – محافظة تعز. 6 – فبراير - 2024

إرث البارود

حالة حقوق الإنسان في اليمن، للعام 2023

تستعرض مواطنة لحقوق الإنسان، طيَّ تقريرها السنوي السابع، أبرزَ الانتهاكات التي ارتكبتها أطرافُ النزاع المختلفة، بما فيها جماعة أنصار الله (الحوثيين)، والمجلس الانتقالي الجنوبي، وقوات الحكومة المعترف بها دوليًّا، والقوات المشتركة، وقوات التحالف بقيادة السعودية والإمارات، خلال العام 2023، ووثقها الفريق الميداني لمواطنة، من الباحثات والباحثين والمحاميات والمحامين، والتي تُظهِر تجاهلًا صارخًا لمبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويسلط التقريرُ الضوءَ على حالة حقوق الإنسان في اليمن للعام 2023، والمعاناةَ المستمرّة التي يعيشها السكان المدنيون في اليمن، على مختلف المستويات، منذ نشوب النزاع المسلح في سبتمبر 2014، والفظائع التي يتعرضون لها على مدى ما يقارب عشرة أعوام متتالية.

ودعا التقرير أطرافَ النزاع في اليمن، إلى التوقف الفوري عن الانتهاكات المختلفة، وإجراء تحقيقات موثوقة وشفافة في انتهاكات القوانين الدولية والانتهاكات ضد المدنيين، وتوفير سبل انتصاف سريعة وكافية للضحايا وعائلاتهم، كما دعا الدولَ الأعضاء في الأمم المتحدة إلى دعم جهود السلام، وإعطاء مسائل حقوق الإنسان ومساءلة المنتهِكين والانتصاف للضحايا، أولويةً في التخطيط لبرامج السلام وأيّ مراحل انتقالية قادمة، وتشكيل آلية تحقيق ذات تركيز جنائي للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وفي مقدمتها الجرائم الدولية المحتملة.

مواطنة
لحقوق الإنسان